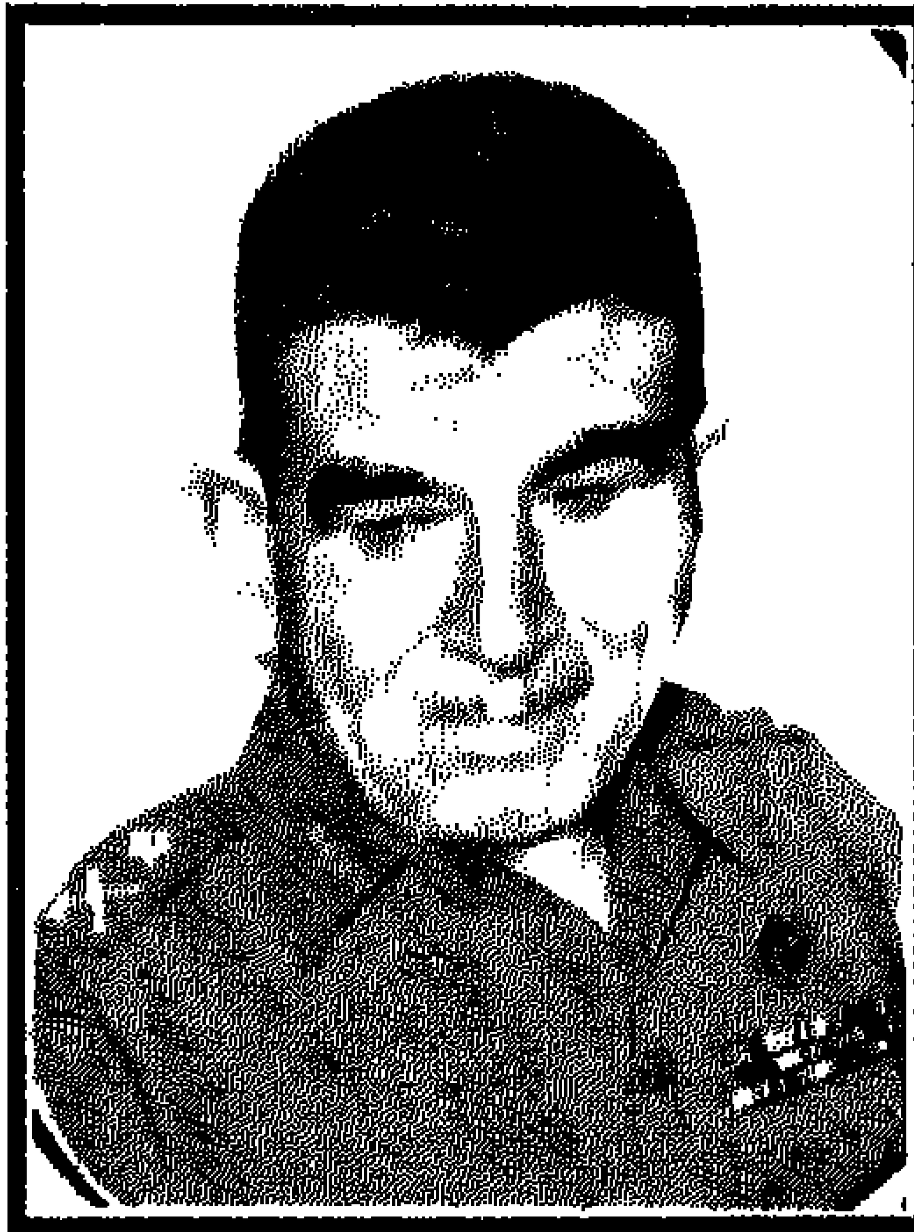
دكتور

زكي البحيري

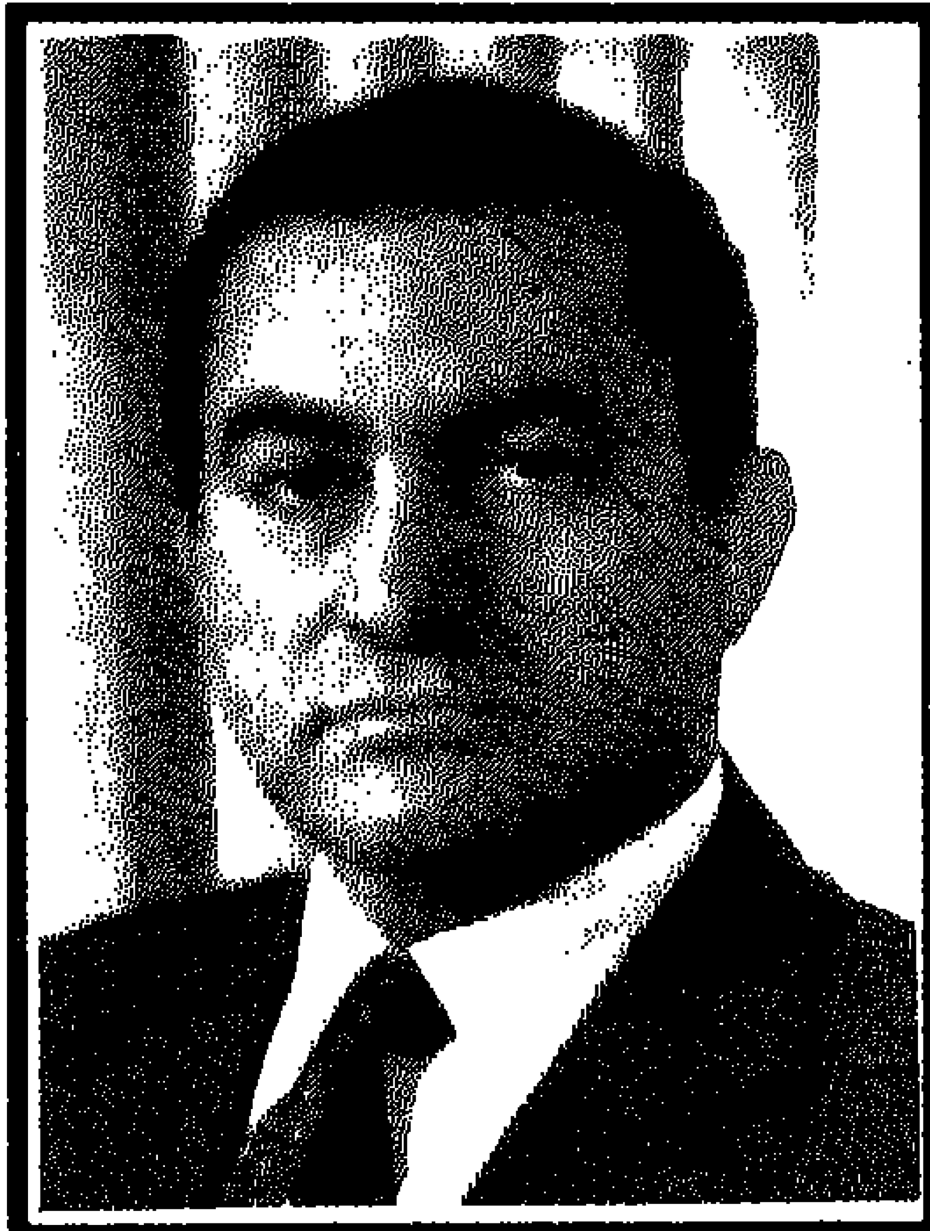
تاريخ مصر الحديث والمعاصر

في مقررات المدارس المصرية











دار نهضة الشرق .. جامعة القاهرة

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

فى المقررات المدرسية المصرية

بين الاحتلال و الاستقلال

دكتور زكى البحيرى

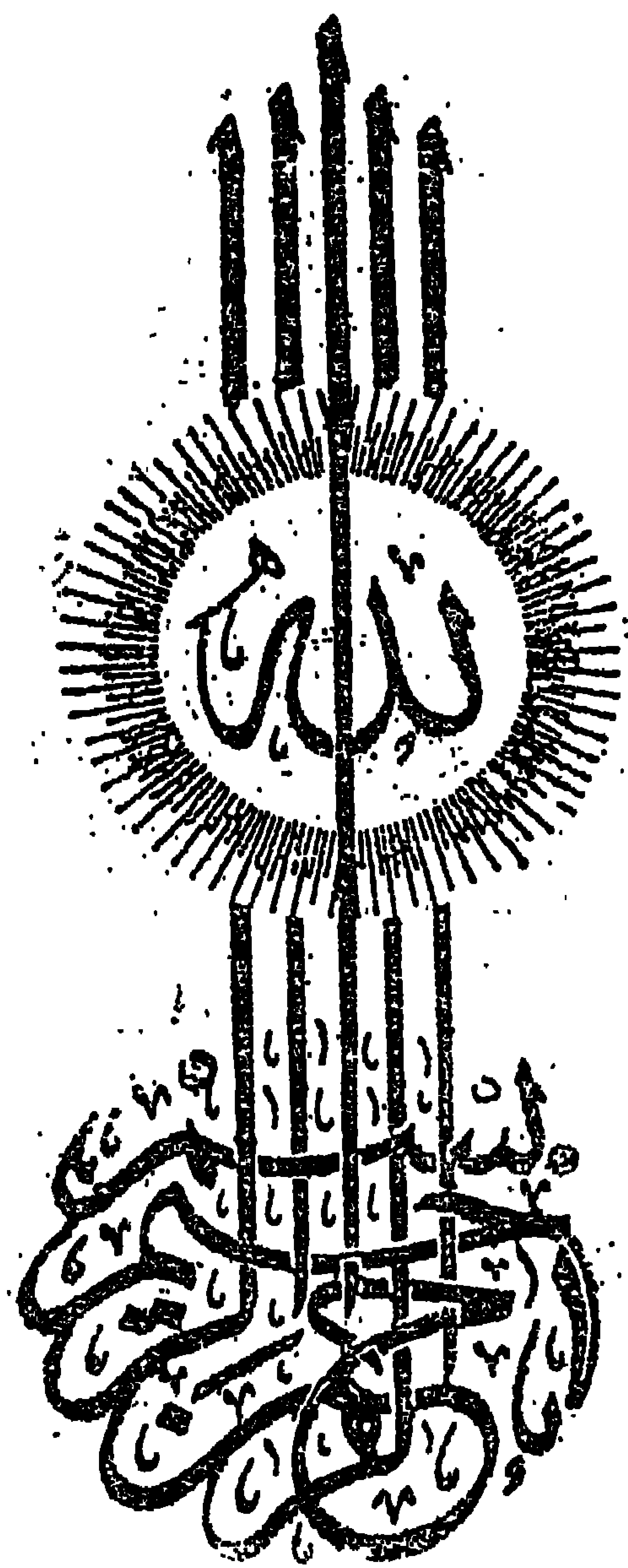
كلية التربية - جامعة المنصورة

الناشر

دار نهضة الشرق

جامعة القاهرة

رقم الايـــداع : ٨٩٢٠ / ١٩٩٦/٨/١٣
الترقيم الدولى : 977-245-159-3


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى المؤرخين والمفكرين والمعلمين والمثقفين ورجال التربية وطلاب المدارس والجامعات ، والباحثين عن الهوية القومية وسط موجة تشوية عارمة لتراثنا التاريخى الخالد .

المؤلف

مقدمة

يجب التنويه بداية الى أن هذه الدراسة فى التاريخ تروم تحليل المادة التاريخية لمحتوى مقررات التاريخ المدرسية بالتعليم العام، وبالتالى فهى ليست بحث فى علم المناهج رغم محاولات الاستفادة من طرق البحث فى العلوم المختلفة.

والدراسة المقدمة فى "تاريخ مصر الحديث والمعاصر فى مقررات المدارس المصرية بين الاحتلال والاستقلال"، الهدف منها عرض وتحليل محتوى مقررات المدارس المصرية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر خلال الفترة من حوالى ١٨٩٢ وحتى ١٩٨٩. ليس فقط بهدف "نقد النص" إنما طمحت الدراسة كذلك الى كشف الابعاد الخفية، والأيديولوجية الكامنة وراء النص التاريخى، والقاء الضوء على واحدة من أخطر اشكاليات التعليم، وهى المحتوى العلمى الذى يمكن تحصيله فى نهاية العملية التعليمية فيما يتصل بالتاريخ الحديث، وما يترتب على ذلك من اثر فى الوعى والثقافة لدى طلاب المدارس فى مصر.

ويشمل تحليل المحتوى هنا مقررات التاريخ الحديث والمعاصر فى مستويات التعليم العام ، الابتدائى والاعدادى والثانوى - ويعنى الأمر المقررات المتوفرة والهامة - وكان يمكن الاقتصار على مستوى واحد من هذه المستويات فى عملية التحليل، الا أن الذى دفع الى اتباع هذا النوع من المعالجة اسباب عدة أهمها:

١ - متابعة مدى الاختلاف او الاتفاق بين المستويات التعليمية المختلفة فى المعلومات التاريخية والاتجاه الفكرى والسياسى.

٢ - رصد مدى التغير والتكرار فى المعلومات ما بين مرحلة وأخرى.

٣ - مدى الاختلاف أو الاتفاق بين المعلومات التاريخية بالمقررات والتاريخ المصرى الحديث كما يطرحه المفكرون والمؤرخون والباحثون .

وعملية تحليل مقررات التاريخ المدرسى عملية ليست سهلة استوجبت القيام بعمل مزدوج أوله يبدأ بعرض المحتوى الدراسى وثانية يقوم بتحليله في ضوء المعرفة التاريخية، لذلك لزم توفر قدر ضرورى من المعرفة فى مجال التاريخ المبحوث حتى يمكن للمتصدى لمثل هذا التحليل أن يحدد ما اذا كان التاريخ المدرسى قد اتسق مع الكتابة التاريخية العلمية ام لا، مع الاعتراف بان الفهم والتفسير التاريخى دائم التغير والتبدل والاختلاف، ومن المؤكد أنه دون معرفة تاريخية كافية فى دراسة كهذه يصبح الأمر من قبيل تجميع المعارف المتناثرة لا محاولة فهمها وتنظيرها بشكل يعكس ما تحمله من الصدق والعلم والقيم.

ويطرح سؤال هام - بالطبع نفسه - وهو ما هى الأسباب التى دفعت لانجاز هذه الدراسة؟ ونبادر بالأجابة عليه نقول:

* لزمت دراسة هذا الموضوع لتباين الآراء حول أهمية التاريخ والتاريخ المدرسى فى فهم الماضى، وحول أهمية استيعاب تجاربه واستخدامها فى ابراز عناصر القوى وتعميق الشعور الوطنى المصرى فى اطار الاحساس القومى العربى.

* وتم الاقدام على بحث الموضوع لأن التاريخ المدرسى يشكل البناء الثقافى الرئيسى فى التعليم العام فى مصر، ولا يدرس بعد هذا المستوى سوى حوالى ٣٪ فقط من طلاب المستوى الثانوى العام، الذين يلتحقون بأقسام التاريخ بالجامعات، كذلك فان خريجى التعليم الفنى على كافة تخصصاتهم يكتفون بما حصلوه عن تاريخ مصر عند مستوى التعليم المتوسط.

* وتهدف هذه الدراسة ايضا الى الرد على التساؤلات حول ما إذا كان هناك تاريخ خلافا للتاريخ المدرسى؟ وهل يختلف مؤلفو هذا التاريخ عن مؤلفى البحوث والدراسات الاكاديمية وغير الاكاديمية أم لا؟ واذا كان هناك من اختلاف فاين هو؟ واخيرا هل يساير مستشارو التاريخ فى وزارة التربية والتعليم النظرة التاريخية، والمصلحة الوطنية؟ مع ملاحظة أن التاريخ المدرسى لا يرمى - فى حدود مستواه القائم - الى تخريج جيل من المؤرخين، وقد يمهد لذلك، وانما يهدف الى تبسيط تاريخنا على نحو يلائم التلاميذ ويحقق الأهداف التربوية والقيم المنشودة .

* والغاية النهائية للدراسة هى تقييم وتقويم مستوى مناهج تاريخ مصر الحديث والمعاصر بغرض الدعوة الى إعادة كتابة مناهج هذا التاريخ القومى مما يعمق لدينا - أو بالأحرى لدى طلاب المدارس المصرية - ثقافة ووعيا كافيين لإحلال قيمة الشجاعة كبديل للخوف، والاحساس العام كبديل للأنانية والذاتية، والشعور القومى والانتماء الوطنى كبديل للا هوية وعدم الانتماء، والعدالة الاجتماعية كبديل للتباين الطبقى، والديمقراطية كبديل للدكتاتورية، والحرية كبديل للتبعية.

* ودفعنا ايضا لذلك البحث، تلك الرغبة التى اعلنت عنها وزارة التربية والتعليم بضرورة تطوير مناهجنا الدراسية عامة للحاق بركب التطور العلمى والفهم العالميين، فوجدنا الفرصة مناسبة لنقد القديم المتراكم فى مقررات التاريخ المصرى قبل الافصاح عن القول والفكر الجديدين - لكل راغب فى الاشتراك فى وضع اى مقرر مدرسى تاريخى - لارساء بناء معرفى تاريخى وطنى نافع.

* ولم تكن مناهج عهد الاحتلال البريطانى تنشد تعليم الطلاب أصول تاريخهم القومى بشكل يحقق ما يجب إجتناءه من وراء دراسة التاريخ لزيادة الادراك العلمى والوعى والانتماء القوميين الا ان المؤسسات التعليمية المختلفة رغبت فى تحقيق تلك الأهداف بعد الثورة. ولما لاحظنا أن هناك مثالب تميزت بها كتب عهد الاحتلال، ومؤشرات اتصفت بها كتب التاريخ المدرسى بعد سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٧٠، وتشوه تاريخى شاهدته مقررات مدارسنا فى الفترة الأخيرة فقد أقدمنا على بحث تلك المسألة التاريخية المتصلة بمحتويات كتب التاريخ المدرسى العام.

لعل مناهج تاريخنا قد شاهدت تغييرا فى العقد الأخير بالذات، ولعل عدم الاكتراث بما يجرى من تغيير فى مناهجنا التاريخية، وما يحدث من اسقاط لأهم موضوعاتها اوجد خللا يتحمله الجميع، ان هذا الخلل يتعدى فى خطورته وأثره على وعينا خطر الحرب الضروس.

بل ان ثقل الحمل الذى سببه لنا التراث التاريخى قد أناخنا ووضعنا فى إسار عوامل تضبيبية ومستغربة، ومن ثم فانه لا مندوحة عن الانعتاق من اطار هذه العوامل اذا رمنا كتابة التاريخ العلمى المنطلق من الرؤية الجدلية للتاريخ المترتبة على وقائع ملموسة .

انه من الواجب على هنا ان أدعو - وذلك موضوع جرى الحوار حول أهميته - لانجاز دراسات تاريخية منطلقة من نسق هذه الدراسة لتحليل مقررات التاريخ المدرسى المصرى - وغيره - فى تاريخ مصر القديم، وتاريخ العرب القديم، وتاريخ العرب فى العصر الاسلامى، وتاريخ العرب الحديث والمعاصر .

ولاتمام هذه الدراسة كان على ان أطلع على مقررات التاريخ المدرسى المحفوظة بمكتبة متحف التعليم بوزارة التربية والتعليم بالمنيرة، كما لزم إجراء تحليل لمحتوى هذه المقررات، وخلال هذا التحليل حاولت عقد مقارنات بين ما هو وارد فى المقرر المدرسى وبين تاريخ مصر الفعلى من خلال متابعة الدراسات الحديثة، فى أهم الموضوعات التى تتناولها المقررات، وأهم ما تم التوصل إليه من فهم بخصوصها، وإعتمدت على الرؤية المبنية على البحث فى مجالات التاريخ المنيثقة - أيضا - من ايديولوجية موضوعية.

والمقررات التاريخية المدرسية التى لزم الاطلاع عليها فى مراحل التعليم المختلفة تمتد من عام ١٨٩٢ وحتى ١٩٨٩ وهذه المقررات توجد تفصيليا فى قائمة المصادر، والمقررات المدرسية تعتبر مصدراً أصليا هنا لأنها محل تحليل ونقد وليست مرجعا يستفاد من وجهات نظره، كذلك تم الرجوع الى خطط وقرارات ومناهج وزارات المعارف والتعليم ،وكذلك تم الرجوع للعديد من الدراسات والبحوث التاريخية والدوريات التى أفادت باعطاء وجهات نظر وأفكار ومعلومات خدمت هذا الموضوع وقومته.

أخيرا فان هذه مناسبة نزجى فيها الشكر الى كل من قدم لنا مساعدة أو افاد البحث وصاحبه، واخص بالشكر الاستاذ حلمى شعراوى الذى وجه لأهميـة دراسـة مثل هذا الموضوع الهـام فى اطار الاهتمام بالثقافة القومية، وتوجيهات مركز البحوث العربية، ثم اسدى غاية الشكر الى الاستاذ الدكتور عاصم الدسوقى أستاذ

التاريخ الحديث والمعاصر وعميد كلية الآداب بسوهاج على حواره العلمى وملاحظاته القيمة حول موضوع الكتاب التى أفادتنى فى اخراج هذا العمل البحثى، كذلك اتقدم بالشكر الى الاستاذ المفكر الدكتور حامد عمار استاذ اصول التربية بجامعة عين شمس على ملاحظاته الهامة من خلال مراجعته للنص.

أما الأستاذ الدكتور عبد الخالق لاشين فاننى مهما حاولت الوفاء بجميله فقد لا أستطيع، مهما قدمت من الشكر والتقدير، فقد شجعنى على تقديم هذا البحث فى سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس، كما اعطى ملاحظات غاية فى الدقة والأهمية بعد قراءة الموضوع أما الدكتور محمد أبو الاسعاد الباحث التاريخى والمعلم القدير فقد إستفدت من المناقشة معه بدرجة جعلت هذه الدراسة تأخذ ابعادا جديدة وعميقة. وأفادنى الاستاذ الدكتور يونان لبيب رزق استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس فى توجيه الدراسة لكى تأخذ طابعا تاريخيا ملتزما فله منى جزيل الشكر والعرفان بالجميل.

وفى النهاية أوجه الشكر الاستاذتين وداد خليل وجيهان أندريا بمتحف التعليم بوزارة التربية والتعليم والى القائمين على مكتبات كليات التربية بجامعات عين شمس والمنصورة وطنطا، ومكتبات جامعة القاهرة ودار الكتب ومركز البحوث العربية.

وأخيرا هناك سؤال هام يطرح ذاته وهو الى من توجه هذه الدراسة؟ وابادر بالاجابة عنه فاقول بأن هذه الدراسة موجهة الى المؤرخين، ودارسى علم المناهج، ورجال التربية عامة، والمعلمين والطلاب والمثقفين، والى محبى المعرفة فى كل مكان من ارض مصر او خارجها من اقطار أمتنا العربية.

وعلى الله قصد السبيل

المؤلف

د. زكى البحيرى

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٩٠

(مدخل) فى التاريخ ومقرراته

أ - التاريخ وأهمية تدريسه فى المدارس

ب - مقررات (مناهج) التاريخ المدرسية

وتغيرها بين الاحتلال والاستقلال

أ . التاريخ وأهمية تدريسه في المدارس

يهمنا فى البداية أن نصل إلى معنى واضح ومحدد لعلم التاريخ قبل الاسترسال فى الحديث عن أهميته بالنسبة لطلاب المدارس الذين هم رجال المستقبل الأمل المنشود .

والحقيقة أن الآراء قد تباينت، والاتجاهات قد تعددت حول علمية التاريخ، ومناهجه، والهدف من دراسته، وإمكاناته للوصول إلى مواقف حاسمة تجاه الأحداث والمتغيرات التاريخية، ولسنا الآن فى معرض معالجة هذه القضايا. ولكن بامكاننا القول: بأن دراسة التاريخ تعنى فهم واستجلاء كليات الماضى ومحاسبته، ووضع النظريات التى تفلسف علة سير أحداث هذا الماضى، وتمكن من فهمه بشكل لا يحتمل كثيرا من الشك، والاستفادة من كافة الخبرات التاريخية، لكى تساعد على فهم الانسان لواقعه وظروفه الموضوعية، وعلى كشف مشاكل حياته وحياة مجتمعه المزمنة والمؤقتة مما يمكن من تطوير الحاضر ورسم صور وآفاق المستقبل الأمثل .

والتاريخ قديم قدم الوجود الانسانى، فمنذ ان وعى الانسان وجوده وأدرك حياته، ومع تبدل الظروف والأحوال حاول ان يسجل اخباره ويكتب تاريخه لكى يتذكره او يستفيد منه، واول الشعوب التى وعت أهمية رصد الأعمال والأفكار هم المصريون القدماء الذين سجلوا حياة الكهنة والفراعنة، وأعمال الأبطال، وأهم الأحداث والحروب، بل وقصص بعض العامة من الشعب على جدران المعابد والمقابر وعلى التماثيل والمسلات والبرديات.

وليس هدف استرجاع تاريخنا الماضى أو دراسته مجرد التباهى بأمجاد السلف والتغنى بأعمالهم، لأن هذا يؤدى إلى اعاقة التقدم، فمهما كان التاريخ مشرقا فإنه ليس هدفا فى حد ذاته بل هو اداة فهم، وعامل مساعد لاثارة الدوافع وقوة فعالة فى ترقية

أوضاع المجتمع الحاضرة(١) ذلك أن دراسة التاريخ لم تعد ترفا ثقافيا، إنما هى متابعة لمحصلة علم يشرح تطور الأوضاع العامة لأى مجتمع خلال حقبة زمنية معينة.

إن أهمية ادراك التاريخ تبدو من فرضية مؤداها ان الأمة التى لا تعى ذاتها ولا تفهم تاريخها الفعلى يستحيل أن تعرف سبيلها الى التقدم، لأن سبيل التقدم يستدعى أن تعرف خلاصة التجارب الانسانية، وتتبين مواطن الضعف والقوة فى المجتمع لتعبئة الشعب لخوض معركة التقدم، وتحدد العدو والصديق، وما يمكن قبوله وما يمكن رفضه من الشؤون التى تواجهنا.

وخلاصة القول أنه لا توجد أمة من الأمم على سطح كوكبنا تستطيع الاستغناء عن رموزها التاريخية المضيئة لكى تنير لها سبيل الحاضر وتستشرق بها آفاق المستقبل، وتشد بها أزر ابنائها على طريق التقدم؛ لذلك فليس من الغريب ان نجد أن المناهج المدرسية لدراسة التاريخ بعامة تولى عنايتها - بنسب معينة - للوقوف على مجهودات الأجيال السابقة، وإبراز دور مصر الحضارى، وتنمية الاعتزاز بالتراث العربى والقيم الروحية والثقافية للانسان العربى، وتنمية الايمان بحركة الوحدة العربية، وتبصير التلاميذ بخطورة الامبريالية والصهيونية وضرورة معاداتهما، وتعميق التوجهات الديمقراطية والتنموية، والعدالة الاجتماعية(٢) غير ان النقطة الجديرة بالتنويه هى: ما هو مدى تعبير المقررات

(١) أحمد سعيد اللقانى، إتجاهات فى تدريس التاريخ، عالم الكتب، طبعة ثانية، القاهرة ١٩٧٩. ص١٥ - ٤٢ .

(٢) وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، كتاب المعلم فى تدريس المواد الاجتماعية للصف الأول الاعدادى، إعداد عبدالفتاح على عرفة، وآخرون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨١، ص٧ - ٨.

عن الواقع ؟ وما مدى فهم وتدريس محتواها للتلاميذ ؟ .

إن العلة التى تزيدنا إهتماما بتاريخنا هى أن كل أمة تبرز معالمها التاريخية، بل إن الصهاينة يفتعلون لأنفسهم تاريخا يدعمون به وجودهم على الأرض العربية المحتلة(١) وإذا كان الأمر كذلك فإنه لامبرر لأن ننسى معالم تاريخنا ورموز ماضينا، ونتذكر أعياد الميلاد لحكام وافراد ومناسبات افتعلناها بالأمس القريب لأشخاص ليسوا هم تراث مجدنا ولا نبراس لأجيالنا، إنه لا بد من عودة الى تاريخنا اليوم بإلحاح، خاصة وأن سمة إعلامنا المصرى نشر صور وأقوال قد لا تدل على اعمال فى واقع حياتنا فهناك فارق كبير بين ما يبث فى اعلامنا المذاع والمرئى، وحقيقة ظروف غالبية مجتمعنا فى المدينة والقرية والشارع المصرى.

بل ان ما يحتم علينا عرض وفهم تاريخنا الحقيقى على المهتمين عامة وفى المدارس خاصة ان فى هذا التاريخ أياما بعينها يحيط بها الغموض من ناحية الدقة التاريخية. ومع ذلك فقد كانت هذه الأيام من المعالم البارزة التى غيرت وجه المجتمع. ومن هذه الأيام يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ حين عُرِضَ النحاس باشا ممثلا للوفد لرئاسة الوزارة بينما الدبابات تحاصر قصر الملك وترغمه على قبول النحاس رئيسا للوزارة. ومن هذه الأيام حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، بل ومن أخطر وأهم هذه الأيام يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث قامت الثورة المصرية الكبرى، ثم ما الحقيقة حول ثورة ١٩١٩؟

---

(١) قاسم عبده قاسم، حطين، الذكرى الثمانمائة. والزمن الردىء، المواجهة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، الكتاب السابع، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٨، ص٦ - ١٠.

ولماذا خمدت بعد إشتدادها وانتشارها؟ وماذا حدث عام ١٩٥٦ من عدوان ثلاثى على بلادنا؟ وماذا كانت نتائجه؟ وماذا جرى فى ٥ يونيه ١٩٦٧؟ وهل النكسة التى وقعت كانت نتيجة لسياسات خاطئة وجيش غير مستعد ام نتيجة لمخططات السياسة الأمريكية والاسرائيلية الصهيونية ضد مصر وحركة التحرر الوطنى فى العالم؟ مثل هذه الأيام والمواقف وغيرها لم تحظ من مقررات التاريخ المدرسى بما تستحقه من العناية والاهتمام اللازمين.

ان الذي يدفع بالانسان الى التفتيش فيما خلفته مقررات المدارس المصرية فى التاريخ الحديث - وغيره - لدى أجيالنا من المعرفة والوعى تلك الحيرة التى تستولى على مثقفينا ومتعلمينا عند حكمهم على حدث أو موقف تاريخى أو سياسى، فوضوح الرؤية غير متوفر، واختلاف الرأى سمة غالبة عند معظم التلاميذ، بل ان آراء الكبار تتضارب ويميل كل فريق الى ان يحشد البراهين لكى يؤكد مصداقية وجهة نظره حتى تبدو السلبيات فى نظر البعض إيجابيات أو ميزات والعكس صحيح. وبعض من زيفوا الحقائق الصحيحة يسيرون على مبدأ "الكذب المساوى ولا الصدق المنعكش" على حد قول المثل العامى .

والآن نتساءل ما ذنب أجيالنا الحاضرة لكى يتشوه مفهومها ويتغير ادراكها وتتلون نظرتها لماضيها ولبنى جلدتها؟ إن تعليم أجيالنا لمقررات تاريخية غير قومية يمهد التربة "لاغتراب الانسان المصرى"(١) عن ذاته ووطنه وهذا مدخل خطير لافتقاد الانسان المصرى بل والعربى للانتماء والهوية القوميين.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، التعليم وتزييف وعى التلاميذ، المواجهة، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، الكتاب الثالث، القاهرة، ص١٩ - ٢٢.

لقد تساءل الكاتبان "شرابى" و "مختار عانى" فى مقالة معنونة بـ "اثر الطبقة والثقافة على السلوك الاجتماعى" لماذا فشلت الدول العربية في انجاز بعض المهام الاجتماعية الأساسية؟ ولماذا تعذر عليها ان تتعاون وأن تتحد وان تدافع عن نفسها؟ ولماذا يتسم سلوكها باللاعقلانية؟إن طرح مثل هذه الاسئلة فى حد ذاته يؤكد على وجود حالة من عدم توافر السلوك والقيم التى ينبغى وجودها لدى أجيالنا لكى يقبلوا على مستقبل انسب لأمتهم ومجتمعاتهم وما من شك أن هذه القيم المختلة جاءت ليس فقط نتيجة للتنشئة الاجتماعية، وانما أيضا للمادة المدرسية الخالية من القيم المناسبة وسبل توصيلها(١).

ولعل الدافع الى مناقشة قضية الوعى بالتاريخ هو ان أجيالنا جاهلة بحقيقة تاريخنا، فقد صور كتاب تاريخنا من الأجانب أن مصر كانت طيلة تاريخها مطية للغالب، وان شعبها كان عبدا للحاكم، وعلى الرغم من ان مصر - بل والبلاد العربية - قد خضعت لدول وحكام أجانب ردحا من الزمن إلا أن الحقيقة أن الشعب المصرى والشعب العربى كله كان قادرا على التصدى لاعداء الوطن مثلما فعل ذلك فى مواجهة الهكسوس والتتار والصليبيين، وكان الشعب المصرى بالذات قادر على التغيير والثورة، وإحداث التحولات الكبرى فى التاريخ، فمصر هى التى - فضلا على دورها فى صد التتار وإجلاء الصليبيين - رفضت الوجود العثمانى وحاولت اقامة نهضة حديثة فى القرن التاسع عشر، وثارت ضد المستعمر ١٩١٩، وقامت فيها ثورة ١٩٥٢، وحاولت إقامة دولة وطنية مستقلة عن الغرب، ولكن القوى الامبريالية التى أجهضت محاولة

(١) د. فؤاد المغربى، تكنولوجيا الروح، فى نقد الاستشراق الامريكى، ترجمة ايناس طه، المواجهة، الكتاب السابع، ص٢٢ - ٢٤.

محمد على للنهضة والاستقلال عن الدولة العثمانية هى التى أجهضت محاولة مصر فى عهد جمال عبدالناصر لاقامة دولة عربية مستقلة تكون نواة لاستقلال ووحدة العرب .

اذا كنا نعانى من ازمة الانتماء بين شعبنا واجيالنا فإنه لا سبيل لشعورنا بالانتماء الا بالعمل الجماعى من خلال الوعى بالذات، ولا يمكن شعورنا بالوعى الذاتى الا بالوعى بالتاريخ الحقيقى الذى يكشف عن خواصنا وآليات حركتنا، فكلما كان عرض التاريخ وتدريسه فى المدارس يعنى بالواقعية، وكلما شعر المتعلمون ان الذين شاركوا فى سير الأحداث والوقائع لهم علاقة وثيقة بالحاضر كلما وثقوا فى تاريخنا وذاتنا. إن إنعدام توفر مثل هذا العرض والفهم التاريخيين فى مدارسنا هو المسئول عن كراهية بعض التلاميذ لمادة التاريخ حيث يشعرون انه لا توجد علاقة بين ما يقوله الكتاب والمعلم وبين ما يقرؤونه ويشعرون به فى الواقع المعاش وابعاده المترامة من تجارب الماضى(٢) .

---

(١) أحمد حسين اللقانى، المرجع السابق، ص٤٣ ـ ٤٥.

ب- مقررات [مناهج] التاريخ المدرسية وتغيرها بين الاحتلال والاستقلال

المناهج فى واقع الأمر أدوات تتوسل بها المدرسة لتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المرسومة، ما دامت هذه الأهداف تشتق من أهداف وظروف المجتمع، فالمنهج اذن عبارة عن مرآة تعكس واقع الحياة، وانماط العمل، وطرق التفكير لهذه الجماعة أو تلك، انه "انعكاس لتفكير الناس ومشاعرهم ومعتقداتهم واعمالهم" كما يذهب عالم التربية سميث

فالمناهج فى طبيعتها أصلا وظيفية تتخذها المدرسة أداة لبلوغ أهداف المجتمع الذى تخدمه وتحقق أغراضه(١). والمناهج المدرسية لا بد وأن تختلف من بلد الى آخر اختلافا جزئيا أو كليا ذلك لأن المجتمعات تختلف فيما بينها اختلافا تكمن جذوره فى اختلاف البيئات والموروث الاجتماعى والنظم الاقتصادية والاتجاهات السياسية.

وبالنسبة للعلوم الاجتماعية نجد أن المقررات تساعد النشىء فى مدارسهم فى الادراك والتواؤم مع الظروف والنظم والاتجاهات المجتمعية. والتاريخ باعتباره واحدا من اهم العلوم الاجتماعية يهدف الى تحديد مجمل حياة الانسان فى المجتمع الذى يعيش فيه وتزويده بعصارة الخبرة والفكر الانسانيين لكى يسترشد بهما التلميذ فى تشكيل صورة مستقبله وحياة مجتمعه كما ينبغى ان يكون. من اجل هذا فان المناهج المدرسية للتاريخ خاصة المتصلة

(١) - يوسف خليل يوسف، القومية ودور التربية فى تحقيقها، رسالة دكتوراه كلية التربية بجامعة عين شمس ١٩٦٢.

بالتاريخ المعاصر منها لا بد ان تولى عنايتها لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تعليمها للنشىء.

ولما كانت المقررات المدرسية فى التاريخ تعتمد فى وضعها على كتب التاريخ العام والدراسات الجامعية فانها قد تأثرت بمستوى كتابة التاريخ العام بهذا الشكل وحتى ما بعد الثلث الأول من القرن العشرين ظل معظم المشتغلين بكتابة التاريخ المصرى اسرى الرؤية التاريخية الكلاسيكية لعلم التاريخ ومناهجه التى ارسى دعائمها مؤرخو العصور الوسطى، حيث كان الهدف هو نقد الوسيط الناقل أو الراوية دون التعرض بدقة لنقد المنقول ذاته فى اغلب الأحيان، وقد ادى هذا الى عجز الرؤية التاريخية المصرية والعربية بعامة عن التغلغل فى دراسة القوى الفاعلة فى التاريخ بروح نقدية كيفية فى محاولة تجمع بين أشتات الظواهر المختلفة بغرض سبر أغوارها وفهمها وتحليلها ونقدها ثم تفسيرها لاستخراج العلاقة وربما القوانين الكامنة وراءها، لكل ذلك وغيره فقد حملت معظم الكتابات التاريخية فى مدارسنا كثير من سمات الكتب العامة والجامعية حتى نهاية الخمسينات من القرن الحالى وربما بعد ذلك(١).

وعندما نشأ نظام التعليم الحديث فى أوائل القرن التاسع عشر - حيث كانت الدولة تهيمن عليه - كان للتاريخ نصيب فى مناهج المدرسة التجهيزية التى تأسست عام ١٨٣٧، إلا أن محتوى مقرراته فى عصر محمد على كان محدودا لأن معظم الاهتمام كان موجها للعلوم الطبيعية والبحتة. وكان معظم مناهج التاريخ تعرض لتاريخ الأمم الأجنبية، فضلا عن أنها لم تكن تتبنى اهدافا تربوية.

(١) عبدالخالق لاشين، حول مناهج كتابه تاريخ الحركة الوطنية فى مصر، مجلة المواجهة، العدد السابع، صيف ١٩٨٨، ص١٠٥، ١٠٦.

وابتداء من عصر إسماعيل اعتبر التاريخ ضمن المواد الأساسية لكنه لم يكن مادة لازمة لتربية المواطن على الاطلاق.

ولما جاء الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ - وأصبح للمستشارين الانجليز رأى حاسم فى التعليم المصرى وبالتالى فى شكل المناهج المدرسية ومنها التاريخ - أصبح محتوى المقررات المدرسية مرتبا ترتيبا تقليديا حسب العصور التاريخية، والبعض منها هدفه استخدام التاريخ كوظيفة اخلاقية من خلال توجيه الطلاب لدراسة السير والتراجم لعظماء التاريخ، وبعضها ذات أهداف سياسية معينة(١). وبعد عقد الوفاق الودى ١٩٠٤ اعيد النظر فى كافة المناهج المدرسية - خاصة لأن انجلترا قد تخلصت من مراقبة فرنسا لها سياسيا، وقللت من تفوق الثقافة الفرنسية عليها - وتقلصت الى حد أن أصبح همها الأول تخريج صغار موظفى الحكومة، بل واصبح من غير الضرورى تدريس تاريخ مصر والعرب فى المدارس حتى المرحلة الثانوية. غير أنه قد جرت بعد ذلك محاولة للمزج بين التاريخ والعلوم السياسية، والتزم محتوى مناهج التاريخ بدراسة التاريخ السياسى المعتمد على التسلسل الزمنى للاحداث (٢).

ولقد كان مقرر التاريخ الحديث لمدرسة المعلمين الخديوية الصادر عام ١٩١٣ يحوى عرضا واسعا لتاريخ أوربا فى القرن ١٩، ويعرض ايضا للتوسع الاستعمارى الأوربى فى آسيا وافريقيا، وينتهى فى جزئه الأخير الى تناول تاريخ مصر فى عهد محمد على وحتى نهاية حكم إسماعيل.

---

(١) أحمد حسينى اللقانى، المرجع السابق، ص٢٤ - ٢٥ .

(٢) نفس المرجع، ص٢٤ ، ٢٦، وعبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠، ص١٠٤، ١٠٥.

وحسب خطة وزارة المعارف العمومية المؤرخة فى ٢ أغسطس ١٩١٣ كان طالب السنة الأولى من المستوى الثانوى العام يدرس، تاريخ مصر فى العصور المختلفة وهى الفرعونى البطلمى والرومانى، والاسلامى، ويدرس طالب السنة الثانية، نهوض الاتراك العثمانيين وقيام دولتهم على حساب الدولة البيزنطية، وغزو الاتراك لمصر، واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واثره على التجارة العابرة بمصر والبحر المتوسط، وأهم حوادث تاريخ الاتراك منذ عام ١٤٥٣ حتى القرن الثامن عشر، وحركة الانفصال التى قام بها على بك الكبير، والغزو الفرنسى لمصر، وتولية محمد على الحكم، وأهم أعماله فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، وفى الادارة والجيش والاسطول، وحروبه فى السودان والجزيرة العربية، واليونان، والشام، أما طالب السنة الثالثة فيدرس عصر النهضة والاصلاح الدينى فى أوربا، وتاريخ انجلترا، وفرنسا فى عهد لويس الحادى عشر، وأسبانيا فى عهد كارلوس الخامس وفيليب الثانى، وروسيا فى عهد فريدريك الأكبر وبطرس الأكبر وكاترين الثانية، وحركة الاستعمار. ثم يدرس طالب السنة الرابعة تكملة تاريخ أوربا حتى معاهدة فيينا ١٨١٥، وقيام الوحدة الايطالية والاتحاد الالمانى(١). وخطة التعليم بهذا الوضع توضح بلا شك مدى التركيز على تاريخ الغرب وأوربا على حساب تاريخ العرب القومى، ومعظم تاريخ مصر الحقيقى.

وإذا حللنا احد كتب مناهج التاريخ الحديث للتعليم الثانوى الصادر عن وزارة المعارف العمومية عام ١٩١٦ والمعنون "تاريخ

(١) خطة وزارة المعارف العمومية فى ٢ أغسطس عام ١٩١٣، التعليم الثانوى ص ٥٥ ـ ٥٨.

مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر (١) نجد الملاحظات التالية:

١ - اهتم المنهج بابراز الدور الأوربى عند التعرض لموضوعات مختلفة فى تاريخ مصر تتصل بتاريخ أوربا، فتحدث الكتاب فى عشر صفحات كاملة عن حروب الدولة العثمانية مع روسيا والنمسا فى القرن ١٨ (من ص ٥٠ الى ص ٥٩ بالكتاب). وادخال هذا الموضوع فى منهج تاريخ مصر الحديث لا مبرر له الا اذا كان المقصود به اسقاط أجزاء من تاريخنا لحساب تاريخ أوربا.

٢ - أن الكتاب خصص ٢٤ صفحة (من ص ٨٦ - ص ١٠٩) عن الحملة الفرنسية على مصر وهو عدد كبير من الصفحات هدفه ابراز دور الغرب على حساب دورنا.

٣ - تمت معالجة تاريخ مصر فى عهد محمد على والنهضة الحديثة فى مصر فى ٩٤ صفحة (من ص١١٠ - ص ٢٠٣) وهذا التوسع او الاستفاضة كان مقصودا بها تعظيم الدور التاريخى لجد السلطان حسين كامل، حاكم مصر وقت طباعة الكتاب، وانصبت معظم هذه الصفحات على شخص محمد على بدلا من معالجة موضوع النهضة المصرية وأسباب فشلها للافادة منها.

٤ - بالمثل ركز الكتاب على الدور المصرى فى عهد إسماعيل فى قارة افريقيا خاصة فى جنوب السودان.

(١) انظر عمر الاسكندرى، وسليم حسن، مراجعة الكبتن، أ.ج. سفوج، وزارة المعارف العمومية، بالمستوى الثانوى، تاريخ مصر من الفتح العثمانى (الى قبيل الوقت الحاضر)، مطبعة المعارف بالفجالة، مصر ١٩١٦.

٥ - تجاهل المنهج الدور الوطنى المصرى فى تولية محمد على، وفى التصدى للفرنسيين، والانجليز ١٨٠٧، و ١٨٨٢.

٦ - اغفال الموقف الشعبى المصرى فى الانتاج والادارة.

٧ - تجاهل ما يتصل بتاريخ المسلمين والأمة العربية والتوحد القومى والعربى.

وبعد قيام ثورة ١٩١٩ ومنح مصر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وقيام حكومة ملكية حدث تحسن فى مناهج المدارس المصرية حيث أشير الى أن الغرض من دراسة مقرر التاريخ هو ان يحصل التلاميذ على معلومات اولية فى تاريخ مصر العام من بدايته حتى الوقت الحاضر، على ان تدرس حوادث تاريخ مصر مع حوادث الأقطار الأخرى التى أثرت فى مجرى تاريخنا العام، وفضلا على بقاء شكل المحتوى دون تغيير كبير، ظل التاريخ الأوروبى يشكل القسم الأكبر من التاريخ الحديث فى المدارس حتى ان تاريخ مصر القومى لم يزد نصيبه عن نصف مقرر السنة الخامسة من شعبة الآداب عام ١٩٢٥، وهذا يعنى أن طلاب القسم العلمى كانوا يتخرجون دون ان تتاح لهم فرصة دراسة اى شىء عن تاريخ بلادنا الحديث(١)، وقد كان مخصصا للتاريخ حصتين فقط فى الاسبوع خلال الثلاث سنوات الأولى من التعليم الثانوى، مقابل ٧ حصص للغة الانجليزية. وفى سنتى التخصص الرابعة والخامسة كان نصيب التاريخ ٤ حصص اسبوعيا(٢). ان هذا المنهج والزمن المخصص لتدريسه يعكس ما يراه بعض الباحثين من ان ديمقراطية

(١) أحمد حسين اللقانى، المرجع السابق، ص٢٧ - ٢٨.

(٢) خطة وزارة المعارف العمومية، للتعليم الثانوى لمدارس البنين والبنات» لسنة ١٩٣١.

ما بعد ١٩٢٣ كانت تتلاقى مع مصالح طبقة مسيطرة وسياساتها، طبقة يحكمها الموروث الثقافى والاجتماعى ولا يهمها تطوير المناهج بدرجة تجعلها تقترب من حياة الشعب(١) وكفاحاته وطموحاته، ولذلك فان مقرر الصف السادس من المرحلة الابتدائية لعام ١٩٢٤ ظل يعالج ظهور الاتراك والمغول، وأوربا خلال القرن ١٨ والفتح العثمانى لمصر، والحملة الفرنسية، وعصر محمد على وخلفاءه، وحكم إسماعيل واعتاله وفتوحاته(٢).

ومن متابعة كتاب التاريخ المدرسى للمرحلة الثانوية الصادر عام ١٩٢٣ وعنوانه "تاريخ مصر" نجده يعرض لموضوعات كثيرة تبدأ بدراسة لجغرافية مصر، وتاريخ الدولة القديمة فى منف، والأسر الفرعونية، والغزو الأثيوبى لمصر، والغزو الفارسى، والدولة المقدونية، وعصر الاسكندر، وعصور البطالمة والرومان والعرب المسلمين، حيث حكم الدولة الأموية، فالدولة العباسية، فالدولة الفاطمية، فالحكم المملوكى، والحكم العثمانى، فالحملة الفرنسية، فعصر محمد على وحملاته، فحكم خلفائه حتى توفيق فالثورة العرابية فالاحتلال البريطاني. ومن قراءة الكتاب تبدو الملاحظات الآتية:

١ - ان الكتاب ليس تاريخا قوميا لمصر وانما هو سرد لحياة الحكام الذين حكموها.

٢ - ركز المنهج على حياة الحكام على حساب الشعب، وكأن هذا الشعب لا وجود له.

(١) سيد إبراهيم الجيار، تاريخ التعليم الحديث فى مصر، وأبعاده الثقافية، الطبعة الثانية، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٧٧، ١٦١ - ١٦٢.

(٢) وزارة المعارف العمومية، قرار فى ١٩٢٢/٦/٢٦ بشأن خطة الدراسة بمدارس البنات الابتدائية، المطبعة الأميرية ١٩٢٤.

٣ - ان الكتاب لم يهتم بتاريخ الفترة بعد الاحتلال، ولا الحركة الوطنية بما فيها قيام ثورة ١٩١٩ رغم انها اخطر الأحداث فى تاريخ مصر.

٤ - أن الكتاب لا تعرف طبيعته: هل هو تاريخ قديم أم وسيط أم حديث إنه فى الواقع "سلطة تاريخية عن مصر" وليس تاريخا لمصر وشعبها.

٥ - إن البعد العربى ليس موجودا فى الكتاب بأية صورة حقيقة(١).

وقد سار الكتاب على نسق خطة الوزارة لمنهج التاريخ الثانوى، ونفذ الفكرة التى مؤداها ان كل شعب وأسرة أجنبية حكمت مصر منذ القرن ١٦ ق.م. حتى اسرة محمد على اعتبر محسوبا على تاريخ مصر، واعتبر المنهج ان مصر مستقلة بطول تلك الحقب التاريخية، وهذا أمر غير مقبول لأنه اذا كانت مصر حرة بالفعل فلماذا لم يحكمها رجل من صلبها ومن جذورها؟ وهل مكتوب علينا أن تحكمنا شعوب غيرنا؟.

ومن مراجعة مقرر الصف الخامس بالمرحلة الثانوية (القسم الأدبى) عام ١٩٢٨ نجد أن الطلاب كانوا يدرسون، النهضة الأوربية، والنشاط الاستعمارى، ثم ينتقل الطلاب لدراسة مصر فى فترة الحكم العثمانى، فالحملة الفرنسية فحكم محمد على ونهضته، فعصر اسماعيل، فالتدخل الأوربى، والأزمة المالية، فالاحتلال البريطانى.

(١) هند اسكندر عمون، تاريخ مصر، وزارة المعارف العمومية، مطبعة المعارف بالفجالة، القاهرة ١٩٢٣. (راجع مجمل الكتاب).

ولعل الأهداف الواردة في خطة الوزارة تبين محتوى المقرر، وهذه الأهداف تتحدد في تنمية ملكات التفكير والخيال والتذكر، وتعميق المفاهيم الأخلاقية(١). ومن ثم فغير وارد في الأهداف أن دراسة التاريخ ترمي الى غرس المعاني الوطنية من خلال تذكر وتحليل حياة السلف خاصة الزعماء منهم، وليس واردا أنها تهدف الى خلق الوعي القومي والشعور الوطني لأجيالنا الدارسة لكي يكون لها دورها في قيادة وتطوير بلادها.

ولم يختلف منهج عام ١٩٣٥ للصف الرابع الثانوي عن المنهج السابق سوى انه أورد حديثا جزءا خاصا عن "الحركة العرابية"، والاحتلال الانجليزي والحركة الوطنية التي انحصرت دراستها في ترجمة لحياة كل من محمد عبده، ومصطفى كامل، وسعد زغلول(٢) وبهذه المناسبة فان وزارة المعارف قد رفعت عدد الحصص المخصصة للتاريخ في السنة الثالثة والرابعة من حصتين الى ثلاث حصص في الأسبوع، كما اصبحت عدد حصص السنة الخامسة الثانوية (القسم الأدبي) خمسة حصص اسبوعيا. وخصصت مرحلة الثقافة (الرابعة الثانوية في النظام القديم) لدراسة تاريخ مصر، بينما خصصت السنة الخامسة لدراسة التاريخ الأوربي المعاصر(٣).

ولم تكن خطط الدراسة مطابقة للأهداف المرجوة منها حسب

---

(١) وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوي، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٢٨، ص ١١٥، ١١٦، ١٢٨.

(٢) وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوي للبنين، لسنة ١٩٣٥، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٣٥.

(٣) أحمد حسين اللقاني، المرجع السابق، ص ٢٧، ٢٨.

رغبة المستشارين الانجليز فقط بل إنها كانت معبرة عن ما كانت القلة الحاكمة ومثقفيها ترجوه من وراء دراسة التاريخ، بل إن البعض أراد أن يقطع علاقة التلميذ باصوله التاريخية ويجعله مجرد "دمية" تتعلم لكى تتوظف ولا تخرج عن اطار الطبقة العاملة الكادحة خاصة من ابناء صغار الفلاحين والعمال، فخلال عهد الاحتلال قال النائب البرلمانى محمد عزيز أباظه "أنه لا فائدة من أن يشمل التعليم الأولى علوم الجغرافيا والتاريخ، الأفضل ان يدرس التلاميذ الشادوف والنورج وكل ما يتعلق بالزراعة.. ثم ابدى تخوفه من أن خريجى المدارس الالزامية اصبحوا يرتدون جلاليب مكوية أو طواقى بالأجور وأحذية ملونة.."(١).

ولم يختلف مقرر التاريخ للصف الثانى الثانوى عام ١٩٤٩ عن المقررات السابقة كثيرا الا أنه يركز على مشروعات الرى والزراعة فى عهد الاحتلال، وعن القوى المتصارعة فى الحرب العالمية الأولى، وخلافا لترجمة حياة بعض رواد الحركة الوطنية جاء الحديث عن ثورة ١٩١٩ والعمل من اجل الاستقلال، ودستور ١٩٢٣، ودور تاريخى للملك فؤاد(٢).

وفى نفس عام ١٩٤٩ تم التخطيط لكى يصبح التاريخ عاملا هاما فى تنشئة المواطن المستنير وذلك بفعل المتغيرات العالمية وزيادة ضغط القوى الوطنية الشعبية الراغبة فى التغيير والثورة، فالقانون رقم "١٠" الخاص بتنظيم المدارس الثانوية راى أن تكون

(١) عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى ودورهم فى المجتمع المصر ١٩١٤ - ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ص٣٠٦.

(٢) وزارة المعارف العمومية، مناهج الدراسة للمرحلة المتوسطة، يوليو ١٩٤٩، المطابع الأميرية ١٩٤٩.

المهمة الأولى للمواد الاجتماعية هى "دراسة البيئة المصرية والحياة المصرية" وأن تتسع الدراسة لكى تشتمل على "تاريخ البلاد العربية المرتبطة بمصر، ثم دراسة البلاد الأخرى التى كانت لها بمصر صلات تاريخية"(١) إن الاشارة الى أهمية دراسة تاريخ البلاد العربية جاءت فى الواقع عقب حرب فلسطين ١٩٤٨، وفكرة الاهتمام بها كان على حساب تقليل الدروس المخصصة للتاريخ الأوربى.

وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولم يحدث تغيير فورى فى مناهج التعليم خاصة فى التاريخ فى سنى الثورة الأولى. ذلك لأن الكوادر التعليمية التى أدارت شئون التعليم هى تلك التى كانت تديره فى عهد الاحتلال وعملت مع مستشاريه وخبرائه للتعليم مثل دانلوب وشيره، والسبب فى ان المناهج المدرسية تأخر تغييرها بعيد الثورة هو أن التغييرات فى الخريطة الاجتماعية لم تنشأ فى يوم وليلة، فظلت القوى الاجتماعية والسياسية قبل ١٩٥٢ هى المتحكمة فى ادارة شئون البلاد وظل مثقفيها هم الذين يكتبون مناهج التاريخ ويقومون بصياغته بشكل يتناسب مع التغيير الجديد، فتم التغيير فى مناهج التاريخ ولكن من المنطلقات الاجتماعية السائدة قبل الثورة(٢).

ولما أحدثت الثورة طفرة كبرى فى التقدم الزراعى والصناعى، ونظام الملكية.. الخ انعكس ذلك بالضرورة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وظهرت صورة هذه التغييرات الضخمة فى النظام التعليمى ومراحله والهدف منه ومناهجه ولما كانت الثورة تهدف اول ما تهدف الى تحرير البلاد من القيود التى

---

(١) وزارة المعارف العمومية، قانون رقم ١٠ لعام ١٩٤٩ "الخاص بالمدارس الثانوية".

(٢) سيد ابراهيم الجيار، المرجع السابق، ص ١٨٤.

كبلتها وعطلت تقدمها فكان لزاما ان توضح مناهج تاريخ مصر ضرورة العمل على التحرر من رواسب الاستعمار، وابراز الوحدة الوطنية، وتعميق القومية العربية فى نفوس الطلاب، وتثبيت القيم الأصيلة المتسقة مع تراثنا الاجتماعى(١).

ولذلك فان مقرر الصف الرابع الاعدادى عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ خلافا لدراسة الحكم العثمانى فى مصر، وحملة بونابرت، وعصر محمد على، والتدخل والاحتلال الأجنبيين - اهتم بابراز دور الاحتلال فى تخلف الاقتصاد المصرى والثورة الشعبية عام ١٩١٩، ودور سعد زغلول فيها، وعقد معاهدة ١٩٣٦، وفساد نظام الحكم الملكى والحياة الحزبية، وقيام ثورة ٢٣ يوليو وعقد اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ واتفاقية السودان ١٩٥٣، واعلان الجمهورية، واعلان قانون الاصلاح الزراعى... الخ(٢).

وبعد تخلص مصر من العدوان الثلاثى ١٩٥٦ بدأت مرحلة الكفاح العربى وكان امرا طبيعيا أن تتأثر سياسة التعليم واهدافها ومناهجها بهذا الاتجاه الجديد وقد كان اتفاق الوحدة الثقافية بين مصر وسوريا والاردن ١٩٥٧ أهم الخطوات فى هذا السبيل، وكذلك ميثاق الوحدة العربية بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ حيث وضعت الخطوط العريضة لسياسة التربية والتعليم فى البلاد التى اشتركت فيهما، فوضعت المناهج المشتركة فى مختلف مراحل التعليم، فأصبح تاريخ العالم العربى هو المحور

---

(١) نفس المرجع ص ١٩٨ - ٢٠٢.

(٢) وزارة المعارف العمومية، مناهج مواد الدراسة للمرحلة الاعدادية ٥٣ - ١٩٥٤، مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤، ص ٥١، ٦٢، ٦٣.

الأساسى فى دراسة التاريخ قديمه ووسيطة وحديثه فى المرحلتين الاعدادية والثانوية(١).

وانعكاسا لاتجاهات السياسة المصرية فى الستينات أضيفت بعض الموضوعات حول الاشتراكية وتغيرت المقررات ولكن ليس تغيرا كبيرا، وفى عام ١٩٦٧ وقع العدوان الاسرائيلى على مصر والبلاد العربية، وفى عام ١٩٦٩ حدث تعديل بسبب توحيد المناهج بين دول ميثاق طرابلس (مصر وسوريا وليبيا والسودان) فاصبح منهج التاريخ فى المرحلة الاعدادية والثانوية يشمل تاريخ الوطن العربى القديم والاسلامى والحديث والمعاصر، وهو لم يخرج فى جملته عما جاء فى المناهج المصرية السابقة مع اضافة موضوعات جديدة، ومن الملاحظ أن عدد الحصص المخصصة أسبوعيا للتاريخ لم تكن تتناسب مع تلك المناهج الطويلة والمكدسة بالأسماء والتواريخ والأحداث(٢).

وجدير بالذكر أن بعض المناهج المدرسية بعد الثورة كانت تبالغ فى نقدها للماضى، وتبالغ فى حقيقة التغيير بعد الثورة، مما وصم بعض المناهج بعدم الدقة، كمنهج الصف الرابع الاعدادى لعام ١٩٥٩.

وفى عام ١٩٧١ وقعت ثورة مضادة غيرت اتجاهات السياسة المصرية، وقامت وزارة التربية والتعليم بعملية مراجعة للكتب المدرسية بالتعاون مع لجان وزارية تم تشكيلها لهذا الغرض، وانتهت هذه المراجعة فى اكتوبر ١٩٧٣، بهدف ازالة التكرار

(١) أحمد حسين اللقانى، المرجع السابق، ص ٣١ ـ ٣٢.
(٢) نفس المرجع، ص ٣٢ ـ ٣٤.

والتقليل من لهجة الاحساس القومى ومعاداة القوى الغربية والاتجاهات الراسمالية(١).

وقامت حرب اكتوبر ١٩٧٣، وانتهت الى ما انتهت اليه، وبدأت مفاوضات الكيلو ١٠١ وما تلاها من اتفاقات انتهت بمعاهدة "كامب ديفيد" لاحلال السلام مع اسرائيل محل العداء وكذلك الحال مع الولايات المتحدة الامريكية، واتبعت مصر سياسة السوق الحر أو ما سمى "بالانفتاح الاقتصادى" فى النظام الاقتصادى المصرى مما أثر على الموقف مع الغرب والشرق على حد سواء، واعاد تشكيل البناء الطبقى المصرى بصورة كاملة، وعلى حساب الانفتاح الاقتصادى والسياسى على الغرب تقلصت العلاقات المصرية بدول الكتلة الشرقية، وعلى المستوى العربى اتجهت مصر اتجاها ذاتيا واقليميا وانعزاليا، وبدت هذه الصورة واضحة فى مناهج التاريخ المدرسى المصرى، فبدلا من الاتجاه القومى العربى ظهر الاتجاه المصرى الفرعونى والتاريخ المصرى الخاص والفريد(٢).

ان اعادة النظر فى مناهج الدراسة الخاصة بالتاريخ ترتب عليها اخراج كتاب من قبيل "تاريخ مصر الحديث والمعاصر" للصف الثالث الاعدادى(٣) الذى استمر يدرس بالمدارس لسنوات طويلة من السبعينات والثمانينات ومن استطلاع هذا الكتاب تبدو عليه الملاحظات الهامة التالية:

(١) نفسه، ص ٣٤.

(٢) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع فى كامب ديفيد، ص ٢٤ ـ ٢٨.

(٣) اميل بباوى غالى، أحمد حمزة سليمان رشدى مجلع الحكيم، مراجعة السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، للصف الثالث الاعدادى، القاهرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (راجع مجمل الكتاب).

١ - ان محتواه ينصب على عرض تاريخ مصر الحديث وليس تاريخ العرب، كما كان معتاد فى مناهج نفس المرحلة السابقة، وهذا يعكس تأثر مناهج التاريخ بسياسة مصر، واتفاقات السلام مع اسرائيل. واثرها على تقطيع العلاقات المصرية العربية، وهذا شوه مفهوم الأجيال الحاضرة، وطبعها بالتردد والانعزالية.

٢ - اهتم الكتاب بالجزئيات لا بالكليات، وبالقضايا الثانوية لا بالقضايا الأساسية.

٣ - غلبت على الكتاب لهجة خالية من الاحساس الوطنى، تتحدث عن الاستعمار حديثا تقريريا، وتناقص الكلام عن ثورة ٢٣ يوليو ودورها التحررى والعربى والافريقى. واحل الكتاب محل الكلام عن دور الثورة الحقيقى حديث عن عقد اتفاقية السودان ١٩٥٣، وعن التكامل بين مصر والسودان ذلك التكامل الذى اصبح حبرا على ورق وكان قد عقد بين السادات وجعفر نميرى.

٤ - قل حجم الكلام المتعلق بالاشتراكية، فعلى حين كان كتاب "التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى" للصف الثالث الاعدادى طبعة ١٩٧٠ قد خصص "٦" صفحات للحديث عن الاشتراكية وتوجهاتها، فإن نصيب هذا الموضوع لم يتعد صفحة واحدة فى اسلوب سردى لا يمت للاشتراكية او باتجاه سياستنا القومية بصلة.

وفى نفس الوقت جرى تعديل فى مناهج المرحلة الثانوية بحيث أزيل المنهج الخاص بتاريخ اوربا الحديث بالسنة الأولى وحل محله "تاريخ مصر والعالم القديم"(١) والمنهج هدفه واضح فى عزل

(١) سمير عبد الباسط ابراهيم، وآخرون، تاريخ مصر والعالم القديم، للصف الأول الثانوى، ١٩٨٧.

مصر عن عالمها العربى، وربطها بالعالم الأوربى تاريخيا، بهدف تمييع الشعور القومى العربى، اما منهج "تاريخ العرب الحديث" للصف الثالث الثانوى فقد جرى تعديله عام ١٩٧٣، ثم أعيد تعديله مرة اخرى عام ١٩٨٠، وكان احمد عزت عبدالكريم هو القائم بالتعديلين، والكتاب بعد تعديله الثانى اصبح تاريخا للاقليم المصرى فى وسط تاريخ الأقطار العربية، بدلا من أن كان تاريخا حديثا للوطن العربى بما فيه مصر، كذلك خفف منهج الشهادة الاعدادية المعدل من الدور الوطنى القومى، والعربى عامة، وقلل من مقولات "الاستعمار" و "الصهيونية" بصفة خاصة(١).

وأخيرا حدث ما يمكن إعتباره تشويها لمنهج المواد الاجتماعية بالمرحلة الاعدادية، حيث وضعت مناهج التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية فى منهج واحد سمى "المنهج المتكامل"، وهو كتاب تتعدد فيه الموضوعات بلا رابط بينها، وتتسطح المعلومات بشكل لا يعطى أى معنى اجتماعى أو تاريخى مفيد.

فنجد كتاب الصف الأول الاعدادى وعنوانه "مصر والوطن العربى" قد خصص الجزء الأول منه لجغرافية الوطن العربى، أما الجزء الثانى فقد اختص بدراسة تاريخ الوطن العربى كمهد للرسالات السماوية من آدم حتى محمد، ثم ينتقل الكتاب الى عرض مقتطفات موجزة فى التاريخ القديم والاسلامى للوطن

---

(١) احمد عزت عبدالكريم وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الصف الثالث الثانوى، ١٩٨٩.

العربى. أما كتاب الصف الثانى الإعدادى(١) فيدرس فى سطور قليلة الوطن العربى فى العصر العباسى، وينتقل إلى الغزو المغول للشرق العربى، والكفاح العربى ضد كل منهما، وتلك فترة كفاح تاريخية مصيرية ومشرفة، لم تلق ماتستحق من العناية واستخلاص الدروس المستفادة. ويتعرض الكتاب لاستعمار الوطن العربى فى محاولات البرتغاليين للدوران حول إفريقيا والمحيط الهندى، وللصراع بين البرتغال والمماليك ثم العثمانيين بسطحية بالغة. ومن أخطاء هذا الإتجاه فى تدريس تاريخ مصر القومى فى عدم إبراز مخاطر الاستعمار وجرائمه التى أضرت بنا، وعدم استعراض الكفاح الوطنى فى مواجهته بشكل يوضح دورنا الثورى والتاريخى، وعدم كشف حقيقة إسرائيل، وارتباطها بالادبريالية والحركة الصهيونية العالمية، وقيامها على حساب عرب فلسطين المشردين. إن طريقة عرض الكتاب لاتعطى أى انطباع لدى التلاميذ بخطورة إسرائيل ليس فقط بالنسبة للقضاء على البقية الباقية من أرض وشعب فلسطين وإنما بالنسبة لأمن ومستقبل وأرض الوطن العربى كله .

أما مقرر الصف الثامن من التعليم الأساسى ٨٧/ ١٩٨٨ "مصر والوطن العربى" قد خصص ٤٠٪ من حجمه للتاريخ أى حوالى ٨٨ صفحة من عدد صفحات الكتاب البالغ قدرها ٢١٩ صفحة، بل إن نصيب التاريخ الحديث والمعاصر منها لم يتعد النصف فقط. وبذلك فإن التوسع فى الجغرافيا جاء على حساب التاريخ الحديث والمعاصر أى مشكلاتنا الراهنة وقضايانا الملموسة .

---

(١) فؤاد محمد الفندور وآخرون، الدراسات الاجتماعية، مصر والوطن العربى، الجزء الثانى، للصف الثامن من التعليم الأساسى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ٨٧ / ١٩٨٨ .

ولم يختلف منهج الصف التاسع من التعليم الأساسى عن المنهجين السابقين من المرحلة الاعدادية من حيث عملية الخلط بين الجغرافيا والتاريخ تحت اسم "التكامل" ويبدو معها اختلال المعرفة، فلا يبدو فى الكتاب لا جغرافيا بالمعنى الصحيح ولا تاريخ بالمعنى الصحيح.

ان نزوع القائمين على تغيير مقررات المواد الاجتماعية، الجغرافيا والتاريخ والتربية القومية ووضعها فى منهج واحد مكمل لبعضه يساعد على تشويه الوعى والثقافة التاريخيين مما يؤدى الى افتقاد الجذور التى تؤصل كياننا وتوجد الانتماء الوطنى.

وجدير بالمناسبة انه بالرجوع الى خطط مناهج التربية والتعليم فى التاريخ فى متحف التعليم بوزارة التربية والتعليم لمتابعة تطور مناهجه وجد ان هذه المناهج موجودة من فترة مبكرة ربما قبل ١٨٩٢ ولكنها غير موجودة بعد عام ١٩٧٩، حيث ان منهج هذا العام فقط المتوفر، هذا على الرغم من وجود مناهج العلوم الأخرى، ولا يمكن ان يكون اختفاء منهج التاريخ وحده بعد هذا التاريخ مصادفة.

لقد خصص مؤلفو كتاب الصف الثالث الاعدادى ١٩٨٩/١٩٩٠ لمؤلفيه فؤاد الغندور وآخر ومراجعة عبدالعزيز سليمان نوار نسبة ٩٪ من الكتاب كله للتاريخ (ص ٣٨ - ص ٥٥) أى حوالى ١٨ صفحة من صفحات الكتاب البالغ عددها ٢٠٤ صفحة. وخصص ١٠٪ للتربية القومية مقابل ٨١٪ للجغرافيا؟ ومن الجلى ان التركيز على الجغرافيا ليس له ما يبرره بل هو على حساب الموضوعات التاريخية، الا أن تكون موضوعات التاريخ قد تم استنفاذها، بينما موضوعات الجغرافيا

الجغرافيا الوصفية هى همنا وشغلنا ويبدو أن الهدف من تعجيم التاريخ مقصود به تحجيم ادراك الذات وتزييف الوعى، واضاعة الانتماء ثم نقول اين الانتماء لبلدنا.

ولعل أحد العوامل التى اثرت على حجم ونوع الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة ذلك المناخ العام الذى ادى الى زيادة الاهتمام بدراسة اللغات. فالجزء الأكبر من الدارسين فى مجال العلوم الانسانية يتخصصون فى اللغات، فكلية دار العلوم وكلية اللغة العربية كل خريجيها من دارسى اللغة العربية، وكلية الدراسات الاسلامية معظم دراساتها تخدم اللغة العربية، واتسعت أقسام اللغة العربية بكليات التربية والآداب، حتى اصبح طلاب اقسام اللغة العربية يشكلون أكثر من ٣٥٪ من العدد الكلى للطلاب، وكذلك نجد اللغة الانجليزية يزداد عدد الطلاب الملتحقين باقسامها بكليات الآداب والألسن، واللغات والترجمة، والتربية، والجامعة الامريكية، ويبلغ عدد الدارسين والمهتمين بدراسة هذه اللغة أعلى نسبة لدراسة اللغات عامة. ويشكل نصيب اللغات بما فيها الانجليزية ما يزيد على ٧٥٪ من عدد طلاب الدراسات الانسانية (باستثناء كليات التجارة والحقوق)، ان المفروض أن اللغة وسيلة للبحث والدراسة فى نواحى المعرفة المفيدة لمجتمعاتنا - التى تعد غاية فى حد ذاتها - كعلوم السياسة والاقتصاد والفلسفة والتاريخ والاجتماع وعلم النفس.. الخ الا ان الملاحظ - ان المتخصصين فى هذه العلوم التى - هى غايتنا فى المعرفة الانسانية لا يتعدى ٢٥٪ من الدارسين مقابل ٧٥٪ للغات التى هى الوسيلة كما سبق ان نوهنا، ان زيادة حجم الدارسين فى اللغة العربية يرجع الى زيادة الطلب على مدرسى اللغة العربية فى البلاد العربية، وزيادة الدارسين فى اللغة الانجليزية يرجع الى حاجة الشركات الأجنبية أو المؤسسات

المؤسسات المتعاملة مع الخارج الى اللغة الانجليزية فى المعاملات الخارجية، فضلا عن أن مدرسى اللغتين العربية والانجليزية يمكنهم اعطاء الدروس الخصوصية بعد التخرج كتعويض عن المرتبات التى لا تقيم الأود أو تبقى على الحياة.

وبلا شك أن مناهج بلا تخطيط وبلا هدف قومى محدد وواضح ومعلن تعد دمار أى دمار على مستقبل العلم والثقافة التى يمثل التاريخ احد ركائز كل منهما.

الفصل الأول

مصر تحت الحكم العثمانى
فى مقررات المدارس المصرية

لا تزال فترة الحكم العثمانى فى مصر حقبة غامضة فى عرض مقررات التاريخ المدرسى - وغيره - ويرجع غموضها - فيما يرجع - إلى أنها لم تلق ما تستحقه من العناية البحثية، أو الاتساق مع التسلسل التاريخى، فبعض المؤرخين يعتبرون هذه الفترة تدخل كلها أو معظمها فى إطار العصور الحديثة، فى حين يرى بعض اصحاب التفسيرات الحديثة خاصة الماديين أن الحكم العثمانى يقع ضمن إطار العصور الوسطى فى معظمه.

ولقد احتلت موضوعات تاريخ الحكم العثمانى فى مصر حيزا كبيرا فى مقررات التاريخ فى التعليم العام، ولا يرجع ذلك الى طول هذه الفترة فقط، ولكن يرجع أيضا الى أهميتها الواضحة فى تكوين شخصيتنا الراهنة.

وقبل أن نسترسل فى عرض أهم قضايا تاريخ مصر فى العصر العثمانى يلزمنا فى البداية إعطاء فكرة إجمالية عن هذا العصر كما تعكسه اجتهادات الباحثين كى تصبح هذه الفكرة مجهرا استرشاديا قدر الإمكان لما عرضته الكتب التاريخية المدرسية عن مصر العثمانية.

ينتسب العثمانيون إلى واحدة من قبائل الغز التركية التى دفعها تقدم المغول فى أوائل القرن الثالث عشر إلى الهرب تجاه الغرب صوب الأناضول تحت قيادة أرطغرل زعيم الأتراك، الذى

دخل فى خدمة الروم السلاجقة الذين منحوه وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية، تلك المنطقة التى توسعت الدولة العثمانية منها وحولها على حساب أملاك الدولة البيزنطية فى آسيا الصغرى وشبه جزيرة البلقان وشرق أوربا.

ومنذ بداية القرن السادس عشر بدأت الدولة العثمانية توجه انظارها نحو المشرق العربى والاسلامى، ودخلت فى حروب مع الدولة الصفوية الايرانية المسيطرة على العراق ومع الدولة المملوكية فى مصر والشام، وتمخض عن تلك الحروب ضم العراق ١٥١٤م، والشام ١٥١٦م، ومصر ١٥١٧م.

والواقع ان العالم العربى عامة كان يعانى من فساد النظم السياسية وتردى الأوضاع الاقتصادية أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، ولذلك تعرضت البلدان العربية لمحاولات السيطرة والتطويق من جانب القوى الخارجية المتصارعة، ولقد تمثلت تلك القوى فى الدولة الصفوية الايرانية الراغبة فى نشر المذهب الشيعى فى غرب العراق خاصة آسيا الصغرى، والدول الأوروبية أو بالأحرى اسبانيا والبرتغال التى رغبت فى كسر سيطرة العرب على التجارة القادمة من آسيا الجنوبية الشرقية والمتجهة نحو أوربا الوسطى والغربية، كما رغبت فى الالتفاف حول البلاد الاسلامية والانتقام منها، والتى دفعتها حركة تطور برجوازيتها التجارية الناشئة فى فتح مجالات للتجارة وجلب الذهب والسيطرة والكشف والاستعمار. اما القوى الثالثة والأخيرة التى دخلت الصراع الدائر حول المشرق العربى فهى الدولة العثمانية التى تمكنت من إدخال معظم البلاد العربية فى إطار إمبراطوريتها، ويرى معظم المؤرخين ان السيطرة العثمانية قد حمت العالم العربى من وقوعه تحت سيطرة البرتغاليين والأسبان فى تلك الفترة التاريخية الحرجة.

إن الغزو العثمانى لمصر لم يؤد الى تغيير فى النظم الادارية، ولكن ادى هذا الغزو الى إبدال حكام بحكام آخرين، وبعد ان تحولت مصر الى ولاية عثمانية تولى شئونها والى عثمانى يسكن قلب القاهرة جوار باب زويلة حيث يباشر شئون الأمن مع "أغا العاصمة" وينفذ الأحكام الشرعية، ويراقب الأسواق، والنظافة العامة، ويجمع الجزية ليرسل بها الى الآستانة بعد استبقاء فائض مالى له، ويقود الكتائب العسكرية العثمانية.

ومع بقاء التقسيمات الادارية فى مصر دون تغيير ظلت مناصب الادارة المحلية موكولة إلى المماليك، وقادة الكتائب العثمانية، وأهم الاقاليم أو الصنجقيات هى الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وجرجا، وكانت الاقاليم توزع على الملتزمين لجمع الأموال الأميرية، فإذا هجر بعض الأهالى قراهم فإن مدير المديرية أو الكاشف يقوم بتوزيع ما عليهم من اموال على مشايخ القرى وفلاحيها، وتشير الوثائق المعاصرة الى مدى الظلم الذى أوقعه رجال الادارة وعمالهم على الأهالى خاصة سكان الريف(١).

ولم يكن نظام ملكية الأرض فى العصر العثمانى فى مصر - وقبله بوقت كبير - نظاما إقطاعيا بالمعنى الأوربى ولكنه كان نظاما "إقطاعيا شرقيا" يقوم على اسس تختلف عن اسس النظام الاقطاعى الغربى، تلك الأسس المستمدة من انعدام الملكية الفردية، ومركزية سلطة الدولة فى الزراعة، وتشابهت الملكية فى مصر فى بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية، وهى تلك

---

(١) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن التاسع عشر، دار المعارف الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٥، ص٢٥٩، ٢٦٤.

المظاهر المرتبطة بنظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعى فى الريف(١).

وكان الملتزمون يحصلون على أراضى الالتزام لجمع ما عليها من الأموال الأميرية دون ان يتملكوا هذه الأراضى، وتثبت المصادر الموثوق بها ان طرق حصول الملتزمين على الالتزاميات لم تكن فى كل الأحيان شريفة ومباشرة.

ويرتبط بنظام ملكية الأرض فى العصر العثمانى نظام الأوقاف - الموجود فى مصر منذ العصر الفرعونى - حيث يوقف البعض أراضيهم على اعمال الخير ورعاية المساجد، واختلفت علاقات الانتاج المتعلقة بالاوقاف ما بين الايجار السنوى والايجار طويل الأجل والايجار من الباطن، وارتبط بهذه العلاقات دفع الخلو، أو الاستبدال، حيث كانت تستبدل العين (الأرض) الموقوفة سواء كانت ارضا أو مبانى بقيم مادية، والمشاركة، أى زراعة الأرض بالاشتراك ما بين إدارة الوقف والمزارعين، والمغارسة حيث يقوم المزارع بغرس شجر الفواكه ومراعاته حتى ينتج مقابل نصيبه من الانتاج، وفى هذا الإطار انتشرت الرشوة وعم الفساد فكان نظام الأوقاف صورة من صور التحايل على ابتزاز مال الدولة وجهد الناس(٢).

وفى مجمل النظام الزراعى فى العصر العثمانى فى مصر كان الفلاح ينتج محصولاته ولا يعود عليه منها إلا ما يسد الرمق أو يبقى على الحياة، بسبب الأعباء الضرائبية الملقاة على عاتقه، وقد أدى ذلك الى هجر الفلاحين لقراهم(٣).

(١) فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة ١٩٥٨ ص٩ - ٢٤.

(٢) محمد عفيفي، الأوقاف فى مصر فى العصر العثمانى، ماجستير كلية الاداب جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٦، ص٢٧٠ - ٢٧١.

وعلى الرغم من تلك الأحوال استمر الأمر مستقرا خلال العهد العثمانى فى الريف باستثناء بعض الفترات التى كان يحدث فيها صراع على السلطة بين فئات الفلاحين او بعض الأوقات التى شاهدت هبات فلاحية نتيجة لشدة الظلم(١).

وفى إطار النظام الاقتصادى فى العهد العثمانى ياتى نظام الحرف والصناعات وكان يقوم على شاكلة نظام الطوائف فى أوربا العصور الوسطى، فكان هناك طائفة للنجارين، وأخرى للحدادين، وثالثة للبنائين، ورابعة لصانعى الأحذية وهكذا، وبمقتضى هذا النظام يمر العامل بمراحل محددة حتى ينتقل من مستوى الصبى الى مستوى المعلم وصاحب الورشة، ولكل طائفة شيخ، والانتاج كفائى ليس فى ترتيباته التسويق الواسع، ولذلك لم يحقق التراكم الرأسمالى الذى بإمكانه وحده إحداث تغيير تدريجى أو طفرى فى قوى الانتاج وأساليبه.

وانحصرت التجارة فى مصر على التجارة المحلية داخل الريف وبينه وبين المدن اما التجارة الخارجية فقد انحصرت فى أوسع نطاقاتها فى تجارة الترانسيت (المرور) حيث كانت مصر مرسا كبيرا للتجارة القادمة من جنوب شرق آسيا والمتجهة الى أوربا والعكس، ولو أن هذه التجارة قد قل نشاطها مع كشف طريق رأس الرجاء الصالح.

وانقسم المجتمع خلال العهد العثمانى الى حاكمين ومحكومين، وكانت العلاقة بينهما واهية بحكم ان السلطة لم تقم

(١) نفس المرجع، ص٢٧٠ - ٢٧٣.

بدور إجتماعى يذكر، وبرز فى هذا الوقت زعماء دينيون قاموا بدور رجال الدين فى أوربا العصور الوسطى، وانتقلت زعامة المجتمع تدريجيا الى شيوخ الطوائف، ورجال الدين من علماء الأزهر الذين أصبحوا يقومون فى المجتمع المصرى بدور مهم جعل منهم جهازا من أجهزة الحكم القائم وأداة تقف فى صفه اذا ما هدده خطر خارجى، ولقد انشغل رجال الدين بأمـور الحياة مما اثر فى وضعهم الاجتماعى وجعلهم سادة اقطاعيين كالأمراء المماليك سواء بسواء.

ومن المحقق ان سيطرة نظم الحكم التى تعكس سكونية او تباطؤ حركة التطور لارتباطها فى السياق العام بمجتمعات ما قبل الرأسمالية، قد فرض ركودا على طرق التفكير، وممارسة الحياة، وظلت الثقافة الدينية صاحبة الغلبة فى المجتمع المصرى مما سمح بسيطرة الأفكار الغيبية والأساطير، وبقى رجال الصوفية بتراتيلهم وأدعيتهم - أصحاب اثر كبير فى المجتمع - بعيدين عن مواكبة الانجاز العلمى والفكرى الذى كانت تموج به أوربا، غارقين فى منوال تفكيرهم الذى ابقى على آرائهم المشتطة، وكرس الجهل والتخلف.

لقد بقيت مصر ولاية عثمانية بكل المعانى خلال القرون من السادس عشر وحتى الثامن عشر، وعندما اصبح ضعف الدولة العثمانية واضمحلالها مسلمة واضحة فى أواخر القرن الثامن عشر تشجعت كثير من ولاياتها فى إبداء رغبتها فى الانفصال عن الدولة العثمانية، التى طمعت فيها الدول الأوروبية، وكانت مصر واحدة من أهم ولايات الدولة التى لم تحاول - فقط - الانفصال عن الاستانة كما حدث فى عهد على بك الكبير، ولكن حاولت تحدى

السلطان العثمانى، ومواجهته فى شرق البحر المتوسط عندما قامت حرب الشام بين محمد على والسلطان.

ولسوف نعرض لأشكال معالجات الكتب المدرسية لتاريخ مصر فى العصر العثمانى مع الاشارة مسبقا أن التحليل ينبنى على اساس ضرورة أن يتضمن أى تاريخ لمصر عن تلك الفترة للقضايا المطروحة فى هذا العرض الموجز بأسلوب يتناسب مع مستوى التلميذ الدراسى.

- ويظهر من كتب التاريخ المدرسية المبكرة كتاب "تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر" لمؤلفيه عمر الاسكندرى وسليم حسن، الصادر عام ١٩١٦ والمخصص للتعليم الثانوى، والكتاب بعيد كل البعد عن تاريخ مصر الفعلى، وعلى المستوى الاحصائى نجد أن الـ ٨٤ صفحة الأولى من الكتاب جاءت عن الحكم العثمانى عموما، وهى تمثل ٣٨٪ من الكتاب، تحدثت الـ ٥٩ صفحة الأولى منها عن تاريخ الدولة العثمانية ونشأتها وحروبها فى أوروبا بينما اختصت الـ ٢٥ صفحة التالية بعرض تاريخ مصر تحت الحكم العثمانى، وحتى هذه الصفحات ركزت فى عرضها على نظام حكم الأتراك العثمانيين، وتكلمت عن الوالى والديوان والمماليك، والحامية العثمانية، والأموال الأميرية، والمبانى والقصور، وتجارة الترانسيت المارة بمصر، وكشف طريق رأس الرجاء الصالح لكى تتحول التجارة بعيدا عن مصر والشام(١). ولقد بالغ الكتاب فى الكلام عن الكشوف الجغرافية حتى يكاد القارىء يحس أنه يدرس تاريخ أوربا الحديث بتقدمها ورحلاتها الكشفية

(١) عمر الاسكندرى، المستوى الثانوى، وزارة المعارف ١٩١٦،
المصدر السابق، ص ١ ـ ٨٤.

وليس تاريخ مصر - أو العرب - وانتهى الكتاب فى هذا الباب بالحديث عن اهم ولاة الدولة العثمانية على مصر.

وأتى كتاب "تاريخ مصر" للصف الثانى من التعليم الثانوى لوزارة المعارف عام ١٩٢٣ كتابا عاما لتاريخ مصر قديمه ووسيطه وحديثه، فتحدث عن العصور التاريخية المختلفة الفرعونى والبطلمى والرومانى والعربى الاسلامى، حتى نهاية حكم المماليك، واستغرقت هذه الرحلة فى قلب التاريخ ١٧٦ صفحة أى أكثر من ٧٥٪ من الكتاب، حيث انتقل المقرر بعد ذلك الى تناول تاريخ الحكم العثمانى فى مصر من بدايته وحتى الاحتلال البريطانى، وبدأ بنشأة الدولة العثمانية وتكونها "حول إسكى شهر على حساب دولة علاء الدين" آخر كبار حكام دولة الروم السلاجقة، وركز الكتاب على دراسة تاريخ السلاطين والحكام فقط، فعن السلطان سليم الأول ورد أنه "تقدم الى مصر وشنق آخر السلاطين الجراكسة طومان باى، ووزع المصالح ونظم دوائر الحكومة.. وكانت مصر مقسومة الى ١٢ ولاية ومديرية، فجعل لكل منها حاكما من الأمراء المماليك يكون مسئولا عن الأمن والنظام.. وجمع الضرائب"(١).

ومن الملاحظات الجليلة أن الكتب المدرسية - خاصة خلال عهد الاحتلال البريطانى - تتكلم عن الحكم العثمانى، وعن الصراع بين العثمانيين والمماليك للسيطرة على ولاية مصر فقط ولا نجد فى هذه الكتب ذكرا للشعب المصرى الحقيقى ومواقفه وهو صاحب الأرض التى يتصارعون عليها، وتذكر هذه الكتب أن العثمانيين "اعتمدوا فى ادارة الحكم فى بعض الولايات العربية ومنها مصر

(١) هند اسكندر عمون، المصدر السابق، ص١٧٧، ١٧٨.

والعراق على المماليك" دون تعليل لماذا لم يعتمدوا على أهالى البلاد من الشعوب المحكومة؟ ولعل من أهم المقولات الخاطئة التى ورثناها عن كتب التاريخ المدرسى لعهد الاحتلال هى نعت دخول العثمانيين لمصر والبلاد العربية بـ "الفتح العثمانى" والحقيقة المؤكدة أنه غزو لا فتح لأن الفتح يعنى ضم بلدان غير مسلمة الى خلافة الاسلام، علما بأن مصر - وغيرها من البلاد العربية - كانت تدين بالاسلام عند مجوء العثمانيين.

ان معنى قبول فكرة: أن مجوء العثمانيين كان فتحا ونصرا عظيما فى عقول تلاميذنا يعنى ترسيخ فكرة قبول كل غاز يولى علينا، والرضوخ لكل حاكم يحكمنا مهما كانت أهدافه. أما أن يعرف تلاميذ مدارسنا أن مجوء العثمانيين كان غزوا فإنه يعنى ان وجودهم لم يكن الوضع الأمثل الذى كان يجب أن تقبله شعوبنا العربية ومنها مصر، فالعثمانيون حكموا شعوبنا لصالح سلاطينهم ورعيتهم الخاصة وعوقوا بذلك مسيرة شعوبنا.

ومن المزالق البينة فى عرض التاريخ العثمانى فى مقررات المدارس هو الاسترسال فى سرد تاريخ الحكام وترك شئون الجماهير المحكومة، وأن هذا الاهمال يجعله واقعا يجب أن ترضى به الأجيال القادمة من التلاميذ وغيرهم. وإذا ما لاحظنا أن معظم حكام مصر منذ العصر الفرعونى مرورا بالفرس والبطالمة والعرب والمماليك والعثمانيين كانوا من الأجانب فان دراسة تاريخنا القومى من خلال تاريخ الحكام الأجانب يعنى اثبات قوى من حكمونا ودراسة بطولاتهم دون كشف نواحى القوة فينا، فاعتبار عثمان وسليم وسليمان ابطال عرب أو مصريون يتناقض مع حقيقة انهم يقينا من بناة تركيا الدولة الأوروبية الأسيوية، ان الابطال الذين

يجب ان ندرس حياتهم ونفخر بهم يجب ان يكونوا من بين شعوبنا، ولا يتحقق ذلك الا اذا وضع تاريخ مصر تحت الحكم العثمانى فى اطاره الصحيح.

ولقد ارتبط التعليم فى مصر بالاحتلال الذى تغلغل فى شئون البلاد وعلى مستوى السلطة التنفيذية كان المستشار الانجليزى هو الحاكم بامره على الرغم من وجود وزير مصرى على رأس كل وزارة، ولقد اثرت خرافة الاحتلال الكبرى بأن مصر بلد زراعى لا تصلح للصناعة فى تحديد هدف التعليم فى تخريج صغار الحرفيين والموظفين - فقط، وتركزت فلسفة الاحتلال البريطانى فى الابقاء على الثقافة والنظام التعليمى المتخلف للبلد المحتل وعدم تعريض شعبه للمدنية، ولم يكن التعليم مرغوبا فيه خاصة للفئات الفقيرة حتى لا تتمرد على أوضاعها أو تثور على سادتها على حد قول رئيس الجمعية الملكية البريطانية، واذا كانت التقاليد الانجليزية تتسم بليبرالية التعليم فان هذا لم يكن مباحا للشعوب المحتلة فالادارة البريطانية تآمرت على كل ما من شأنه تنمية الرأى وتكوين الشخصية، وقد انعكست هذه السياسة على التعليم ومؤسساته ومناهجه فى الفترة ما بين ١٨٨٢، ١٩٢٢ على الأقل، حيث سيطر المستشار الانجليزى دانلوب وخلفاؤه على شكل المقررات المدرسية خاصة فى المواد الثقافية التى يمكنها المساهمة فى خلق العقلية المثقفة ثقافة وطنية وفى مقدمتها التاريخ وهذا بدون شك واضح فى مجمل مناهج التاريخ - خاصة الحديث - حتى نهاية العقد الثانى من القرن الحالى، بيد ان هذه السياسة التعليمية قد تغيرت بعد قيام ثورة ١٩١٩ وما ترتب عليها خاصة إعلان تصريح فبراير ١٩٢٢، ودستور ١٩٢٣، وقيام الاحزاب السياسية وتشكيل أول حكومة ليبرالية فى وجود الاحتلال ١٩٢٤(١).

---

(١) سيد ابراهيم الجيار، المرجع السابق، ص١٢٠ - ١٢٩.

وفى هذا المناخ جاء كتاب محمد صبرى، المعنون بـ "تاريخ مصر الحديث" للمدارس الثانوية وهو صادر قبل ١٩٢٧ اى عقب قيام الحياة النيابية، وتولى سعد زغلول اول وزارة وطنية ١٩٢٤، والكتاب يعكس توفر قدر أكبر من حرية التعبير ويدل على دقة فى التأريخ، ويحمل إحساسا وطنيا متقدما بالمقارنة الى مقررات تاريخية سابقة عليه، وربما لاحقة له فى بعض الأحيان(١).

كذلك نلاحظ أن كتاب الشهادة الابتدائية الصادر ١٩٣٧ لمؤلفيه كامل عياد وآخر حاول الاقتراب من التاريخ القائم على التحليل فعن الحكم العثمانى لمصر يقول المقرر "كان السلاطين حتى القرن ١٩ منهمكين فى الملذات يعيشون فى قصورهم بين النساء تاركين شئون الدولة للاشخاص المقربين (وهم من) ذوى اخلاق منحطة، وكان الولاة يحكمون البلاد كأنهم امراء مستقلون، يعتدون على ارواح الناس ويصادرون اموالهم، وكانت الوظائف تباع وتشترى بالمال.."(٢).

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أخذ وضع المقررات التاريخية المعالجة لمصر الحديثة طابعا اتسم احيانا بالمبالغة فى التناول التاريخى كرد فعل لطول فترة القهر على مدى عصور تاريخية، ولقد تعرض تاريخ مصر الحديث لحملة من سياط التعبيرات المطلقة السهلة تدفع الماضى إجمالا وتظن انها بذلك ترضى الحاضر، ناسية ان الحاضر مهما كان اختلافه عن الماضى، ولد فى أحشائه وبدأ فيه وبالتالى فانه ليس هناك ذلك الانغلاق الكامل بين عهد بائد

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر الحديث، المدارس الثانوية، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٢٧ (الطبعة الثانية).

(٢) كامل عياد، عبدالغنى باجقنى، كتاب التاريخ لصف الشهادة الابتدائية، وفق برنامج وزارة المعارف العمومية، مطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٧، ص٧٤، ٧٥.

وعهد جديد حل محله، ونتيجة لذلك ساد تصور سطحى خاطىء وكأن تاريخ مصر الحديث لم يبدأ إلا بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وهذا إهدار لجزء هام من تاريخ مصر(١).

ان الرغبة فى إبراز الدور الوطنى والقومى لثورة ٢٣ يوليو وللأحداث التى تلتها لا تعنى على الاطلاق إنتقاء أخطاء الماضى واعتبارها تاريخا له وانتقاء مزايا الحاضر واعتبارها هى حقيقته. ومع ذلك فاننا لا نستطيع أن ننفى ان المعالجة التاريخية بعد ١٩٥٢ قد كشفت النقاب عن كثير من حقائق تاريخ مصر حديثا ومعاصرا، وأعانت على ايجاد طرق جديدة للمعالجة خاصة ما كان منها فى جانب الجماهير الكادحة التى تشكل غالبية المجتمع.

ويمثل كتاب الصف الرابع الاعدادى الصادر عن وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٩ والمعنون بـ "تاريخ الاقليم المصرى الحديث" كتابا نموذجيا لمستوى الكتب المدرسية بعد الثورة، وبرغم ما فيه من عبارات خطابية أو حماسية إلا أنه يحلل الأحداث التاريخية من خلال معطيات الواقع "السوسيو - سياسى" فيتحدث عن نظام ملكية الأرض وعلاقات الانتاج دون الحديث كثيرا عن الحكام والملاك فيذكر بأنه "كانت النظرية السائدة فى مصر منذ القدم أن الحاكم هو المالك لجميع الأراضى يستغلها رعاياه نظير دفع الضرائب المفروضة عليها، وابقى السلطان سليم هذا النظام، ووزع الأراضى على الأهالى من جديد، وفرض عليهم ضرائب معينة، وجعل نظام الالتزام سائدا"(٢).

(١) محمد حسنين هيكل، من ملاحظات تمهيدية لكتاب "٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصر، القاهرة ١٩٦٩.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ الاقليم المصرى الحديث، للصف الرابع الاعدادى وزارة التربية والتعليم، الاقليم الجنوبى، القاهرة، ١٩٥٩ ص١-٢.

وسار على نفس النهج فى المعالجة كتاب الشهادة الاعدادية(١) الصادر عام ١٩٥٩ لمؤلفيه أحمد عزت عبدالكريم، وابو الفتوح رضوان بالتركيز على الجوانب الاجتماعية وذلك بإبراز دور الطبقات العاملة والفلاحية والمسلوبة الحق فى مواجهة الطبقات المالكة بالوراثة والسالبة من الاقطاعيين، فيذكر الكتاب ان السكان فى العهد العثمانى كانوا "طوائف غير منسجمة وغير متحدة" حيث كان بالامكان التمييز فى مصر وسوريا بين "طبقتين متباينتين من السكان فى ذلك الوقت، طبقة ارستقراطية ذات امتيازات، قليلة العدد من الأجانب، وطبقة شعبية مهضومة الحقوق من أهل البلاد، أما الطبقة الممتازة فقد كانت تتكون من العثمانيين.. وأمراء المماليك فى مصر ورؤساء العشائر فى سوريا والمشايخ وعلماء الأزهر والزعامات الدينية فى المدن الكبرى وكذا التجار"(٢) ووجود رجال الدين ضمن هذه الطبقات المميزة يكشف النقاب عن هذا الجانب الذى كان متجاهلا فى المقررات التاريخية الخاصة بمصر، ويعكس فى نفس الوقت استمرارية الدور الذى قام به رجال الدين فى كثير من فترات تاريخ مصر منذ العصر الفرعونى وحتى العصور الحديثة، دورهم فى الانحياز الى جانب الحكام والسلطات ايا كانت جذورها او إتجاهاتها او نظام حكمها طالما ظلت محافظة على امتيازاتها ضمن الطبقات الممتازة ساكنى القصور والمستفيدة من اقتسام ريع الأرض وجهد الفلاحين.

---

(١) كان يوجد خلال عام ١٩٥٩ نظامان للشهادة الاعدادية أولهما نظام الأربع سنوات وثانيهما نظام الثلاث سنوات.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، ابو الفتوح رضوان، تاريخ الوطن العربى فى العصر الحديث، للصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩، ص ٤ - ٨.

ولقد إهتم كتاب الشهادة الاعدادية لعام ١٩٦٣ بتوصيف الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر والبلاد العربية بصفة عامة فذكر نصاء لقد "أعلن السلطان العثمانى ملكيته لجميع الأراضى الزراعية فى سائر البلاد العربية ووزعت الأراضى على الفلاحين العرب لكى يقوموا بزراعتها فى مقابل دفع ما عليها من ضرائب، وكان جمع الضرائب يتم عن طريق الالتزام(١)" وهو اسلوب أو نمط انتاجى اقطاعى لكنه من النوع الشرقى الذى له سماته من بين الأنماط الاقطاعية خلال عصور التاريخ الوسيط.

وإذا كانت كتب التاريخ المدرسى إبان عهد الاحتلال قد استرسلت فى الحديث عن العثمانيين ونشأتهم وحروبهم ضد المغول والسلاجقة والبيزنطيين، وعن ولاة مصر وحكامها، والحامية العثمانية وثكناتها وتدريبها ومهامها .. الخ فانها قد تجاهلت لماذا تقبلت مصر - والبلاد العربية - الحكم التركى رغم عيوبه؟ كما انها لم تتعرض لنقطة هامة وهى علاقة الدين بمسألة استتباب الأمر للعثمانيين.

وقد اهتمت كتب تاريخ ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتغطية بعض المثالب فالكتاب المشار اليه لسنة ١٩٦٣ لمؤلفه أحمد عبدالرحيم مصطفى وآخرين اشار الى عملية إستخدام الدين فى حكم العرب المسلمين فذكر ما نصه "وقد نجح العثمانيون فى حكم العرب عن طريق الدين، اذ كان الاسلام هو العامل الاساسى الذى ربط العرب بالأتراك وجعلهم يرضون بحكمهم على الرغم من انهم

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، محمد رشدى الجندى، محمد ابراهيم الصيحى، فوزى بخيت حسين، تاريخ العرب الحديث، للصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الاميرية، القاهرة ١٩٦٣. ص٨.

ينتمون الى قومية مغايرة لقوميتهم"(١).

والواقع أن الحكم العثمانى لم يكن مرغوبا فيه منذ البداية فى مصر، فقد "واجه طومان باى وبعض من جموع الشعب المصرى المتعاطفة معه القوات العثمانية الغازية حيث دافع المصريون والمماليك فى معركة الريدانية دفاعا مجيدا.." ولو ان المعارك انتهت بهزيمة اهالى البلاد والمماليك وسيطرة العثمانيين"(٢).

وبمناسبة حديثنا عن علاقة الدين بسيطرة العثمانيين على مصر - والبلاد العربية - فإن مقررات التاريخ المدرسى لم تشر من بعيد ولا من قريب الى دور الطرق الصوفية فى الحياة المصرية خلال العصر العثمانى، فقد "حفلت البلاد بفرق المتصوفة وطوائفهم واكتظت الشوارع بمواكبهم والبيوت بولائهم، والمساجد والزوايا باجتماعاتهم، وانتشر شيوخهم فى الريف والحضر، وتغلغل نفوذهم فى المدن" وقد انتهت بعض الدراسات الجامعية إلى نتيجة مؤداها أن الحياة المصرية خلال هذا العصر خاصة كانت تدين لتعاليم الصوفية اكثر مما تدين لقواعد الدين أو حتى لأثر الحضارة الأوربية التى هبت عليها بعد ذلك(٣).

---

(١) نفس المصدر، ص٧ - ١٢.

(٢) إبراهيم نمير سيف الدين عبدالحميد البطريق، محمد واصف حمص، مصطفى احمد الشهابى، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة، والوطن العربى، الصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٦٠، ص١١ - ١٢.

(٣) توفيق الطويل، التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى، تاريخ المصريين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٥ - ١٦، ص ١٠٨، ١٠٩.

ولقد كان من الممكن اذا تعرضت المقررات المدرسية لمثل هذا الموضوع ان تكشف عن دور الطرق الصوفية ومدى إفادته او ضرره ومقدار مصلحته للحاكم واثاره على وعى المحكومين.

إنه من منظور اعتبار الحكم العثمانى حكم خلافة إسلامية فإن الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية فى فترات إضمحلالها - ليس فى مصر فقط ولكن فى كل البلاد العربية - إعتبرت فى معظم الأحيان مبادرات فردية لا جماهيرية، وحركات تمرد على السلطان، ولم تهتم كتب التاريخ كثيرا بالأسباب الفعلية الكامنة وراء مثل هذه الحركات التى كانت اصولها قومية، فى بعض الأحيان كرد فعل - للمعاناة التى تلاقيها البلاد العربية من حكم العثمانيين أو كانت ذات طابع شعبى كمحصلة للأحوال الاقتصادية الإجتماعية المتردية التى افادت طبقة الحكام والمتميزين واضرت ايما ضرر بالطبقات الشعبية العاملة والكادحة.

ومن الأمور الجديرة بالتنويه ان كتب التاريخ المدرسى بعد ٢٣ يوليو قد كشفت عن كثير من الخفايا فكتاب الشهادة الاعدادية لعام ١٩٦٣ ورد فيه فى موضوع الحركات الانفصالية والمواجهة للحكم العثمانى أنه عندما "بدأ الضعف الحقيقى يدب فى الدولة العثمانية ابتداء من القرن السابع عشر نتيجة لضعف السلاطين انفسهم، وانصرافهم عن شؤون الحكم، فعمت الرشوة وانتشر الفساد، وامتدت الفوضى الى الجيش العثمانى، وانتهزت الدول الأوروبية الفرصة وبدأت تسعى للحصول على امتيازات خاصة لها ولرعاياها فى بلاد الدولة العثمانية، وقد شعر العرب بما آلت اليه الدولة العثمانية من الضعف فبدءوا يفكرون بدورهم فى الانفصال عنها.."(١).

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق وزارة التربية والتعليم، ص١٣

وفى مصر قام على بك الكبير عام ١٧٦٩ باعلان استقلاله عن الدولة العثمانية وتحالف مع ظاهر العمر حاكم عكا، ومع روسيا، ورغم أن محاولته قد فشلت بسبب خيانة صهره محمد بك أبو الذهب إلا أنها كانت واحدة من محاولات الانفصال عن الدولة، وقد ورد ذكر تفاصيل هذه المحاولة فى كثير من كتب التاريخ المدرسى خاصة بعد ١٩٥٢.

ولقد ظل الشعب المصرى "فريسة لظلم العثمانيين والمماليك الذين كانوا يفرضون عليه الضرائب الفادحة ويسلبون منه كل ما تصل اليه ايديهم، ولكن، لم يخضع المصريون لهذا الظلم بل ثاروا فى وجه الطغيان وسارت المظاهرات الشعبية فى أحياء القاهرة.."(١) وفى ذلك اشارة واضحة الى ظهور الدور الشعبى المحسوس ذلك الدور الذى لم تسمح له ظروف الجمود وتخلف الوعى على الظهور بدرجة واضحة قبل الحملة الفرنسية، وارتبط ظهور الدور الشعبى فى الواقع بمعاداة الأجانب الفرنسيين المختلفين عن المسلمين فى الدين ولقد تجاهلت مقررات التاريخ المدرسى فى عهد الاحتلال هذا الدور.

ولقد ظهر الدور الوطنى للشعب المصرى معبراً عنه فى صورة رجال الدين والتجار ومن سار خلفهم من العامة فى كتب المدارس المصرية المعاصرة منها الكتاب المشار اليه توا للصف السادس الابتدائى ١٩٨٨ الذى ذكر أن السيد عمر مكرم قاد كفاح الشعب المصرى ضد الجنود العثمانيين وحذر خورشيد باشا "الوالى"

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، برنس أحمد رضوان تاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٨، ص٤٩.

من خطورة "ارهاق الأهالى بالضرائب" ولما تعاطف محمد على مع الزعماء المصريين فى مواجهة الوالى وسياسة الضرائب الباهظة التف حوله الزعماء والشعب وفى مايو ١٨٠٥ اجتمعوا برئاسة السيد عمر مكرم وطلبوا من محمد على ان يكون واليا على مصر بشروطهم فاصبح واليا بارادة الشعب، واضطر السلطان العثمانى - أمام الاجماع الشعبى - الى إصدار فرمان تعيينه واليا على البلاد(١).

ان السؤال الذى لم تناقشه المقررات المدرسية هو ما سبب التغيير فى سلوك الشعب المصرى من السلبية والسكون الى الايجابية والتعبير فى مواجهة ظلم الحكام مهما كانت هويتهم؟ هل مرد ذلك الى زيادة الوعى المصرى بعد مجىء الحملة الفرنسية وتعود الناس على المواجهة والثورة ضد الفرنسيين فى ثورتى القاهرة أم أن الثورات هى من طبيعة الشعب المصرى - كما هى من طبيعة كل الشعوب فى مواجهة الظلم - غير أن المؤرخين ومسجلى الأحداث لم يرصدونها وبالتالى لم ترد فى الكتب المدرسية؟

وجدير بالذكر ايضا أن الفورات أو الثورات التى وقعت ضد الاتراك قد جاء ذكرها فى المصادر والكتب العامة باقتضاب شديد، بل ان الحديث عن الثورات ظل لفترة طويلة يعنى ثورة العاصمة، متجاهلا دور الاقاليم وكانت توصم الثورات بالعصيان أو التمرد الذى يستحق اصحابه غضب وعقاب السلطان - المولى من عند الله لحكم الرعية طبقا لتفسير رجال الدين - ذلك العقاب الذى يختلف ما بين الطرد أو السجن أو القتل فضلا عن نبذ الناس له.

---

(١) نفس المصدر، ص٤٩.

ان قبول التلاميذ لفكرة ان الثورة ضد الحاكم الظالم يعد عصيانا معناه منع هؤلاء التلاميذ حتى من التفكير آنيا أو مستقبلا فى التعبير عن الظلم ومحاولة التصدى له، ولقد يستلزم ذلك مراجعة لدور رجال الدين - الذين برروا سلوك الحكام - وان تقاس وجهات نظرهم بمقاييس موضوعية وواقعية.

ان الايجاز البين فى كشف دور الأقاليم والمدن والقرى، والفلاحين - الذين لا يأتى الحديث عنهم الا فى معرض الحديث عن ذهاب احد الكشاف او عودته من كشوفيته (أرض الالتزام) - يعتبر من الأسباب الرئيسية لأن يصبح تاريخنا تاريخ مدن كبرى لا تاريخ مدن وقرى واقاليم، وتاريخ حكام لا تاريخ شعب بفلاحية وحكامه، وتاريخ زعماء وخاصة لا تاريخ عامة وجماهير، وقد انعكس كل هذا القصور على كتب التاريخ المدرسى.

ان الفلاح المصرى المكون الأساسى لعموم الشعب المصرى - الذى تجاهله تاريخ مصر قديمه وحديثه - قد لعب دورا أساسيا فى قصة الحضارة المصرية، بل إنه يعتبر فى الحقيقة خالق هذه الحضارة الأول وينبغى أن يسجل له هذا الدور بالعرفان والتقدير.

ويتسائل المرء كيف تحول الفلاح المصرى من إنسان حر يشعر بذاته ويساهم بابداعه فى خلق أعظم الحضارات الانسانية الى مجرد زارع للأرض يعيش على هامش الحياة ويقتات الجهل والخرافات ويئن تحت سياط الظلم والعسف دون ان يعلى صوته بالشكوى؟ لقد أدى الى ذلك عدة عوامل أهمها فساد العقيدة الدينية القديمة وتحولها الى أحاجى وألغاز وخرافات مما افسد بالتالى ذهن الفلاح المصرى، واستمر الأمر على هذا المنوال فى العصور التالية

خاصة فى فترات الضعف حيث فقدت مصر استقلالها السياسى وخضعت منذ الألف الأول قبل الميلاد وحتى القرن العشرين لسلسلة من نظم الحكم الأجنبى.

لقد أورد البعض كلاما مثاليا عن الحكم العثمانى واعتبره خير ما توفر من أنظمة الحكم فى آوانه، ولو كان كذلك فلماذا ثار عليه الأوروبيون والعرب؟ بل لماذا عندما قدمت الحملة الفرنسية لم يستطع العثمانيون مواجهتها؟ إن كشف حقيقة سلوك السلاطين والحكام فى ادارة البلاد ونهبها وسلب طاقاتها واستغلال فلاحيها يكشف النقاب عن جزء هام من أسباب أزمتنا الاقتصادية الراهنة التى ترجع ليس فقط إلى السياسات القائمة الآن وانما ايضا الى استمرار استنزاف بلادنا لوقت طويل وتعد فترة الحكم العثمانى أخطر هذه الفترات وأكثرها اثرا سلبيا على تاريخنا الاقتصادى. ان كل هذه القضايا التاريخية الهامة وغيرها لم تتطرق اليها المقررات المدرسية بالصورة الواجبة.

ثمة سؤال هام آخر يتصل بتاريخ مصر تحت الحكم العثمانى لم تجب عنه الكتب المدرسية وهو، هل أدى الحكم العثمانى الى تقدم بلادنا أم أدى الى تخلفها؟ واذا كان هناك تخلف فما اسبابه؟ لقد وردت عبارات تتصل بجوهر السؤالين السابقين لكنها اتصفت بالسرد والحشو، دون التحليل، ولو ان مثل هذين السؤالين نوقشا لكشفا هل يعتبر الحكم العثمانى بنظمه الاقتصادية والسياسية فى اطار المجتمعات التى سادت العصور الوسطى أم أنه ينتمى الى العصر الحديث باطره وسماته؟ وتلك قضية لازال الخلاف حولها دائرا بين المؤرخين.

ثم هل ساعدت فترة الادارة العثمانية على تجذير الهوية القومية المصرية والعربية أم أنها أضعفتها لصالح الاتراك العثمانيين مما أوجد شرخا أو نقوصا واضحا فى هذه الهوية لازالت علاماته واضحة على شخصينا القومية؟ كل هذه الأسئلة والاستفسارات والحوار حولها يجب ان يكون من الموضوعات الأساسية لمقررات التاريخ المدرسى، ولتلاميذ المدارس بل وطلاب العلم بشكل عام.

الفصل الثانى

الوعى القومى والكفاح الوطنى
من الحملة الفرنسية إلى حملة فريزر
فى الكتب المدرسية

تتحدث مناهج التاريخ لعهد الاحتلال عن الحكم العثماني، وأشارت الى محاولة شيخ البلد على بك الكبير "الانفصال" عن الدولة العثمانية والتحالف مع أعدائها في روسيا ولبنان ويدبر العثمانيون له الحيل ويتخلصون منه بواسطة صهره محمد بك أبو الدهب الذى يتولى حكم مصر لمدة سنتين بعد ١٧٧٣ ليليه مراد بك وابراهيم بك اللذان اشتطا في ابتزاز اموال الأهالي والتجار الأجانب على السواء(١). ويدخل البعض محاولة على بك الكبير الانفصالية في اطار الحركة الوطنية المبكرة، الا ان في هذا الراى كثير من المبالغة وتحميل المواقف لاكثر من امكاناتها، انما الذى يمكن قوله ان "عبقرية المكان" وظروفه، أى امكانات مصر لم تكن عاملا منكور الأثر على كل حال.

وفى نهاية القرن الثامن عشر جاءت اول غزوة استعمارية الى مصر، تلك هى الحملة الفرنسية التى عرضتها مناهج التاريخ لعصر الاحتلال البريطاني في صورة مشوشة، فعن أسباب هذه الحملة جاء في كتاب المرحلة الابتدائية الصادر في عام ١٩١١ "أن ولاة مصر في الفترة الأخيرة خاصة مراد بك وابراهيم بك قد بالغوا في نهب التجار الاورباويين، وكثرت شكوى الأهالي وقناصل الدول الى السلطان سليم الثالث.. ولكنه لم يصغ لهم ولا للقناصل أيضا.. فأرسلت حكومة فرنسا جيشا تحت قيادة الجنرال (نابليون بونابرت) إلى مصر(٢). ويبدو وكأن سبب قيام الحملة الفرنسية هو نهب زعماء المماليك للتجار الأجانب، وكأن المحرك الاساسى لفرنسا في حملتها على مصر والشرق محركا محليا أساسه سوء الأحوال

---

(١) عمر الاسكندرى، المستوى الثانوى، ١٩١٦، المصدر السابق ص٨٠، ٨٤

(٢) السيد عزمى، كتاب البهجة العباسية في تاريخ مصر والأمة العربية، نظارة المعارف العمومية، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩١١، ص٦٣.

وخطأ السياسات فى بلادنا، علما بأن المحرك الفعلى كان محركا خارجيا مصدره أوربا ورغبة فرنسا بعد قيام ثورتها واتساع نفوذها فى الانتقام من غريمتها انجلترا وذلك باحتلال مصر مفتاح الطريق الى الهند اكبر مستعمرات انجلترا حتى هذا الوقت، ذلك لأن انجلترا كانت قد أحرزت انتصارا كبيرا على فرنسا فى حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) فى الهند وفى أمريكا الشمالية حيث تنازلت فرنسا عن مستعمراتها فيهما لانجلترا(١).

ان هذه الحقائق التى أغفلتها كتب عهد الاحتلال رصدتها مقررات التاريخ بعد ١٩٥٢، فكتاب "تاريخ مصر الحديث" فى ١٩٨٨ يذكر اصول الصراع الانجليزى الفرنسى الذى تمخضت عنه الحملة بنفس التفاصيل التى اشرنا اليها سابقا حيث ذكر: "وبعد قيام الثورة الفرنسية وانتصارها فيما خاضته من حروبها فى أوربا كان نابليون مقتنعا بأنه يستطيع ان يقضى على الامبراطورية البريطانية فى الهند اذا استولى على مصر"(٢).

وفى مقاومة المصريين والمماليك للحملة الفرنسية ظلت المقررات المدرسية تقول ما يحلو لها فى عهد الاحتلال حتى ١٩٠٤ لاتفاق ذلك مع سياسة الانجليز، الا ان كتب التاريخ المدرسى مالت الى الاجمال دون التفصيل، والى ابراز دور مشايخ الأزهر والتجار دون ابراز الدور الشعبى لجموع الأهالى فى العاصمة والأقاليم(٣).

(١) يونان لبيب رزق، رؤوف عباس حامد، عبد العظيم رمضان، أوربا فى عصر الرأسمالية دار الثقافة العربية، ١٩٨٣، ص١٨٩، ١٩٦.

(٢) عبدالعزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٥، ٢٦.

(٣) منهج التعليم الابتدائى، نظارة المعارف العمومية، المنهج طبقا للقرارات الوزارية الصادرة فى اعوام ١٩٠٧، ١٩١٣، المطبعة الأميرية عام ١٩١٣، ص٢٤.

لقد كانت مصر بتطورها الطبيعي الوئيد تشاهد ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية قبيل مجيء الحملة الفرنسية، وكان ابناء مصر خاصة من الطبقة الوسطى من التجار والعلماء ورجال الدين مؤهلين للولوج فى وطيس الصراعات الدائرة على مشيخة البلد بين المماليك بعضهم وبعض وبين هؤلاء وبين العثمانيين.

وتسجل مناهج المدارس المصرية حديثا ان الريف المصرى قد شاهد قيام ثورات ضد الكشاف (الحكام المحليين) فقد سجل رحالة فرنسى زار مصر أواخر القرن ١٨ قيام "ثلاث ثورات قام بها فلاحو الصعيد.. كانت الثورة الولى فى طهطا، -والثانية فى أبو تيج، والثالثة فى منفلوط. وفى الحالات الثلاث رفض الفلاحون دفع الأتاوات وقاوموا جموع الكشاف(١) وهذا يبين أن الشعب المصرى من فلاحين وعاملين لم يكن على الدوام مفتقرا الى المواقف الايجابية فى مواجهة حاكمية.

ولقد كانت الحملة الفرنسية فرصة مواتية لكى تجرب القوى الشعبية فى العاصمة أو الاقاليم إمكاناتها، ولقد رصدت مناهج المدارس بعد الثورة الدور الوطنى بأجلى معانيه، فقد جاء فى كتاب الشهادة الاعدادية لعام ١٩٦٠ انه قد "بدأت مقاومة المصريين للفرنسيين بمجرد نزولهم أرض مصر، وكان ابناء الاسكندرية بزعامة السيد محمد كريم أول من تصدوا للقاء الفرنسيين فى تحصين اسوارها، ونصب المدافع، وتزويد القلاع بالذخائر، ولما تحركت قوات نابليون لدخول المدينة قابلها الأهالى بنيران البنادق والاحجار من الابراج والسوار، واشتركت النساء فى

---

(١) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى.، الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص٩ - ١٠.

الدفاع عن الاسكندرية وكاد نابليون يقتل برصاص سيدة باسلة..(١)

وعن مقاومة الفرنسيين فى القاهرة خلال ثورتيها ضدهم، حيث قامت الثورة الأولى ١٧٩٨ بسبب قتل حاكم الاسكندرية السيد محمد كريم، وللمبالغة فى فرض الضرائب، ولهدم بعض المساجد واغلاق حوانيت التجار جاء بنفس المقرر "أن الناس تجمهروا فى الشوارع وساروا الى الأزهر حيث حثهم على القتال لطرد الفرنسيين وأقيمت المتاريس والخنادق فى الشوارع، وسارت المظاهرات تنادى بالجهاد، ولما علم حاكم القاهرة الفرنسى (ديبوى) بالأمر جاء بنفسه لاخمادها، فقتله الثوار، وكان قتله سببا فى حماسة المصريين الذين طافوا بجميع أنحاء القاهرة يقتلون كل من يصادفهم من الجنود الفرنسيين. ولكن قوة تسليح وتنظيم الجيش الفرنسى بقيادة نابليون قضت على هذه الثورة"(٢).

وعن ثورة القاهرة الثانية ومقاومة الفرنسيين ذكر نفس المصدر السابق لقد "ثار المصريون ليخلصوا انفسهم من المستعمرين وقاتلوا الفرنسيين فى شوارع القاهرة لمدة طويلة، واستخدم كليبر الاساليب الوحشية والتدمير لاخماد الثورة، وتلى ذلك قيام الفرنسيين بالانتقام من الشعب المصرى، مما اثار مشاعر المسلمين ولذلك صمم، سليمان الحلبى، الذى كان يتلقى العلم فى الأزهر الشريف على قتل كليبر"(٣).

---

(١) إبراهيم نمير سيف الدين، المصدر السابق، التربية والتعليم، ١٩٦٠، ص٦٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٨ - ٦٩.

(٣) عبدالعزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص ٣٧، ٣٨.

ولقد تداركت بعض المقررات نقصا شائعا فى تاريخ الموقف الشعبى فى مواجهة حملة نابليون بونابرت وذلك برصد الدور الشعبى للاقاليم ومن أبرزها كتاب "تاريخ الوطن العربى فى العصر الحديث" للمستوى الاعدادى لسنة ١٩٥٩(١). والواقع ان أهالى دلتا مصر من الفلاحين لم يرحبوا بالفرنسيين بل ان الحملة العسكرية التى وجهت الى المنصورة وعددها ١٢٠ جنديا من الفرنسيين قد ابيدت بالكامل، ولم يتبق منها سوى جندى واحد(٢). وقد حاول المصريون الافلات من جباة الضرائب الفرنسيين على الرغم من قيام الفرق الفرنسية بحرق القرى المتمردة(٣).

وعلى الرغم من أن الحملة الفرنسية تعتبر اول موجة استعمارية أتت الى مصر والشرق فانها قد حملت معها نسمات الحرية والديمقراطية التى نادت بها الثورة الفرنسية التى كان نابليون محصلة لها ولذلك فإن الحملة قد أوجدت لأول مرة فى مصر مؤسسات برلمانية شعبية ولو أنها لم تكن منتخبة كما كان الأمر فى فرنسا ذاتها وقد بينت بعض المناهج المدرسية ذلك فذكرت أن سياسة الفرنسيين "تضمنت اشراك العنصر الوطنى فى الحكم وولدت عند المصريين روحا جديدة لم تكن لديهم من قبل.."(٤).

(١) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى، الثالث الاعدادى ١٩٥٩، ص٩ - ١٠.

(٢) ج. كريستوفر هيرولد، بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أحمد انيس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٤٩، ١٥٣.

(٣) هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن ١٩م، دار المعارف ١٩٦٨، ص٢٧.

(٤) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الرابعة الثانوية، ١٩٤٨، ص١٠٤.

وبينت مقررات أخرى أن بونابرت "أنشأ دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء والتجار، وممثلى الطوائف ومشايخ الحرف للنظر فى الشؤون العامة.." وكان لذلك اثره على اشتداد ساعد العلماء والمشايخ مما ظهر اثره فيما بعد عام ١٨٠٥(١).

ولم يفت بعض المقررات الاشارة الى ان الفرنسيين عملوا على "تحسين العاصمة فأنشأوا طرقا واسعة منتظمة فى المدينة وغرسوا الأشجار على حافتيها وأرغموا السكان على الاضاءة ليلا وردموا بركة الأزبكية، وحرموا الدفن فى جبانتها."(٢).

ولقد كان من الآثار الايجابية للحملة انها كشفت عن وضعية رجال الدين وعدم مواكبتهم للتقدم الحديث خاصة فى أوربا، ولقد اشارت إحدى الكتب التاريخية المدرسية الى ذلك حيث ذكرت ان علماء الشريعة فى مصر توهموا "أنهم محيطون بالعلوم كافة فلما رأوا الفلكيين وأهل المعرفة، بالعلوم الرياضية كالهندسة والهيأة والنقوشات والرسومات والمصورين.. ورأوا المكتبة الجديدة التى أنشأها الفرنسيون.. ورأوا المطبعة التى اتى بها بونابرت.. عراهم شيء من الدهشة وحب الاستطلاع"(٣).

لقد ظلت الحملة الفرنسية فى مصر حوالى ثلاث سنوات، وقاد نابليون حملة الى الشام ولكن قواته تحطمت على أسوار عكا فعاد مهزوما، وأما انجلترا فلم يهدأ لها بال حتى بعد تحطيم الاسطول الفرنسى فى خليج ابى قير، وتورد أحد المقررات ان

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر الحديث، المصدر السابق، ص٢٧.
(٢) نفس المصدر والمكان.
(٣) نفس المصدر، ص٢٧.

الانجليز ايقنوا "أن الاتراك لن يستطيعوا بانفسهم طرد الفرنسيين من مصر ولهذا عزموا على الاشتراك معهم اشتراكا فعليا فى اخراجهم وتم الاتفاق بينهم على ارسال أربعة جيوش الى مصر، جيش انجليزى وآخر تركى يغزوها من الشمال، ثم جيش الصدر الأعظم يغزوها من الشرق، وكذلك جيش من الهند يدخل مصر عن طريق القصير" وسلم الفرنسيون وخرجت الحملة حسب صلح عام ١٨٠١، منقولة برجالها ومعداتها على سفن انجليزية(١).

ان المنحدر الذى هوت اليه مناهجنا المدرسية للتاريخ - وغيره - بعد ١٩٧٠ هو فى الواقع منحدر خطير، فقد تقلصت المادة العلمية الى النصف أو اقل من حيث عدد الصفحات، كما تم تصفية المحتوى حتى غدا ما تحويه كتب مدارسنا خاصة فى مرحلة التعليم الاساسى لا يغنى ولا يشبع من معرفة. فكتاب الصف الثامن من مرحلة التعليم الاساسى (الثانى الاعدادى) سنة ١٩٨٨ يتحدث عن الحملة الفرنسية على مصر والشام فى صفحة ونصف لا تترك أى أثر يذكر لدى التلاميذ عن ماهية الحملة واسبابها ونتائجها والفائدة التاريخية المستفادة منها(٢).

وبصفة عامة لقد أغفلت المقررات المدرسية للتاريخ الاجابة عن سؤال هام هو لماذا تجمع الشعب المصرى كله باختلاف أصوله الاجتماعية لمحاربة الفرنسيين ومقاومتهم بينما هو لم يفعل ذلك فى مواجهة ظلم المماليك والعثمانيين على حد سواء؟

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٨، ص٩٩، ١٠١.

(٢) فؤاد محمد الفندور وآخرون، المصدر السابق، مصر والوطن العربى، الثامن مرحلة التعليم الاساسى ١٩٨٨، ص٤٧ - ٤٨.

لماذا بدا وكأن وعيا قوميا قد ولد فى نهاية القرن ١٨، مع العلم بأن الظلم الذى كان يلاقيه المصريون من المماليك كان بامكانه تخليق وعى وثورة قبل ذلك بوقت ليس قليل؟ ومن البين منطقيا ان تمرد القرى والاقاليم لم تتوقف فى مواجهة قسوة الحكم العثمانى المملوكى لكن هذا التمرد لم يصل الى حد الثورة الكاملة. ويترتب على ذلك أن كثيرا من المصادر قد أغفلت مثل هذه التمردات، وأن تاريخنا فى القرن الثامن عشر بالذات لم يكتب بعد بشكل دقيق وشامل.

والكلام عن الحملة الفرنسية يفتح الباب لطرح اشكالية تاريخية هامة لم يتم حسمها بعد وهى "بداية تاريخ مصر - والعرب - الحديث" وفى هذا الشأن تظهر ثلاثة من وجهات النظار هى:

أولا: يرى بعض المؤرخين الأجانب والعرب على حد سواء ان تاريخ مصر - والعرب - الحديث يبدأ مع قدوم العثمانيين، وهؤلاء المؤرخون قد اعتبروا تاريخنا جزءا لا يتجزأ من التاريخ الأوربى الحديث الذى يبدأ تقريبا فى هذه الفترة، فاعتبروا النهضة الحديثة، والكشوف الجغرافية بداية للتاريخ الحديث، واذا كان هذا جائز بالنسبة لأوربا باعتبار ان النهضة نهضتها، والكشوف الجغرافية انعكاس لها فان الأمر لا يجوز بالنسبة لنا لأننا لم ننهض نهضة حديثة فى تلك الفترة من نهايات القرن ١٥ وبداية القرن ١٦، كما وأن الكشوف الجغرافية، وأخص بالذكر كشف طريق رأس الرجاء الصالح كان عاملا أضر باقتصاديات بلدان تجارة المرور (مصر وسوريا بالذات) مما يجعل الكشوف - فى هذه الزاوية بالذات - عامل تدهور لا عامل تقدم، كما وان مجيء العثمانيين فى حد

ذاته دلاله على مدى الضعف الذى كانت تعانيه بلدان الشرق الاوسط وبالتالى لا موجب لأن يكون تاريخنا الحديث يأتى مع مجىء الغزو العثمانى لمصر. ومن هذا المنطلق فان المناهج المدرسية للتاريخ لا بد أن تعدل بداياتها بدقة لأن البدايات لها دلالة معرفية يجب تحديدها، والحكم العثمانى بهذا الوضع يدخل فى إطار العصور الوسطى العربية اذا جاز هذا التعبير، وقد جاءت معالجتنا له هنا كتحليل للمقررات فقط.

ثانيا: ويرى مؤرخون ومثقفون آخرون عرب وأجانب ايضا أن تاريخ مصر الحديث يبدأ مع الحملة الفرنسية، باعتبارها أول فرصة لاحتكاك الشرق (مصر والشام) الممثل للعصور الوسطى بفرنسا ممثلة أرقى مستويات التقدم الأوربى عامة فى وقتها، ولقد بدا ذلك فى أسلوب الحرب، ونظام الادارة، وطرق البحث العلمى ونشر المعلومات التاريخية والطبيعية عن مصر فى كتاب "وصف مصر"(١)، ومن الصحيح أن الاحتكاك بالفرنسيين قد ادى الى عقد مقارنة بين حالنا وحال أوربا والى ضرورة اعادة النظر فى حياتنا وتفكيرنا الا ان فترة الثلاث سنوات لم تكن كفيلة بتحديث مجتمع انما يمكننا اعتبار الحملة الفرنسية محفزا لحركة تحديث شاهدتها الفترة التالية. وقد كانت بعض المناهج المدرسية مع أن فكرة الحملة هى بداية تاريخ مصر الحديث خاصة كتاب المستوى الثانوى لعام ١٩٢٧ - وغيره - لمؤلفه محمد صبرى.

ثالثا: ان بداية تاريخ حديث لمصر لا بد أن يبدأ من تغير ظروفها الداخلية وباعتبار ان عصر محمد على قد مثل حركة داخلية متأثرة بالتغيرات الخارجية، تلك الحركة التى مثلت تغييرا

(١) ج. كريستوفر هيرولد، المرجع السابق، ص١٦٢.

فى أسلوب الانتاج عامة، مما انعكست تشاتلاته غى النواحى الاجتماعية والسياسية لمصر وبعض البلاد العربية، وأدت مجمل التغييرات الى نهضة حديثة تجعل من المناسب أن يكون عصر محمد على بداية لتاريخ مصر الحديث ويتفق مع وجهة النظر هذه نفر من ذوى النظرة الشمولية للتاريخ، وحتى الآن لم تنعكس مثل هذه النظرة فى فهم بداية تاريخ مصر - والعرب - الحديث فى المناهج المدرسية التاريخية.

كان للحملة الفرنسية آثارا كبيرة أهمها على الاطلاق، ظهور الوعى القومى المصرى بصورة لم تحدث من قبل وفى هذا المعنى وبشكل أكثر مبالغة جاء فى احد المقررات المدرسية ما نصه "ظهرت قوة الشعب التى كانت فى حيز المهملات قبل مجىء الحملة، غير أن احتلال الفرنسيين لمصر ايقظ هذا الشعب النائم، ففتح عينيه على حالة جديدة، وبدأ يشعر بالحياة تدب فى جسمه رويدا رويدا"(١).

ووصل الأمر فى احد المقررات التاريخية الى حد اعتبار ان ظهور فكرة الاستقلال المصرى عن تركيا جاء بسبب إيقاظ الشعور القومى عند المصريين مع مجىء الحملة الفرنسية "ويؤكد جون دوان فى مقدمة (وثائق عن فترة الحملة الفرنسية) التى كتبها المعلم يعقوب القبطى ان فكرة الاستقلال المصرى نشأت فى كنف حملة بونابرت"، ولو ان فكرة يعقوب فى أن يتم عرض فكرة الاستقلال المصرى على انجلترا لكى تباركها وتدعمها باعتبارها مسيطرة على البحار لم تكن فى محلها.

---

(١) محمد عبدالرحيم، تاريخ مصر الحديث، ١٩٤٨، ص١٠٩.

وعلى كل حال فقد ظهر الدور الشعبى المصرى عندما عمت الفوضى بعد خروج الفرنسيين ووقتما اشتد الصراع على السلطة بين المماليك والعثمانيين ، وفى هذا الخصوص تذكر احد المقررات المدرسية "أنه بعد فشل خسرو فى تولية الحكم... ولى مكانه السلطان أحمد خورشيد باشا. ورأى هذا اتساع نفوذ محمد على وشدة تعلق الأمة والألبانيين به، فاستقدم جيشا من المغاربة ليكونوا عونا عليه، واطلق لهم العنان ينهبون ويقتلون، فكرههم الناس، وكرهوا خورشيد من اجلهم وزادوا تعلقا بمحمد على حتى خشى السلطان مطامعه فأصدر أمرا بتوليته على جده ليبعده عن مصر، فكان من هذا الأمر ان هاج الجيش، فهب دفعة واحدة يطلب محمد على واليا على مصر وحصر خورشيد فى القلعة، فاضطر السلطان الى عزله وتوليه محمد على فى يوليو ١٨٠٥"(١) وهكذا لا يبدو هنا دور الشعب المصرى وزعامته فى تولية محمد على، ففضل التولية يرجع كما هو باد الى محمد على ذاته إلا أن الحقيقة تخالف هذا تماما فالشعب المصرى هو صاحب الدور الأساسى فى توليته فقد انقسمت البلاد بعد خروج الفرنسيين الى مناطق يحتلها الاتراك وأخرى يحتلها المماليك وثالثة يحتلها الانجليز، وعمت الفوضى وامتد القتال من القاهرة الى مديريات الدلتا والصعيد، وقد دفع هذا المدنيين الى قفل محالهم واللجوء إلى مشايخهم الذين اجتمعوا بالقاضى حيث اشترطوا لانهاء الاضراب عدة شروط ارسلوا بها الى الوالى فطلبهم ولكنهم رفضوا الذهاب اليه واعلنوا الثورة، وكان لدى قادة الثورة رغبة فى القضاء على الفوضى دون طموح واع الى الحكم المباشر، وكانوا فى حاجة الى ساعد قوى يعضدهم حيث ظهر هذا الساعد فى شخص محمد على الذى ما ان انفجر بركان القاهرة ضد خورشيد حتى كان هو الرجل

(١) هند اسكندر عمون، المصدر السابق، ص٢٠١، ٢٠٢.

الوحيد الذى يستطيع الثائرون الاطمئنان اليه فرفضوا والى السلطان وبايعوه واليا عليهم وكتبوا بذلك الى الآستانة(١). وقد عاد الفضل الى اصحابه بوضوح، وأشير صراحة وبالتفصيل الى دور الشعب فى تولية محمد على فى كتب المناهج المدرسية ما بعد زوال أسرة محمد على(٢).

ان الموقف الوطنى الذى ابرزته ظروف الحملة الفرنسية، وأكدت استمراريته عملية اختيار محمد على لتولى حكم مصر قد نما واشتد حتى سنى حكم محمد على الأولى، فبدأ الدور الوطنى المصرى مشرفا فى مواجهة الانجليز حينما غزت حملة انجليزية يقودها جنرال فريزر الاسكندرية عام ١٨٠٧، والتى انتقلت الى الهجوم على رشيد تمهيدا لاحتلال مصر. وكان من الطبيعى أن تتجاهل مناهج التاريخ لعهد الاحتلال الغرض الحقيقى لمجىء الحملة وهو استعمار مصر فتذكر هند اسكندر عمون فى المقرر المدرسى لسنة ١٩٢٣ عن هذه الحملة تقول:

"وصلت الحملة الانجليزية عام ١٨٠٧ وكان الغرض من هذه الحملة تأييد سلطة المماليك ونزع البلاد من يد الباب العالى، ولكن كانت نتيجة الحملة الفشل التام. والسبب فى ذلك يرجع لغلو الانجليز فى تقدير ما كان لدى المماليك من الجند.."(٣) وهنا يقع تجاهل تاريخى خطير وهو اخفاء غرض الحملة الحقيقى وهو احتلال البلاد بمساعدة المماليك وتمييع سبب فشل الحملة أيضا

(١) صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، طبعة ثانية، بدون تاريخ، ص١٧٩، ١٨٠.

(٢) نحو مزيد من التفاصيل حول دور الشعب فى تولية محمد على راجع بدايات الفصل التالى.

(٣) هند اسكندر عمون، المصدر السابق، ص١٢٣.

وعدم إرجاعه إلى أصله وهو المقاومة الشعبية المصرية الباسلة خاصة فى رشيد فى مواجهة العدوان الانجليزى على البلاد.

وبعد قيام ثورة ١٩١٩ ومجىء حكومات كان للشعب المصرى - الملتف حول حزب الوفد بالذات - دور كبير فيها مما انعكس اثره على الاتجاه العام بما فيه الاتجاهات الثقافية والسياسية تجرأت بعض المناهج المدرسية على الاقتراب من الحقائق فذكر كتاب المستوى الثانوى لعام ١٩٣٤ "أنه لما اعيت انجلترا الحيل فى تثبيت نفوذها فى مصر بواسطة المماليك (بعد اخراج الفرنسيين من مصر) عمدت الى استعمال القوة فأرسلت حملة.. بقيادة فريزر... فى ١٧ مارس ١٨٠٧ وهى الحملة التى كان غرضها الفتح والاستيلاء على البلاد بمعاونة المماليك.."(١).

ولقد أظهرت مناهج التاريخ بعد ١٩٥٢ الدور الشعبى ضد حملة ١٨٠٧ فتذكر احد هذه المناهج "أن الحملة جاءت إلى الاسكندرية وقتما كان محمد على يحارب المماليك فى الصعيد، ولكن الشعب المصرى فى رشيد امكنه ان ينقض على الانجليز بعد احتلالهم المدينة، فقتلوا واسروا الكثير منهم، وفرت البقية الباقية الى الاسكندرية حيث أرغموا على مغادرة البلاد"(٢).

لقد ظلت المناهج المدرسية خلال الأسرة العلوية وحكامها ينسبون الى محمد على فضل كل شىء فيما وقع فى مصر من نهضة فى النصف الأول من القرن ١٩ وبعد عام ١٩٥٢ بدأت

(١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، للمدارس الثانوية، مقرر السنة الثالثة، ١٩٣٤، ص٤٩.

(٢) عبدالعزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٤٩، ٥٠.

المقررات تحدد من الذين زرعوا الأرض وحفروا القنوات، وفتحوا المدارس، وانخرطوا فى الجيش الحديث، وخاضوا الحروب، وانتصروا.

لقد رصدت نفس هذه المناهج كيف ثار السيد عمر مكرم على محمد على عندما فرض الضرائب الجائرة على الشعب، لقد حاولت الزعامة الشعبية أن تتصدى لقرارات محمد على الفردية والدكتاتورية ولكن الوالى اطاح بالقوة التى اتت به الى السلطة(١)، ولو تركها تمارس دورها لتغير الوضع ولأصبحت هذه القوى الشعبية مقوما له عند اتخاذ القرارات المصيرية، ولترعرت القوى الوطنية وأثمرت فى وقت مبكر. وكان لا بد أن نجنى ثمارها فى الوعى الوطنى بدلا من تقليم أظافر هذا الشعب أولا بأول كلما طالت ونمت.

(١) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الصف الثالث الثانوى ١٩٦٨ ص٥١ ـ ٥٢.

الفصل الثالث

نهضة مصر في عصر محمد علي
في المقررات المدرسية

ترتب على قدوم الحملة الفرنسية ردود فعل فى السياسة العالمية خاصة الأوروبية وحدث فى مصر والشرق هزة عنيفة ايقظت الناس من سباتهم العميق، وخلقت فى المجتمع المصرى مواقف إيجابية تمثلت فى ظهور موقف حقيقى لأول مرة فى تاريخنا الحديث حيث قاوم جمهور القاهرة باجماعه الغزو الفرنسى.

ورحلت الحملة الفرنسية، وخرج الانجليز مضطرين، حيث شاهدت مصر صراعا على السلطة بين المماليك الراغبين فى استعادة سلطانهم بمساعدة الانجليز، وممثل السلطان الذى تحرسه كتائب- الحامية العثمانية، وكان يمكن حسم الصراع لصالح أى من الطرفين إلا أن الموقف الشعبى المصرى المولود حديثا هو الذى غير حسابات الصراع كله هذا الموقف الذى استغله احسن استغلال قائد البانى ذكى هو محمد على الذى أبدى تأييده لزعماء الشعب التواقين الى ابراز دورهم بدرجة تقلل من غطرسة تركيا وواليها الذى كان همه الأساسى جمع الجزية السنوية، ومن الحامية العثمانية التى أشاعت الشغب وبالغت فى النهب، وما أن اطمأن زعماء الشعب على، محمد على - الذى حذق التجارة والمناورة قبل الجندية - حتى اعلنوا رفضهم لوالى السلطان العثمانى مما عد ظاهرة جديدة فى احداث التاريخ المصرى عامة، وتمكن محمد على أن يكون واليا على مصر بامر الشعب لأول مرة، ولم يكن بوسع السلطان إلا قبول الأمر الواقع.

ودبجت حول محمد على الروايات واسندت إليه اعمال اتسم بعضها بالواقعية وبعضها الآخر بالخيالية أو المبالغة دارت حول نشأته وظروفه الأولى وطموحاته وعمله بالتجارة، والتحاقه بالجيش العثمانى ومجيئه الى مصر وبنائه لدولة حديثه فيها، ويعتبر

البعض محمد على حاكما من نسيج الحكام الذين قادوا المسلمين والشرق الى الانتصارات والتقدم، وانه تمكن من إحداث تغيير واسع النطاق فى منطقة الشرق الأوسط، مما ادى الى اضمحلال الأنظمة السياسية والاجتماعية بل والثقافية القديمة لكى يفسح المجال لاحلال أنظمة أحدث منها(١).

ولم تكن عملية تكوين امبراطورية مركزها مصر حدث عفوى، انما كانت عملية استلزمت من الوالى الفطن تسخير كل الطاقات الطبيعية والبشرية المتاحة فى وادى النيل ومصر بالذات وتنظيمها، فأوجد الوالى نظام الاحتكار الزراعى والصناعى كبديل لنظام الالتزام في الزراعة، والطوائف فى الصناعة بقدر يمكنه من السيطرة على المنتجات جميعها ومن تحديد كمية المستهلك منها وكمية المصدر للخارج ولقد استعان فى مشروعاته الاصلاحية بفريق من الأجانب أو بالأحرى الفرنسيين(٢).

والحقيقة أن نظام الاحتكار فى الزراعة قد ألحق الظلم والحيف على الفلاح الذى احس أنه لا يعمل لمصلحته وانما لمصلحة الحكومة، لذلك فانه لم يحاول تحسين انتاجه، وأدى هذا الوضع الى ضيق الفلاحين ومغادرة قراهم هروبا من الظلم الواق عليهم ولجأوا الى المدن والصحراء المصرية بل والى الشام، و استمر هروب الفلاحين من الاحتكار والظلم والجندية رغم كث التشريعات التي صدرت لكى تجرم الفلاحين الهاربين(٣).

(١) احمد عبدالرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوى، القاهرة ١٩٧٣، ص٢١.

(٢) صبحى وحيدة، فى أصول المسالة المصرية، طبعة ثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص١٩٦، ١٩٨.

(٣) على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ واثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧، ص٣٨٦، ٣٨٧.

وكانت حكومة الوالى تقوم بشراء الخامات اللازمة للصناعة من أصحابها بأسعار معينه وتبيعها للصناع والحرفيين كى يتم تصنيعها طبقا للمواصفات المطلوبة ثم تشترى الحكومة المواد المصنعة بسعر محدود، حيث تتولى بعد ذلك إما استغلالها أو بيعها للجمهور بسعر اعلى او تصديرها الى الخارج، وبرغم أن النظام الاحتكارى قد أوجد نهضة صناعية الا انه اعاق اخراج طاقات الافراد ومنع وجود سوق حر وبالتالى منافسة كان بامكانها احداث نقله حقيقية فى انظمة الانتاج(١).

ويبرر محمد على سياسته القاسية لمسيو "بوالكمت" بقوله "ان على أن أحكم شعبا أظهر صفاته الكسل والجهل وسوء النية فاذا لم احمله على العمل بقى عاطلا.." واستطرد قائلا "يجب أن نقود هذا الشعب كما يقاد الأطفال لأننا لو تركناه وشأنه فسيعود الى حالة الفوضى.."(٢)

وموضوعيا ومنهجيا وانثربولوجيا نرفض فكرة أن شعبا معينا يعامل كالأطفال وشعبا آخر يعامل كالرجال كما يقول محمد على فالجنس البشرى جذوره واحدة تشكلها فى النهاية الأبعاد الطبيعية والايكولوجية، والتطورات التاريخية مما يجعلنا نؤكد على أن الشعب المصرى شكلته ظروف القهر والظلم والاستغلال طيلة عصور تمتد من الفرعونية.. وحتى مصر العثمانية وما تلاها من الاستعمار الأوربى حديثا. ونتيجة توالى فترات القهر والحكم الأجنبى اصبح الشعب المصرى هو شعب رد الفعل العفوى، شعب

(١) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبدالناصر، ط ١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٥، ٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص٢٢.

عاطفى سرعان ما يثور وسرعان ما يخمد، يميل الى الدفاع لا إلى الهجوم، والى القبول لا إلى الرفض، والى القديم لا الجديد، والسبب هو عزل شعبنا تاريخيا، واستبعاده من سياق الأحداث المؤثرة، اللهم الا توظيفه لصالح الحاكم منتجا أو محاربا، ومن ثم فان المشاركة الشعبية فى تقرير مصيرنا اقتصاديا كان أو سياسيا هى الشرط الأساسى لاظهار جوهر شعبنا الأصيل.

وكان للبناء السياسى الاقتصادى الذى وضعه محمد على هدف أساسى ذلكم هو تكوين جيش يمكنه من خوض غمار معارك وضم بلدان جديدة تشكل اطار إمبراطورية يحكمها وأولاده من بعده، لكنه سربل طموحه الخاص بالنزعة الاسلامية والتظاهر بالرغبة فى تخليص الأمة العربية والاسلامية من العثمانيين انفسهم الذى اعتبرهم خارجين عن الدين والشريعة(١) ومع ذلك فان محمد على أراد تأكيد خصوصية واستقلالية مصر عن طريق التقليل من نفوذ السلطان العثمانى عليها من جانب والأخذ بأساليب الدولة العصرية من جانب آخر، وفرض نفوذ مصر خارج نطاقها من جانب ثالث(٢).

والآن وقبل ان نتطرق الى تفاصيل معالجة كتب التاريخ المدرسى لعصر النهضة المصرية فى بداية القرن التاسع عشر وحتى قرب منتصفه فى عهد محمد على، نشير الى أهمية هذا العصر تاريخيا:

---

(١) محمد العزب موسى، وحدة تاريخ مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٢٢.

(٢) انور عبد الملك، نهضة مصر، تكوين الفكر والايديولوجية فى نهضة مصر الوطنية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٨.

أولا: يشكل تاريخ الفترة عصر التجربة النهضوية الحديثة ابان النصف الأول من القرن المنصرم، أهمية قصوى لأن هذه الفترة شاهدت اول إقدام حقيقى لنقل مصر من العصور الوسطى بانماط انتاجها وطريقة تفكيرها الى العصور الحديثة هذا جانب، ومن جانب آخر لأن محمد على والى مصر ومتبنى إنهاضها قد زادت حوله الأقاويل المبرزة لبطولته الى الحد الذى جعلها ركاما ضخما أحاط سيرته بضباب كثيف جعل من العسير الوصول الى تقييم موضوعى لهذا العصر وانعكس ذلك على مناهج التاريخ المدرسى.

ثانيا: ان إشكالية تاريخ مصر فى عصر محمد على تمحورت حول دور الفرد الواحد، ولقد كان اثر هذه الرؤية خطيرا ليس فقط على تاريخ مصر فى عهد هذا الحاكم إنما على كل عهد تلاه، فان الفترة التى جاءت بعده جعلت بعض المؤرخين ينظرون الى حكام اسرته من زاوية العلاقة القرابية بمحمد على، ومن خلال قبول اسلوبه فى الحكم او رفضه، وبذلك زاد الاتجاه فى تسيس التاريخ، وقد سار رجال التعليم فى عهد محمد على وفى الفترة اللاحقة له فى سبيل ترسيخ أفكار تخدم فى النهاية مصلحة الحكام القائمين بصرف النظر عن مواقفهم الايجابية او السلبية وهذا لا يخدم فى إيجاد موقف تاريخى موضوعى أو قومى.

ثالثا: أن من الواجب أن يكون هناك حد ادنى من التاريخ القومى المتفق عليه خاصة بالنسبة للتاريخ المدرسى يمثل اساسا لا تبدله أوضاع الساسة او حالة السياسة، فغير مقبول ابتلاع واجترار رأى كل حاكم وتهويله حتى ولو طمس تاريخ شعبنا، وما أكثر رغبات حكامنا بالذات فى طمس تاريخ من سبقوهم من الحكام بغية ابراز ريادتهم وزعامتهم.

وخلال عهد الاحتلال البريطانى اهتمت المقررات بتاريخ الاسرة العلوية لكن تمجيد تاريخ هذه الأسرة يزداد بصورة واضحة فى مقرر عامى ١٩٠٧، ١٩١٣ اللذان لا يختلفان كثيرا عن بعضهما، وقد ضاع جزء لا باس به فى المقرر المدرسى فى معالجة العصرين الاسلامى والمملوكى. كما ان جزءا كبيرا من المقرر خصص لتاريخ مصر فى عهد على بك الكبير، ومراد بك وإبراهيم بك، وفى الكلام عن عصر محمد على جاء الحديث أكثر عمومية، ونظروا لمحمد على من زاوية محاولة استقلاله بمصر عن الدولة العثمانية، ووقتما كان سلطان مصر هو السلطان حسين كامل حتى قرب نهاية الحرب العالمية الأولى بدت مقررات التاريخ بالمدارس حاملة إحساس سلطان مصر نحو جده - الذى لولاه ما كان سلطانا على مصر - فمقرر عام ١٩١٦ للصف الثانى الثانوى تتصدره صورة محمد على، ويشغل عرض تاريخه حوالى ٩٣ ص(من ص ١١٠ - ص ٢٠٣) وهى تمثل ٣٠٪ من محتوى الكتاب البالغ عدد صفحاته ٣٠٤ ص، كذلك نجد مقرر عام ١٩٣٤ للصف الثالث الثانوى قد خصص حوالى ٧٠ ص (من ص ٤٠ - ص ١١٠) أى حوالى ٢٨٪ من الكتاب البالغ عدده ٢٤٥ ص لتاريخ محمد على وحده، وظل الاهتمام بمحمد على فى المقررات المدرسية حتى نهاية حكم أسرته، فكتاب الصف الرابع الثانوى الصادر عام ١٩٤٨ خصص ٧٠ ص (من ص ١٠٦ - ص ١٧٥) لمؤسس الاسرة الكبير وهى تمثل حوالى ٢٠٪ من الكتاب البالغ عدده ٣٥٣ ص. ومن الملاحظ أنه كلما تقدمنا نحو ثورة ٢٣ يوليو ومتغيراتها كلما قلت الصفحات المخصصة لتاريخ مؤسس الأسرة محمد على(١).

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، ١٩٤٨، ص ١٠٦، ١٧٥.

ولكى نستجلى اصول هذه التوجهات المنهجية المدرسية نرجعها الى منابتها المبكرة، فقد كانت الملكية المصرية فى عهدى فؤاد وفاروق قد حاولت ان تعزز مكانتها باحتضان بعض المؤرخين مصريين وأجانب واغرائهم بوسيلة او بأخرى بتضخيم الجوانب الايجابية فى حكم محمد على وخلفائه وبخاصة فرع ابراهيم الذى انتمى اليه اسماعيل وتوفيق وعباس الثانى وحسين كامل وفؤاد وفاروق وبتبرير السلبيات أو غض الطرف عنها، وقد اعتنى فؤاد بوجه خاص باستقدام المؤرخين الأجانب وتسهيل مهمة نسخ الوثائق الأجنبية وترجمتها ثم تشجيع هؤلاء على الكتابة من زاوية الأسرة الحاكمة(١).

ولقد انعكست كتابات المؤرخين الأجانب وأفكارهم عن محمد على سواء فيما كتبه رواد التأريخ المصريين، والذين اقتبست عنهم جميعا مقررات التاريخ المدرسى، ولقد عظمت هذه الكتب دور محمد على وجسمته بغير حقيقته، وجعلته مبدعا لكل جديد فى آوانه، خالقا للاشياء من العدم، متجاهلين أبسط المسلمات وهى تطور الأشياء من خلال اتصال الأحداث وسيولة انتشار الأفكار عبر الزمان والمكان، ومنشأ ذلك اصطناع المؤرخين للنظرة الاحادية فى التقييم التاريخى، مستبعدين عمدا او جهلا النظرة الشمولية العلمية.

ولسوف نحاول تتبع كيف عولج تاريخ نهضة مصر فى عهد محمد على من خلال تحليل لمحتوى الكتب المدرسية ذاتها يتحدث كتاب المدارس الثانوية لعام ١٩١٦ لمؤلفه عمر الاسكندرى،

---

(١) احمد عبدالرحيم مصطفى، مقدمة، لكتاب محمد على الكبير لمؤلفه شفيق غربال، دار الهلال اكتوبر ١٩٨٦، ص١١.

عن نشأة محمد على يقول "ولد محمد على باشا ابن ابراهيم اغا من سلالة ألبانية ببلدة (قوله) أحد الموانى الصغيرة التى على الحدود بين تراقيا ومقدونيا عام ١٧٦٩ وهو العام الذى ولد فيه (ولنجتون) القائد الإنجليزى العظيم، و (نابليون) الفاتح الكبير.. وتوفى والده ابراهيم اغا وهو فى سن الطفولة، فتولى امره عمه (طوسون)، غير ان هذا وافته منيته بعد مدة وجيزة، فقام بأمر تربيته احد اصدقاء والده (وعلمه).. ثم زوجه إحدى قريباته، وكانت من ذوى اليسار، وخدم حاكم قوله واكتسب رضاه"(١)، ويذكر كتاب مدرسى آخر للتعليم الثانوى طبع عام ١٩٤٨ أن والد محمد على ".. لم يشأ القدر أن يحفظ له من اولاده السبعة عشرة غير محمد على، ومع ذلك فقد قست الظروف على الولد.."(٢) وتنضح فقرات الكتابان بالرغبة فى اظهار عصامية محمد على وخلق ذاته وأنه لم يكن منذ البداية من البيوتات الثرية، ولا كانت الظروف مهيأة لصعوده، وأن القدر قد أبقى عليه لكى يكون حاكما عظيما بل ومنقذا للشرق واقامة ملك واسع مركزه مصر.

وفى مقابل هذه الفكرة التى رددتها الكتب التاريخية المدرسية وغيرها نجد رأيا آخر عن نشأة محمد على أظهرته احدى الدراسات الحديثة المعنونة بـ "مصر فى عهد محمد على" لعفاف لطفى السيد الصادرة عام ١٩٨٤ بالانجليزية والتى استقت مادتها من المصادر والمراجع الأجنبية والمصرية، ولقد فندت الباحثة الأقوال المتضاربة عن مولد محمد على وظروفه الأولى، وقطعت بأن محمد على لم ينشأ يتيما وهو ما اورده الكثيرون

(١) عمر الاسكندرى، المصدر السابق، ص١١٠.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الرابعة الثانوية ١٩٤٨، ص١٠٩.

خلال حياته وبعدها للتدليل على مقدرته فى التغلب على الصعاب(١).

وعن تولية محمد على حكم مصر تذكر احدى المقررات المدرسية للمرحلة الثانوية لعهد الاحتلال أنه "بعد اخلاء الحملة الفرنسية البلاد ورجوعها الى فرنسا ابتدأت جماعة المماليك تشرئب أعناقها لأن تقبض على زمام الأمور فى البلاد كما كانت من قبل، فى حين ان الباب العالى كان يطمح الى طرد المماليك من الديار المصرية واسترجاعها بعد ان اغتصبت منه مدة من الزمان، لكن المقادير جاءت بعكس ما آمل الفريقان؛ اذ اراد الله ان تكون نصيبا لمحمد على.."(٢) ويبدو هنا الاغفال الواضح للعوامل الحقيقية التى كانت وراء تولية محمد على، وعلى الرغم من الاشارة الى بعض العوامل فى أماكن مختلفة من بعض المقررات المدرسية، إلا أنها تمحورت حول الصراع على السلطة ما بين خسرو باشا المرسل من قبل السلطان وبين محمد على قائد الجند العثمانى فى مصر بعد موت طاهر باشا، وفى ذلك تجاهل للقوى التى حسمت قضية تعيين الوالى، تجاهل للقوى الشعبية باعتبارها أعظم القوى أثرا فى ساحة كان الصراع فيها حكرا على قوى تقليدية تمثلت فى العثمانيين والمماليك. القوى الشعبية المتفجرة حديثا والملتفة حول زعاماتها الوطنية الرافضة لوالى السلطان الذى ظلم الناس وتجاهل مصالحهم، القوى الشعبية هى التى حسمت قضية الولاية فى مصر لصالح محمد على، ان هذا التاريخ الحقيقى لم توضحه مناهج تاريخ عهد الاحتلال بينما ابرزت هذا الدور التاريخى مناهج عهد الاستقلال.

---

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مقدمة محمد على الكبير، المرجع السابق ص١٨.

(٢) عمر الاسكندرى، المصدر السابق، ص١١٣، ١٢١.

وعند حديث المقررات المدرسية لتاريخ مصر فى عهد الاحتلال المواكب لحكم الأسرة العلوية عن النهضة والانجاز فى كافة المجالات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر نجد تجاهلا لا حدود له لكل الأدوار الا دور محمد على، ورأيه، وحصافته، وأعماله، وحروبه، فكتاب تاريخ التعليم الثانوى لعام ١٩٣٤ لمؤلفه محمد رفعت ـ الذى ظل مقررا على المدارس لفترة طويلة ـ يجسد لنا ذلك بصورة فيها كثير من الاطراء. ففى كلامه عن تطوير نظم الجيوش فى مصر يقول "رأى محمد على منذ أن كان يقاتل الفرنسيين فى الرحمانية فضل النظم الحربية الحديثة" وفى حديثه عن الرغبة فى اقامة جيش مصرى على النمط الأوربى الحديث يذكر أن "محمد على قضى مدة فى اقناع قواده وجنوده بأفضلية الطرق الأوروبية" وفى موضع آخر يقول "ولما عاد إبراهيم من حرب الوهابيين منتصرا فكر محمد على فى انشاء النظام العسكرى الجديد"، وعن استخدام السودانيين فى الجيش يرد بنفس المقرر "أن محمد على عمد الى السودانيين.. واستعان بهم.." وفى مكان آخر يوضح المنهج المدرسى أن فكرة تكوين جيش قوى حتمت تجنيد المصريين، وكان هناك اعتراض على ذلك "غير ان محمد على لم يأبه لهذه الاعتراضات ونفذ مشروعه"، وعن اهتمام الوالى بالعسكر جاء "واستمر محمد على يعنى بالجيش عناية خاصة"(١).

وعن محاولات محمد على لانجاز نهضة زراعية فى مصر جاء بنفس المقرر المذكور آنفا "أما عن محمد على ففطن إلى أهمية الزراعة فى مصر وعلى ذلك منحها كل عنايته والتفاته، وأحدث انقلابا هاما فى نظام تملك الأرض والزراعة الذى

(١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى، للمدارس الثانوية ١٩٣٤، ص ١٠٠ ـ ١٢٦.

وصفناه فى عهد المماليك فنقل اليه أولا حقوق (الملتزمين) ثم ألغى الالتزام، نهائيا معتمدا على أن الأرض للحاكم..."، وتحدث عن تحسين طرق الرى وبناء القناطر، وادخال المحاصيل الجديدة"(١).

وعن الصناعة المصرية وتطورها جاء بالكتاب "وأول ما لفت نظره الى المصنوعات وجود المواد الغفل (الخام) بكثرة وأولها القطن وكان قد أدخل زراعته فى الحقول.." وعن تصميم محمد على الاستمرار فى مشروعاته الصناعية رغم العوائق الكثيرة ذكر "ولم يوقف محمد على مشروعه متى صمم عليه عدم استعداد الأهالى للقيام بالأعمال الصناعية الحديثة ولاعظم المبالغ والنفقات التى يتطلبها، ولقد لجأ الى استيراد ما يلزمه من الفحم الحجرى والحديد والصناع الفنيين من اوربا، وعلى ذلك أنشأ المغازل والمعامل والمصانع المختلفة وأصبح جو (بولاق) يدوى بصوت المطارق وأزيز الأنوال.. وكانت المصنوعات توزع فى اسواق مصر والخارج"(٢).

وتقرر كثير من المؤلفات الأوروبية أن سياسة محمد على فى الصناعة لم تكن نابعة من تخطيط سليم عندما رام الولوج فى مجال التصنيع الحديث عام ١٨١٤ فى وقت غير مناسب حيث كان مشغولا بمواصلة الحرب فى الجزيرة العربية بما تتطلبه من جيوش واموال، وأكد "دو هاميل" و "كامبل" أن مصانع مصر فى عهد محمد على كانت تحقق خسائر، وذكر كامبل "أن محمد على يكسب كثيرا بتحطيمها (يقصد مصانعه)، واستيراد جميع المصنوعات من أوربا"، وقيل بأن الصناعة قد فشلت فى الاستمرار،

(١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى، للمدارس العالية ١٩٣٤، ص١٠٩.
(٢) نفس المصدر، ص١٢٠.

حتى أن مصانع بولاق توقفت معظمها فى عام ١٨٣٢(١).

وغير منطقى أن دخول محمد على ميدان الصناعة وقتما كان مشغولا بحروبه يعتبر خطأ بمعنى أنه كان يجب الانتظار حتى ينتهى من حروبه ثم يدخل ميدان الصناعة، لان معظم الدول الحديثة قد تقدمت فى صناعاتها بسبب الحروب التى خاضتها، ذلك لأن الحروب تدفع الى خلق صناعات متعددة وتطور ما هو موجود فى هذا المجال.

وبمقارنة ما جاء فى المقرر المدرسى لمحمد رفعت بما اوردته هيلين ريفلين فى مؤلفها "الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر" تبدو أمامنا عدة ملاحظات منها:

١ - ان المقرر المدرسى ركز فى كل عباراته على ترديد اسم محمد على.

٢ - ان المقرر قد بالغ فى الحديث عن ايجابيات محمد على حتى اختفت عبارات النقد الموضوعى.

٣ - ابرزت "هيلين" أن محمد على لم يعط الفرصة لمستشاريه لكى يدرسوا امكانية التصنيع فى مصر وأن الصناعة لم تكن مشروعا ناجحا.

٤ - أن الذى لم تبرزه "هيلين" فى كتابها ان فشل المشروع النهضوى المصرى يرجع الى عوامل خارجية قبل ان تكون داخلية.

وفى هذا الموضوع الشائك يتبدى أمام الانسان سؤال هام هو هل كان من الخطأ دخول مصر فى ميدان التصنيع معتمدة

---

(١) هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص٢٧٩، ٢٨٦.

على المواد الخام المحلية، والأيدى العاملة المتوفرة، والآلات الأجنبية والخبرة المستوردة كما ذهب بعض المؤرخين الأجانب؟ ونحن لا نوافق على تخطئة التجربة الصناعية المصرية، فان هذا راى الأجانب الذين كانت بلدانهم ليس فقط عائقا دائما أمام الصناعة المصرية الناشئة وانما أيضا مدمرا لها خاصة فى ذلك الوقت المبكر من تاريخ مصر الحديث.

ان تجربة محمد على كان يمكن ان تنجح لولا التدخل الأوربى وقتما اشتد الصراع العسكرى بين الوالى والسلطان، لقد أرغم محمد على، على هدم نظامه الاقتصادى عامة والذى اعتمد فيه على الاسلوب الاحتكارى ولقد كان من اسباب فشل مشروع نهضة مصر خلال هذا الوقت استحواذ محمد على وحده على القرارات دون الشعب ـ الذى تجاهله ـ أو العارفين ببواطن الأمور إلا الأجانب فقط. ولعل من أهم أسباب انهيار المشروع الاقتصادى لمحمد على قبيل انهيار مشروعه السياسى بقليل تحايل بريطانيا مع الاستانة على كسر احتكارات محمد على، فعقدت الحكومتين البريطانية والعثمانية معاهدة "بالطة ليمان" عام ١٨٣٨ وكانت تقضى بالغاء نظام الاحتكار التجارى فى الدولة العثمانية، وكان المقصود به خاصة فى نطاق دولة محمد على. لقد تجاهلت كثير من كتب التاريخ المدرسى حتى المطبوع منها بعد ١٩٧٠ اثر هذه المعاهدة فى كسر المشروع الاقتصادى المصرى وفتح الباب لدخول السيطرة الاقتصادية والمالية الأجنبية .

وعند المراجعة التاريخية لهذا العهد نلاحظ أن هناك تجاهل واضح للدور الاجتماعى للمشاركين فى العمل والانتاج والتنظيم. فاين دور الفلاحين الذين زرعوا، والحرفيين الذين صنعوا، والجند

الذين حاربوا؟ بل واين دور المستشارين والخبراء الأجانب خاصة الفرنسيين الذين غادروا فرنسا فى أعقاب ضيقهم بعودة حكم البربون الرجعى الذى الغى منجزات الثورة الفرنسية؟ لقد جاء هؤلاء الى مصر - ومنهم السان سيمونيين - الذين كانوا مؤمنين بالمذهب الاشتراكى وحاولوا ادخال هذه الأفكار ومعها منجزات العلم الحديث الى مصر. ان هذه القضايا الهامة وغيرها لم تحويها كتب المدارس عن عصر محمد علي.

وفى حين تركز المقررات المدرسية فى عهد الاحتلال، وحكم اسرة محمد على، على دور الجد الأكبر وتعتبره محور النهضة المصرية فى مطلع القرن التاسع عشر ماحية كل أثر الا اثر هذا الحاكم "المستبد المستنير" فان مقررات التاريخ بعد ١٩٥٢ قد حاولت ابراز الدور الوطنى والثورى لثورة ٢٣ يوليو أكثر من اى فترة اخرى من فترات تاريخنا الحديث والمعاصر، وتجاوزت هذه الكتب حدود التحليل التاريخى تحت تأثير توجهاتها السياسية فى بعض الأحيان، لكنها حملت على كل حال فى طياتها مفهوما مختلفا ذات أبعاد اجتماعية.

وفى هذا الاطار أولى كتاب الصف الرابع الاعدادى لسنة ١٩٥٩ اهتماما بالدور الاجتماعى للجماهير المصرية خاصة عقب خروج الحملة الفرنسية واشتداد الصراع على السلطة بين المماليك والعثمانيين وبين رأى زعماء الشعب، ولم يرجع المقرر المدرسى الأحداث للصدفة أو القدرية انما استند الى العلل الفاعلة فى مجرى الأحداث والمنطلقة من الظروف الموضوعية(١).

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، وزارة التربية والتعليم ١٩٥٩، ص٣٩، ٤٧.

وبنفس اسلوب التناول عالج كتاب الشهادة الاعدادية لسنة ١٩٦٣ لمؤلفه احمد عبدالرحيم مصطفى وآخرين دور الشعب المصرى بعد رحيل الفرنسيين وجاء عنوان هذا الدور "الوعى القومى فى مصر وأثره على تولية محمد على"(١). والعنوان يعكس محتوى موضوعه الذى لم يعط اهتماما زائدا لدور الفرد فى تحريك الأحداث، وابرز الدور الشعبى الذى تزعمته الطبقة البرجوازية الناشئة والتى حوت فصائلها التجار وعلماء ومشايخ الأزهر، وكبار القوم الذين مثلوا اهل الحل والعقد وقتها ولقد اختارت هذه الطبقة محمد على واليا واقنعت الطبقات الأخرى بان ذلك هو انسب من يتولى حكم البلاد بمشورتهم لا بمشورة السلطان.

ان مما يدل على أن الدور الاجتماعى للشعب المصرى قد احتل موقعه الطبيعى فى صياغة الأحداث فى كتب التاريخ المدرسى ان تجربة مصر وتاريخها فى عهد محمد على جاء عنوانها فى كتاب آخر صادر عام ١٩٥٩ "نهضة مصر فى القرن التاسع عشر وبناء الدولة الحديثة ودور الشعب فيها"(٢)، وواضح فى هذا العنوان عدم ظهور اسم محمد على ليس بهدف محو دوره وانما كمحاولة لوضع هذا الدور فى اطاره الحقيقى لأن محمد على بلا ارض مصر وواقعها وبلا شعب مصر ونشاطه ما كان له ان يكون.

ويهتم كتاب "تاريخ الوطن العربى فى العصر الحديث" للشهادة الاعدادية عام ١٩٥٩ بالنظام العسكرى فى عهد نهضة مصر فى مطلع القرن الماضى فيحدد من هم الذين تحملوا مصاعب

(١) احمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٣، ص٣١ - ٣٩.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٩، ص٣٩ - ٤٧.

التجنيد وشكلوا جيش مصر فى عهد محمد على، ذلك الجيش الذى غزا به الوالى دولا متعددة وضم بعضها إلى مصر، بل واشار الكتاب الى عيوب النظام العسكرى فى هذا الوقت، فيذكر "أن نظام التجنيد فى عهد محمد على كانت تشوبه مفاسد كثيرة فلم يكن هناك نظام موحد لتجنيد الصالحين للجندية، ولم تكن مدة التجنيد العسكرى محددة تحديدا وأضحا.. وكثيرا ما قضى الجندى ازهى سنى شبابه ورجولته فى الجيش حتى لا يعود الى بلده الا وقد أشرف على الشيخوخة"(١).

ولقد بلغ نفور الفلاحين من الخدمة العسكرية مداه حتى أن "الأمهات كن يشوهن أطفالهن.. وكثيرا ما كان الرجال البالغون يقطعون سبابة ايديهم"، وفى مواجهة ذلك صدر منشور محمد على للاقاليم فى ١٢ مارس١٨٣٣ حيث جاء فيه ".. عرفوا كلا منهم أنه يجب ألا يشوه نفسه، لأنى سآخذ من عائلة كل من يرتكب هذه الفعلة رجلا بدلا منه.." وكتب "جالينا" أحد أطباء محمد على المرسل لاختيار رجال الخدمة العسكرية يقول "ان الأحوال فى البلاد من السوء بحيث ان جرجا التى كانت تضم ستا وتسعين قرية لم تستطع توفير سبعة رجال لائقين للخدمة.."(٢).

وأمام هذا السيل المنهمر من تشويه الأجسام تهربا من الجندية، لم يجد محمد على مفرا من أن يصدر أوامره بتجنيد المشوهين، فقد كان بأسيوط آلاى كامل يتألف من مجندين

(١) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى، الصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص٤٤ ـ ٤٥.

(٢) هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص٢٩٨.

مشوهين فقد كل منهم عينه او اصبعه أو أسنانه الأمامية(١).

ومن الثابت تاريخيا أن المصريين شعب ذو كرامة وغيره ويعشقون الحرية ويهبون للدفاع عن بلادهم بكل ما أوتوا من قوة.. الا أن نظام التجنيد بالطريقة التى اتبعها محمد على قد نفر الناس من التجنيد(٢)، ومن الاشتراك فى جيش يدافع عن مصالح البلاد، خاصة وان محمد على كان يعتبر نفسه صاحب كل شىء، لذلك فلم يكن بوسع أحد أن يحس أن هذا جيش مصر المدافع عن أرضها، وعلى الرغم من أن إدخال محمد على للفلاحين المصريين فى الجيش كان يعتبر من المبادرات النافعة التى اشركت المصريين فى ادارة جزء من شئون بلادهم وان يتعلموا وان يحتكوا بغيرهم من ابناء الوطن وغيره الا أن محمد على كان تواقا الى تكوين جيش قوى يحقق به توسعاته لا الى تشريف الفلاحين.

لقد أشارت بعض المقررات المدرسية لقسوة نظام الجندية فى مصر فى عهد محمد على(٣)، إلا أن معظم الكتب المدرسية خاصة الحالية منها - امتدادا من عهد الاحتلال - لم تول قضية الجندية فى عهد محمد على ما تستحقه من الاهتمام.

---

(١) على شلبى، المصريون والجندية، مطبعة الجبلاوى، دار الكتاب الجامعى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٩.

(٣) راجع كتاب أحمد عزت عبد الكريم، الصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، كذلك راجع كتاب محمد عبد الرحيم مصطفى، للصف الرابع الثانوى، القاهرة ١٩٤٨.

ولم تهتم المناهج المدرسية فى عهد الاحتلال بعرض الجوانب الاقتصادية بينما أعطت مقررات ما بعد ثورة ٢٣ يوليو هذه الجوانب اهتماما معقولا، فكتاب "تاريخ الاقليم المصرى الحديث" لعام ١٩٥٩ يتحدث عن نظام الزراعة فى عهد محمد على فى ٢٦ ص)، فعرض لمسح الأراضى، والغاء الالتزام، وتوزيع الأرض على الفلاحين، وانشاء نظام زراعى احتكارى موحد(١).

ويعالج مقرر تاريخ الشهادة الاعدادية (نظام الثلاث سنوات) لسنة ١٩٥٩ النواحى الاقتصادية بموضوعية فيذكر لقد "نهضت مصر فى النواحى الاقتصادية نهضة كبيرة فى القرن التاسع عشر، على أن أكثر ثمار هذه النهضة عاد على الحكومة يمدها بأعظم الفوائد نتيجة لنظام الاحتكار الذى سارت عليه حكومة محمد على، فزادت ماليتها حتى تمكنت من الصرف على مختلف مرافق النهضة فى البلاد، ولكن اكثر المصريين من أهل الفلاحة أو الصناعة أو التجارة لم يتمتعوا بثمار كدهم، لهذا فان مستوى المعيشة عند الكثرة الغالبة من المصريين لم يرتفع عما كان عليه من قبل بل زاد سوءا.."(٢). ويرصد هذا الكتاب ضمن ما يرصد - ضياع مجهود قوى الانتاج البشرية من الفلاحين والصناع لمصلحة مشاريع الوالى دون ان يعود جزء مناسب من هذا المجهود على المنتجين وتطوير مستواهم المعيشى والتعليمى والصحى، فكون ان تصبح المزايا للحاكم وتطبقته فقط ولو على حساب بؤس المحكومين، فهذا أسوأ ما فى سياسات حكم مصر خاصة فى هذا العصر.

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، وزارة التربية والتعليم ١٩٥٩، ص ١٠٠ - ١٢٦.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى، للصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص ٥٣ - ٥٤.

وبمناسبة ذكر مقولة "الاحتكار" فانه تجرى مراجعات كثيرة لها ويرى البعض ان نظام محمد على عامة يدخل فى اطار نظام رأسمالية الدولة الذى يتحكم فى إدارته الوالى والحكومة نيابة عن الشعب المنتج لخدمة أهداف معينة.

ويستطرد كتاب المرحلة الاعدادية لاحمد عزت عبدالكريم فى تحليل علاقات الانتاج الزراعى فيذكر "أنه بعد عصر محمد على بدأت تنمو الملكيات الكبيرة بينما اضطر كثير من الفلاحين البسطاء الى رهن اراضيهم او بيعها.."(١) وبذلك يرصد الكتاب عملية تركز الملكيات الزراعية وانتقالها الى الأعيان وكبار الموظفين، وكبار ضباط الجيش، وخدام الحاكم منذ نهايات عصر محمد على وحتى الاحتلال.

وفى اطار هذا الواقع وتحليله يرى البعض ان النمط الزراعى فى عهد محمد على يعتبر نمطا مؤقتا وانتقاليا بين الاقطاع والرأسمالية(٢).

والى جانب النظام الاقتصادى الذى أوجده محمد على وانشاء جيش واسطول وطنيين اهتم بالتعليم حيث أوجد المدارس الأولية والعالية لكى تزود مؤسسات الجيش والادارة بما يلزمها من الفنيين او التكنوقراط ومن الموظفين المكونين للجهاز البيروقراطى، وقد اشارت المقررات المدرسية الى اهتمام محمد على بالتعليم؛ فعلى سبيل المثال يذكر منهج التعليم الثانوى لعام ١٩٤٨ انه توسع "فى انشاء المدارس، ولم يقصر همه على التعليم

(١) نفس المصدر، ص٥٩.

(٢) أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص١٦.

فى المدارس، بل ارسل البعوث العلمية الى أهم ممالك اوربا وبالأخص فرنسا، لكى يتلقى شبان مصر العلوم الحديثة ويحذقوها علميا وعمليا، كما يقتبسوا كل ما حسن من عادات البلاد التى يعيشون فيها حتى يستطيعوا ان يدخلوا هذه التحسينات الى بلادهم عند عودتهم(١). ومن المقررات المدرسية التى اولت عناية خاصة بالتعليم فى عهد محمد على مقرر الثانوية العامة، لمؤلفه أحمد عزت عبدالكريم وآخرين فيذكر ان حكومة محمد على شرعت "فى إنشاء المدارس المختلفة العليا بحسب تنوع حاجات الدولة، فالى جانب المدارس الحربية أنشئت المهندسخانة لتخريج المهندسين، ومدرسة الطب لتخريج الأطباء، ومدرسة الألسن لتخريج المترجمين، ومدرسة الصيدلة لتخريج الصيادلة وكذلك مدرسة الزراعة، والطب البيطرى ومدرسة الفنون والصناعات.. وانتظمت هذه المدارس بمستوياتها المختلفة بعض أبناء الشعب الذين ذاع صيتهم بعد ذلك ومنهم رفاعة الطهطاوى.. وعلى مبارك المهندس، على أن هدف حكومة محمد على من إنشاء هذه المدارس كان متجها قبل كل شىء الى تخريج الموظفين الفنيين من مدنيين وعسكريين، الذين تحتاج اليهم الدولة، ولذا تعرضت هذه المدارس للزيادة والنقصان فى عددها وعدد تلاميذها تبعا لزيادة حاجات الدولة ونقصها فكان إرتباط التعليم الحديث بهذا الهدف الضيق عاملا من عوامل نكسته فى أواخر ايام محمد على وخلفائه"(٢) وجاء فى مقرر دراسى ثالث للصف الثالث الاعدادى عام ١٩٨٥ أنه قد "ارتبط بالنهضة التعليمية عندئذ إنشاء المطبعة الأميرية فى بولاق، وقد لعبت دورا هاما فى طبع الكتب المؤلفة والمترجمة"(٣) .

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الرابعة الثانوية، ١٩٤٨، ص١٣٦.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، للصف الثالث الثانوى، ١٩٦٨، ص٦٣.

(٣) اميل بباوى غالى، المصدر السابق، طبعة ١٩٨٥، ص٤٥.

بوضع هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى المتفرد، وتوفير نواحى الدخل والتمويل وبايجاد نظام تعليمى حديث، وبتكوين جيش واسطول متقدمين اصبح محمد على مؤهلا للقيام بدور سياسى وعسكرى كبير فى المنطقة، فقد ضم الحجاز، والسودان والشام، وبذلك أصبح محمد على حاكما لامبراطورية واسعة، ولقد بالغ بعض مؤلفى الكتب المدرسية فى تفخيم دور محمد على واعتبره المنشىء الحقيقى لنهضة مصر الحديثة وقال "لا نبالغ اذا قلنا نهضة الشرق الأدنى جميعه فهو اول امير شرقى أشربت روحه مبادىء التقدم والرقى على اصول المدنية الحديثة"(١).

وقد نظرت الكتب المدرسية بعد ١٩٥٢ الى تجربة محمد على واقامة دولته من زاوية قومية عربية، فكتاب الشهادة الاعدادية ١٩٦٣ يعلق عليها بقوله "أصبح محمد على بعد اتفاقية (كوتاهية) يسيطر على منطقة واسعة تشتمل على سورية والحجاز ومصر، بالاضافة إلى السودان، أى أنه كان يسيطر على معظم أجزاء الشرق العربى الذى ارتبط بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية..

ويعلق المقرر على تحالف الدول الأوروبية ضد نهضة مصر بقوله: "وهكذا وقفت اكبر دول أوربا فى وجه هذه النهضة التى انبعثت فى مصر"(٢) واعتبر مقرر الثانوية العامة (١٩٦٩) محاولة محمد على تدخل فى اطار مشروع الوحدة العربية، فعدد أسباب إخفاق هذا المشروع، ومنها أن أصحاب فكرة الدولة العربية - محمد

(١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى، للمستوى الثانوى، ١٩٣٤، ص١٠٤.

(٢) احمد عبدالرحيم مصطفى، الصف الثالث الاعدادى، المصدر السابق، ١٩٦٣، ص٥٦.

على وابراهيم ابنه وادارتهما - لم يكونوا عربا، ومنها فقدان التضامن القومى فى العالم العربى، وكذلك استبداد حكومة محمد على وسوء تصرفها، وسخط الدولة العثمانية وعملها للقضاء عليه.

ومع ذلك قامت الحرب بين محمد على والسلطان العثمانى فى الشام بسبب "رفض محمد على ارسال قوة عسكرية لمساعدة الدولة فى حروبها مع روسيا، ولقلة المكافئة التى حددها السلطان بعد حرب المورة، خاصة عندما رفض منحه ولاية عكا"(١)، وقد أرسل محمد على حملة عسكرية الى عكا وسوريا بحجة تأديب الجزار الذى رفض رد الفلاحين الهاربين الى ولايته، واجتاحت الجيوش المصرية الشام وتحركت جيوش السلطان العثمانى لرد محمد على دون جدوى، فعقدت اتفاقية بينهما، لم تكن سوى هدنة يستعد فيها المتحاربان لجولة أخرى، وبالفعل وكما اورد احد المقررات المدرسية بعد الجولة الأولى "تقدمت الجيوش المصرية نحو الجيش التركى، وكانت النتيجة (موقعة نصبين) فى ٢٤ يونية سنة ١٨٣٩ وانتهت بهزيمة الاتراك هزيمة منكرة وأصبحت الدولة بلا جيش للمرة الثانية فى حروبها مع محمد على"(٢).

وعند تدخل الدول الأوروبية فى الصراع بين السلطان ومحمد على ذكر مقرر تاريخ الصف الثالث الاعدادى (١٩٥٩) أن الأمور ادت الى "الحرب بين الحلفاء وقوات ابراهيم باشا فى سوريا وتحملت انجلترا النصيب الأوفر منها.. وجاء اسطول الحلفاء بقيادة امير البحر الانجليزى وانزلت قوات تركية وانجليزية ونمساوية وتم تحريض الأهالى بالثورة ضد حكومة محمد على، ولم يمض وقت

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، ١٩٤٨، ص١٥٧.

(٢) نفس المصدر، ص١٦٤.

بسيط حتى كان النصر للحلفاء فاحتلوا بيروت، وسقطت صيدا كما سقط حصن عكا المنيع فى نوفمبر ١٨٤٠م، وقدمت الدول الأوروبية مذكرة للقوى المتحاربة بألا يتم صلح نهائى إلا اذا اقرته هذه الدول.

ولم يكن تدخل الدول الأوروبية لخدمة مصالح السلطان او منعا لتداعى الدولة العثمانية وسقوطها، لقد كانت روسيا تخشى قيام دولة فتية تسيطر على معظم املاك الدول العثمانية مما يحول دون تحقيق أطماعها فى المضايق، وكانت النمسا وعلى راسها مترنيخ - متزعم الحركات الرجعية - تعارض كل اتجاه قومى، فلم يكن يرضيها ان يتحقق هذا الاتجاه فى قيادة دولة عربية يمكنها تهديد مصالحها فى شرق اوربا، اما انجلترا فقد كانت أهدافها ثلاثة - على الأقل - أولها ان يكون لها شأن فى اى تقسيم يجرى على حساب تركيا لكى تخرج بنصيب الأسد فى اية مساومة او تقسيم، وثانيها فتح السوق المغلق امام المنتجات البريطانية فى نطاق دولة محمد على المنتهجة لسياسة الاحتكار، وثالثها تامين طرق مرورها وتجارتها مع الهند والخليج وشط العرب فى العراق، ولذلك تبنت انجلترا المعاهدة التى عقدت عام ١٨٤٠ فى لندن والتى انبنى عليها صدور فرمان ١٨٤١ الذى حدد نطاق دولة محمد على فى مصر وامتدادها فى وادى النيل فقط(١).

ان من الأمور اللازمة أن تهتم مناهج المدارس بتوعية طلابنا بخطورة الدور الأوربى والأجنبى فى ضرب محاولات مصر

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية فى انهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤، الانجلو المصرية، ١٩٦٨، ص٣٧ - ١٠١.

النهضوية فى مطلع القرن التاسع عشر بل إن الخطر الأوربى والأجنبى لا زال يقف بالمرصاد فى مواجهة كل المحاولات الوطنية الاستقلالية، وكسر طوق التبعية.

وفى داخل الموضوع تطرح أسئلة أخرى كان يجب ان تشير إليها الكتب المدرسية ومنها هل كان محمد على محقا فى ابعاد الشعب عن ادارة الشئون الأساسية، لدولته أم أنه كان من الواجب عليه اشراكه فى القرارات المصيرية، كما أشركه مشاركة مباشرة فى الانتاج والحرب؟ ومن المؤكد أن اى نهضة لأى شعب لا تتم الا اذا كانت وليدة أعمال أبنائه الداعين، وأى نقلة حضارية مرهونة بمساهمات الشعوب ذاتها. ولو ان نهضة مصر - فى عهد محمد على أو غيره - قامت على فكر وجهد وعمل ابنائها، فانها كانت ستستمر وتبقى وتترسخ جذورها ومؤسساتها.

ثمة سؤال آخر يجب طرحه وهو: هل كانت تجربة محمد على مشروعا وطنيا وقوميا فى مواجهة الغرب أم أنه سبيل لاقامة دولة استبدادية لحاكم مستبد؟ ومن وجهة نظرنا فان التجربة تعد مشروعا فرديا حقق قدرا من النهضة لكن القوى الأوربية لم تعطه الفرصة للتطور المنشود. أو أقامة دولة عربية موحدة بزعامته.

فى ختام هذا الفصل الهام من تاريخ مصر الحديث يجب أن نؤكد ان التركيز على دور الفرد له خطره لأن التلاميذ الذين تنقش الأفكار فى عقولهم فى سنى حياتهم المبكرة يتربون على تعلم أن للدولة حاكم لا يناقش، يامر ولا راد لامره يقيم مشاريع للرى وأخرى للزراعة وثالثة للصناعة، ويستغل فيها طاقة الناس لآهداف لا يعرفها سواه ، يحارب فلا يراجعه أحد ، ويجند الفلاحين والعمال

لكى تضيع سنوات عمرهم فى حروب وعناء دون ان يكون لهم حتى مجرد إدراك الغاية من الحروب والفتوحات.

ثم ان انكار الدور الشعبى فى الكتابات التاريخية المدرسية فى عهد محمد على هو نفسه امتداد لخطأ التركيز على الفرد، لأنه فى نظر واضعى مثل هذا التاريخ اذا كان هناك حديث عن الراعى فما الداعى للحديث عن الرعية ان مثل هؤلاء من المؤرخين انتهج الأفكار التقليدية العقيمة التى تجعل من التاريخ مجرد حكايات مبالغة، لا تستوعب التفكير المتكامل والواقعى والتفسير العلمى والشمولى للتاريخ.

ان اسقاط الأحداث الهامة والمحورية فى كتب المدارس مثل معاهدة "بالطة ليمان" تمنع من توفر بناء تاريخى متسق ذو معالم واضحة مرتبطة بمعطيات الواقع "السوسيو - سياسى" حيث فيه ترتبط الأحداث وأسبابها بجذورها الاجتماعية والواقعية.

ان تغافل ذكر حركات الفلاحين والعمال وتعبيرهم عن انفسهم ولو بشكل سلبى فى صورة الامتناع عن العمل أو الهروب او قطع عضو من اعضاء الجسم بسبب قسوة الشغل وقلة العائد تعد بمثابة مؤامرة صمت كبرى حاكها الحكام ومثقفيهم ومؤرخيهم بهدف تضبيب العيون عن تحسس مواطن الخطأ فى تاريخ مصر قديمه(١) ووسيطه وحديثه، وتمنع الشعب وتحيده هو وطلاب علمه عن إتخاذ مواقف ايجابية تفيد فى صياغة مستقبل مواكب لتطور العالم اليوم.

---

(١) راجع عبد الحميد زايد، مصر الخالدة، دار النهضة المصرية بالقاهرة، ١٩٦٦.

أخيرا نحن لا يمكننا أن نتفق مع من تحيزوا لاسطورة محمد على، ولا يمكننا أن نتجاهل تجربته او نقلل من اثرها، ومن ثم فان تاريخ حكمه ودولته يحتاج الى معالجة موضوعية فى مناهج مدارسنا لكى تشب اجيالنا واعية بالحقائق، فاهمة للتجارب، مدركة للقوى والعوامل البشرية . والمادية المؤثرة فى حركة التاريخ ونضال الشعوب.

الفصل الرابع

مصر وتغلغل النفوذ الأجنبى (١٨٤٨ - ١٨٨٢) في المقررات المدرسية

شهدت مصر فى أواخر حكم محمد على - بعد الموقف الأوروبى الموحد الذى أجمع على ألا تكون فى الشرق الملتف حول مصر نهضة أو قوة - تراجعا فى المشروع المصرى، وانحسارا لدولة محمد علي، وتسريحا لجيشه، واغلاقا لمعظم مصانعه وأتى بعد هذا الوالى الكبير جيل من الحكام ليسوا على نفس قدرته وطموحه، ولا كانت ظروفهم مواتية مثلما واتت كبيرهم، فجاء بعد محمد على، عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، الذى ضنت معظم الكتب المدرسية فى الحديث عنه، وهنا نسترشد بما اورده أحد المقررات الدراسية حيث يقول "عمل عباس على تعطيل حركة الاصلاح بدلا من انعاشها وقد كان مستبدا يستند فى حكمه على الرهبة والجمود"(١) والكلمات تنطق بالحقائق وتمتلىء بالمعانى.

وجاء سعيد بعد الفترة القصيرة لحكم عباس، حيث عانت مصر ابتداء من فترة حكمه من اثر السوس الذى ينخر فى عظام بلادنا من جراء التدخل الأجنبى فى شئون مصر، باثر الامتيازات الأجنبيى - كمدخل اولى - والتى عنت وجود "تسهيلات وضمانات منحتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين فى أراضيها" ومنها مصر وتشجيعهم على الاقامة والتجارة(٢)، وذلك رصدته بعض المناهج التاريخية المدرسية الحديثة.

ومن المسلم به أن سعيدا قد وقع فى خطأين فادحين خلال فترة حكمه على القل - اولهما جر مصر للاستدانة من البلاد الأجنبية وثانيهما موافقته على عقد إنشاء قناة السويس بشروطه

(١) محمد صبرى، المصدر السابق، ص ٨٠ - ٨٢.

(٢) احمد عزت عبدالكريم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الصف الثالث الثانوى، ١٩٦٩، ص٩٢ - ٩٥.

القاسية. ومن المدهش حقا رغم ذلك ان نجد أحد مقررات عهد الاحتلال يقول: "واتسم حكمه بالحكمة، فأنقص عدد الجيش، وغير نظام الترقى فيه، وحدد مقدار الضرائب، ونظم الادارة العامة، والادارة القضائية.."(١)

ومن الممكن أن نقول أن سعيدا قد حاول اصلاح بعض شئون مصر والسودان لكنه لا يمكن ان يصل الى حد اتصاف حكمه "بالحكمة". وفى جانب محاولاته الاصلاحية تذكر بعض المقررات الدراسية ان سعيدا "قد أوجد... نظاما عادلا للضرائب" واستطرد المقرر ذاكرا ان سعيدا قد "الغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التى كانت تعوق حرية التجارة"(٢). فالواقع أن ما فعله سعيد فى هذا الخصوص يعتبر فتحا للباب على مصراعيه لنشاط التجار والمستثمرين الأوروبيين، وأشار أحد المقررات المدرسية الصادرة عام ١٩٤٨ أن سعيدا قد زار السودان لمحاولة اصلاح أحواله وأنه بمجرد أن دخل ارض السودان "انهالت عليه العرائض مفعمة بالشكوى"(٣) دون ان يحدد هذا المقرر ما هى هذه الشكاوى؟ ومن المسئول عن وجودها؟ وما هى الاجراءات التنفيذية التى اتخذها سعيد لتلاشيها؟.

وجاء بنفس المقرر الدراسى للمرحلة الثانوية لعام ١٩٤٨ - مصدر المعلومات المذكورة سابقا - أن سعيدا قد خدع حين "استغل ديلسبس نائب القنصل الفرنسى فى مصر علاقته الوثيقة.. (معه) وأخذ يعدد له فوائد انشاء قناة تربط بين البحرين الأبيض

(١) محمد صبرى، المصدر السابق، ص٨٢ - ٧٤.

(٢) نفس المصدر ، ص ٨٢ .

(٣) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٤٨، ص١٨٧.

والمتوسط، وفى سنة ١٨٥٤، منح سعيد.. (له) امتياز شق قناة فى برزخ السويس.." ويضيف المقرر انه "كان لهذا العمل اثر سيء على حالة مصر"(١)، ويبرهن مقرر دراسى آخر على مصداقية تصورنا فى افتقار سعيد الى "الحكمة" التى وصفه بها احد المقررات يقول "وفتح سعيد بقناته للأجانب ابواب مصر فأخذت انجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبق كلتاهما الى الاكثار من مصالحها الاقتصادية، وكانت القناة رأس هذه المصالح تمهيدا للتدخل فى شؤونها والاستيلاء عليها وهذا ما حدث"(٢) ولسوف نسترشد بعبارة أوردها محمد صبرى مؤلف المقرر الذى وصف سعيد بالحكمة - نفسه فى كتاب تاريخى آخر له عنوانه يحمل محتواه ومغزاه ونصه "فضيحة السويس او اكبر فضيحة مالية فى القرن التاسع عشر، حقائق جديدة عن فردينان دلسبس وشركته بناء على مذكرات نوبار الخطية.." جاء فى الكتاب المذكور من تعليق المؤلف "أن سياسة الشركة المالية كانت قائمة على النصب والتدليس، وأن الشركة، من ناحية أخرى، كان اكبر همها تسخير واستنزاف مصر وسكانها ومواردها جميعا فى سبيل القناة.."(٣). وقد صرح سعيد قبل موته بقليل لسفير انجلترا فى الاستانة "هنرى بلور" بقوله "أغلب الظن انى جاوزت كل حد فى التزاماتى بالقناة ولم اتريث"(٤) وليس اكثر من هذا اعترافا على عدم حكمته.

---

(١) نفس المصدر، ص١٨٩ - ١٩١.

(٢) محمد صبرى، المصدر السابق، ص٨٢ - ٩٤.

(٣) محمد صبرى، فضيحة السويس، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٨.

(٤) نفس المصدر، ص٢٢.

ان المشكلة التى نتعرض لها الآن هو كيف يكتب مؤرخ مثل محمد صبرى مقررا مدرسيا يصف فيه سعيد باشا "بالحكمة" ثم ياتى فى كتابه غير المدرسى، "فضيحة السويس" فياتى باللائمة ونسب القصور وعدم التريث الى نفس هذا الباشا، ان علة ذلك فى تصورى ترجع الى أن المقرر المدرسى يدرس فى المدارس وبالتالى فهو واسع الانتشار، والحكام والمسئولين حريصون على تزويق التاريخ، وابراز محاسنه، وتفخيم الحكام واجدادهم وهذا على حساب الموضوعية والحقيقة التى ليست ملكا للحاكم وانما من حق الشعوب، واللوم كل اللوم يوجه إلى المؤرخين الذين يكتبون التاريخ بالقطعة او بصور متعددة حسب الطلب، فالواجب عليهم أما ان يكتبون التاريخ الفعلى أو لا يكتبون.

ولسوف نرصد تناقضا آخرا من مقرر دراسى آخر عن سعيد باشا وسياسته، يقول مقرر الصف السادس الأولى، الصادر عام ١٩٣٧ والذى استمر حتى ١٩٤٩ ومؤلفه محمد عبدالرحيم مصطفى وآخر، فى ص ٦٤ أنه اى سعيد "اختلط بالمصريين من صغره واحبهم، وكان يفخر بأنه مصري ويعمل كل ما فى وسعه لترقية البلاد.." ثم يأتى نفس المؤلف فى الصفحة التالية فيقول: "كان سعيد غير ميال لتعليم الشعب، لأنه كان يعتقد أن الأمة الجاهلة اسهل فى حكمها من الأمة المتعلمة.."(١). والتناقض البين هنا فى هذا المقرر هو كيف يكون سعيد راغبا فى ترقية البلاد، وساعيا فى نفس الوقت لابقاء الناس جهلاء غير متعلمين. وبعد هذا نقول

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى فهمى الدقميرى، وزارة المعارف العمومية، معالم تاريخ مصر الحديث، للسنة الرابعة الابتدائية (والسادسة الأولية)، المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٩٤٩، الطبعة الأولى ١٩٣٧، ص ٦٥.

أن تلاميذ مدارسنا لا يفهمون التاريخ ولا يستفيدون منه، كيف يمكن ان يفهم التلاميذ افكارا متناقضة؟ ان التلميذ لا بد انه مضطر الى حفظ هذه الأفكار والمعلومات واذا كان سيعتمد على الحفظ فهو لن يستوعبها وبالتالى لن يستفيد منها.

احتل اسماعيل باشا وأعماله وعصره المرتبة الثانية بعد محمد على من حيث الأهمية وعدد الصفحات فى المناهج المدرسية المصرية خاصة قبل ١٩٥٢، وعلى سبيل المثال استحوذ على ٢٧٪ من كتاب المدارس الثانوية لعام ١٩٢٧، (٨٤ ص من ٣١٣ ص هو الحجم الكلى للكتاب). وقد استمر اسماعيل حاكما وخديويا لمصر من عام ١٨٦٣ وحتى ١٨٧٩.

وقد قام اسماعيل ببعض الأعمال النافعة لمصر لكن بعض المقررات المدرسية - كغيرها - بالغت فى ابراز أعماله، وأحاطت بعضها عصره بمظاهر العظمة والفخار، وعمت هذه الطريقة فى معالجة مقررات التاريخ المصرى الحديث لعهد الاسرة العلوية او بالأحرى عهد الاحتلال. فكتبت احدى مناهج التاريخ عن فتوح اسماعيل فى افريقيا ودوره فى حفر قناة السويس فى حوالى ١٦ ص (من ص ٦٤ - ٧٩) بينما انحصر الحديث عن الديون الخارجية فى صفحتين فقط (صفحتى ٨٠، ٨١)(١). وفى مجال أعماله الزراعية جاء فى مقرر آخر ان اسماعيل "نجح فى تحسين أحوال البلاد الزراعية واصلح ما لا يقل عن ٥ر١ مليون فدان وجعلها صالحة للزراعة"(٢)، إلا أن هذا المقرر لم يشر الى أن الوالى امتلك

(١) نفس المصدر، ص٦٤ - ٧٩، ٨٠ - ٨١.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، ١٩٤٨، ص٢١٥.

وافراد اسرته مساحة ضخمة من الأراضى الزراعية ومنح المتملقين من المصريين والأجانب مساحات أخرى، بل وشجع الشركات العقارية الأجنبية على شراء وامتلاك الأراضى المصرية.

وعن أعمال اسماعيل أيضا جاء بنفس المقرر أن اسماعيل قد شاهد عصره "الصحافة الحرة، فعمل على تنشيطها ونشرها".. لكن ذات المصدر عاد واقر حقيقة أنه كان يرمى الى "الاستفادة من هذه الصحف فى مناوأتها للسلطة التى استحوذ عليها الأجانب فى اواخر عصره.."(١).

وكتب نفس المقرر أن اسماعيل كان شديد الولوع بأن يرى مصر فى مستوى الدول الأوروبية فجعل من مدينة "القاهرة أجمل مدينة فى الشرق"(٢) لكن المقرر لم يهتم بأنه بينما كانت القاهرة اجمل مدن الشرق، والاسكندرية عروس البحر المتوسط كانت مدن مصر الأخرى وقراها وكفورها وعزبها تعانى من سوء السكن والطرق، وتدهور الأحوال الصحية والتعليمية، وقلة الدخل، ورداءة المأكل والمشرب، فكان ريف مصر هو ايضا أسوأ الريف فى الشرق، فحوت مصر فى عهد اسماعيل التناقض بأبهى صوره.

وقد اهتم اسماعيل بالكشوف الجغرافية والتوسع فى السودان وأعالى النيل وجهات اخرى من افريقيا، وفى هذا الصدد يقول محمد عبدالرحيم مصطفى فى مقرر التاريخ الثانوى لسنة ١٩٤٨ "كان لاسماعيل دور هام فى توجيه عدة حملات حربية الى الاقاليم الاستوائية.. ومد نفوذ مصر" فى نواحى شرق السودان

(١) نفس المصدر، ص٢١١.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢١، ٢٢٧، ٢٣٢.

ودارفور والصومال الجنوبى، وجنوب السودان والحبشة، ويذكر مقرر دراسى آخر أنه سعى الى "تكوين امبراطورية مصرية عظيمة بالتوسع جهة الجنوب.. حتى لا تعارضه الدول، كما سبق ان عارضت جده الكبير محمد على.."(١) والحقيقة التى لم تبينها المقررات المدرسية ان الاتجاه جنوبا واستكشاف مناطق جديدة فى السودان وافريقيا باشراف صمويل بيكر، وغوردون، وجيسى، وادوارد شنتزر وغيرهم، دفع اسماعيل اليها الدول الأجنبية خاصة انجلترا ومؤسساتها، كالجمعية الملكية البريطانية، ووزارة المستعمرات.. الخ وجره اليها المغامرون الأجانب، وكانت خطرا على المالية والاقتصاد والجيش المصرى، ونفوذ مصر، وفتحت آفاقا لتدخل القوى الأجنبية، وسحبت انجلترا جيش مصر ووجودها حتى يضيع على مصر كل ما ضمته من أراضى ويضيع على السودان كل سبيل للتوحد والاندماج مع مصر عام ١٨٨٤.

واذا كان سعيد قد فتح الباب للاستدانة من الدول الأوروبية فان اسماعيل قد سار فى توسعه بالاقتراض من الخارج الى حد أنه ارتهن فى سبيلها أملاك الدولة وأملاكه الخاصة، ومع ذلك فقد عالجت المقررات المدرسية لعهد الاحتلال مسألة الاستدانة بقدر كبير من التعتيم، فمقرر الصف السادس الأولى لعام ١٩٣٧ يذكر أن "الأعمال الجليلة التى قام بها اسماعيل كانت تحتاج الى المال الكثير لاتمامها، ولما كانت حالة مصر المالية فى ذلك الحين لا تتحمل القيام بكل هذه الاصلاحات اضطر الخديو ان يقترض ما كان فى حاجة اليه من مال(٢)" وهذا معناه ان الخديوى اسماعيل لم

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، وزارة المعارف العمومية، ١٩٤٩ (الرابعة الابتدائية) ص٦٨.

(٢) نفس المصدر، ص٨٠.

يخطىء حين استدان لأنه كان يقوم بتنفيذ أعمال جليلة، والحقيقة ان الخديوى قد أنفق معظم ما اقترضه فى بناء القصور، وحياة البذخ، والحفلات، واستصدار الفرمانات وارضاء حاشية السلطان، ومن البين ان مؤلف المقرر المدرسى وضع فى اعتباره الحاكم الموجود وقت تأليفه - وهو فاروق - واراد ارضاءه فأخرج اسماعيل جده فى ثوب تاريخى مزخرف، وليس من المعقول تعمية تلاميذ مدارسنا عن حقيقة الاسراف والتبذير وتخريب مالية البلاد من حكام مضوا ارضاء لحكام اتوا وحكموا على ارثهم.

ومن الأمور الجديرة بالتقدير ان اسماعيل قد انجز لمصر فى عهده انجازات ضخمة فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وفى الانشاءات والتعليم والثقافة والخدمات وفى الجيش وفى مد نفوذ مصر الى آفاق واسعة فى افريقيا، ولكنه زاد من ديون مصر التى تجاوزت الـ ٩١ مليونا من الجنيهات (التى تبلغ بمقياس اليوم عدد من عشرات المليارات من الجنيهات) ولو ان السياسة الاستعمارية-الاحتكارية - التى سادت الدول التابعة والمستعمرة لدول أوربا وفى مقدمتها انجلترا وفرنسا - هى المسئول الأول عن تلك الديون التى أوقعت مصر فى حبائل القوى الأجنبية مما اودى باستقلالها وأدى الى احتلالها، ولكن هذا لا يعفى حكام مصر وفى مقدمتهم اسماعيل من المسئولية والأسراف مهما كانت النيات مخلصة.

ويذكر مقرر آخر قبل ١٩٥٢ ان إسماعيل كان يرمى من وراء فرمان ١٨٧٣ "الى الاستقلال بمصر استقلالا تاما، ولكى يكون له المركز الذى يريده بين ملوك العالم وعظمائه.."(١) والواقع ان اسماعيل اراد الحصول على هذا الفرمان لكى يكون حرا فى عقد القروض مع الدول الأجنبية دون الحصول على موافقة السلطان.

---

(١) نفس المصدر، ص٨٠.

وقد أعطت مناهج التاريخ فى المدارس بعد الثورة موضوع اسماعيل وديونه وازمته حقها من العناية والاهتمام وأحد اهم هذه المناهج كتاب "تاريخ العرب الحديث والمعاصر" للثانوية العامة الأدبى الذى تم تأليفه من فترة مبكرة وظل مقررا منذ أوائل الستينات وحتى الآن، إلا أن مشكلة الكتاب هو التعديلات التى ادخلت عليه فى الفترة بعد ١٩٧٣، ومؤلفه احمد عزت عبدالكريم وآخرون، ويذكر هذا الكتاب الهام أن النفوذ والتدخل الأجنبيين قد ازدادا فى شئون مصر فى عهد اسماعيل، فعن المحاكم المختلطة وخطورتها يقول: تم اقتراح تشكيل "محاكم مختلطة أغلب قضاتها من الأوربيين" تقوم بالفصل فى القضايا التى يكون احد أطرافها من الأوربيين، وهى "امتياز جديد مهد لتغلغل نفوذ الأجانب فى سلطة القضاء والتشريع وفى كيان البلاد المالى والاقتصادى"(٢).

وانتقل المنهج فى حديثه عن قضية الاستدانة قائلا: كانت القروض الأجنبية وما ترتب عليها من ازمة مالية مستعصية على الحل بابا خطيرا جر على مصر المزيد من التدخل الأجنبى، والاحتلال البريطانى، بعد ان تم رهن مصادر الدخل والمالية للاجانب.

وأضاف أن من اخطر العقود التى باعت بموجبها مصر قطعة من أغلى ما عندها هو عقد أو اتفاق انشاء قناة السويس، لقد أنفقت مصر فى اتمام هذا المشروع وافتتاحه أموالا ضخمة، وسخرت من جهد ابنائها وفلاحيها ١٢٠،٠٠٠ عامل، علما بأن نصيب مصر من الغنم كان قدرا لا يذكر(٣).

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، ١٩٤٨، ص١٩٩.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر الصف الثالث الثانوى، ١٩٦٨، ص ٩٠ - ٩٦.

(٣) نفس المصدر والمكان.

وبين المقرر أنه بمرور الوقت ازداد تغلغل الأجانب فى شئون مصر الاقتصادية فى الزراعة وتملك الأراضى، وانشاء مصانع السكر، واقامة السكك الحديدية، وانشاء خطوط التليفونات والبرق، وقدم الدائنون الاجانب فرادى وجماعات، بنوكا وشركات، مغامرين ومطرودين من بلادهم ليجدوا فى مصر مجالا خصبا للغنى والثراء. وأدخلوا خديو مصر فى مشروعات الكشوف والحروب فى السودان ووسط وشرق افريقيا مما ارهق الميزانية المصرية، وأضر بمصر ومصالحها، وفتح الباب للنهب وتحقيق خطط الدول الأجنبية فى استغلال الموارد الوطنية، وساءت حالة الخزانة المصرية، وتزعزعت الثقة فقبل اسماعيل مضطرا بعثة "كيف" الانجليزية لتضع تقرير ثقة عن حالتنا المالية. وبذلك بدأ الخضوع المباشر للمشورة الأوروبية لاصلاح حالتنا الاقتصادية والمالية، ولما ازدادت الأزمة المالية اشتدادا أصدر اسماعيل مرسوما فى مايو ١٨٧٦ بانشاء "لجنة صندوق الدين" المكون من مندوبى الدول الدائنة. ولم يكن هذا الصندوق أخطر هيئة رسمية أنشئت بغرض التدخل فى شؤوننا فقط، بل هو الذى جر الى قبول مصر للمراقبة الثنائية الانجليزية والفرنسية على الدخل والمنصرف فى الميزانية المصرية بل والى قبول وزيرين إحداهما انجليزى والآخر فرنسى فى تشكيل الوزارة المصرية(١).

لقد كرست المقررات المدرسية بعد عام ١٩٥٢، كما هو واضح جزءا كبيرا من اهتمامها لابراز أحوال مصر خلال هذه الفترة من التدخل الأوربى فى شئوننا ولمتابعة ردود الأفعال الوطنية حتى قيام الثورة العرابية كرد فعل للفساد والاستغلال والظلم.

---

(١) نفس المصدر، ص٩٦ - ٩٧. ومحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ الاقليم المصرى الحديث، الشهادة الاعدادية ١٩٥٩ ، ص ١٢٦ - ١٦٥.

من المقطوع به ان الاستدانة كانت المدخل الخطير للتدخل الأجنبى فى شئون مصر مما أدى فى النهاية الى السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى ثم الى الاحتلال الانجليزى للبلاد. وكان المأمول أن تستوعب مصر بكاملها طلابا وشعبا وحكومة هذا الدرس التاريخى حتى لا تتكرر أزمتها المالية، ولكن حكومة مصر بدءا من عصر السادات وما تلاه من سنوات تاريخنا المعاصر كررت خطأ الاستدانة والتبعية الأجنبية فى النواحى المالية والاقتصادية وغيرها مما جعل القرار السياسى ليس مصريا خالصا. ان هذا الدرس المتعلق بقضية القروض الأجنبية وشروطها ومخاطرها ونواحى استثمارها قضية هامة من القضايا التى ينبغى أن تتعرض لها "كتب التاريخ والتربية الوطنية" وما اشبه الليلة بالبارحة فان "صندوق النقد الدولى" هو صورة جديدة للسيطرة تماثل - وربما تفوق - فى خطورتها "صندوق الدين" فى عهد اسماعيل، واذا لم يكن التاريخ بدراسته يترك اثرا وقيمة وفائدة لاجيالنا وطلابنا، وكبار المسئولين من شعبنا فى شكل خلاصة للتجارب والاحداث السابقة حتى لا تتكرر اخطاؤنا اذن فلماذا ندرسه؟

لقد استقر رأى الحكومتين الانجليزية والفرنسية على استحالة القيام بعمل اى تسوية مالية فى مصر، طالما بقى اسماعيل جالسا على العرش يستجيب لمطالب الأحرار فى البلاد حيث انه قد انحاز الى الموقف الوطنى فى أواخر ايامه لكى يضرب به التدخل الأجنبى السافر ويحقق طموحاته، وعرضت الدول على اسماعيل المتأزم ماليا أن يستقيل فأبى، وأحيل الأمر الى الباب العالى حيث نجحت الدول فى اقناع السلطان عبد الحميد بعزله فى ٣٠ يونية ١٨٧٩ ليتولى بعده توفيق(١).

---

(١) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الصف الثالث الثانوى ١٩٦٨، ص١٠٨، ١٠٩.

جاء الكلام عن عهد الخديوى توفيق وكأنه حديث عن عهد الاحتلال البريطانى، فكثر الحديث عن التوسع الزراعى والاهتمام بالرى والعمل على توازن الميزانية العامة للبلاد، وتوفير الأموال لسداد الديون وفوائدها، وخفضت تكاليف الجيش المصرى حيث ان اعداده قلت وتم تسريح معظم الجيش العرابى وهذا يظهر فى مقررات اعوام ١٨٩٢، ١٩٠٧، ١٩١٣ و ١٩١٦ و ١٩٢٤.(١) ولم يكن هناك اهتماما باظهار دور توفيق ومسئوليته عن مسألة احتلال انجلترا لمصر.

ويذكر محمد صبرى فى مقرر دراسى صادر سنة ١٩٢٧ ان "توفيق مثالا للضعف والاستسلام مجردا من الصراحة، ميالا الى الأثرة والاستبداد.. وكان ألعوبة بالدلبع فى يد كل من يعرف كيف يعلقه ويسليه"(٢) وفى عهده عاد النفوذ الأول فى السراى للاتراك والشركس والأجانب، وبعد ان قدم شريف عقب عزل اسماعيل استقالة وزارته فقد دعاه توفيق فى ٢ يوليو لتاليف وزارة جديدة فقبلها بشرط وجود نظام نيابى فوافق توفيق على ذلك، فلما وضع شريف لائحة موسعة لمجلس شورى النواب رفضها توفيق تحت تاثير الدول الأجنبية فقدم استقالته فى ٨ اغسطس ١٨٧٩، والواقع

(١) نظارة المعارف العمومية:

منهج التعليم الابتدائى، المطبعة الاميرية بولاق عام ١٨٩٢، ص٥١، ٥٢،

منهج التعليم الابتدائى، طبقا للقرارات الوزارية الصادرة عامى ١٩٠٧، ١٩١٣، المطبعة الأميرية ١٩١٣.

منهج التعليم الثانوى، المصدق عليه بقرارات الوزارة عامى ١٩٠٥، ١٩٠٨، المطبعة الاميرية ١٩٠٨.

منهج التعليم الابتدائى، لعام ١٩٢٢، المطبعة الاميرية عام ١٩٢٤.

(٢) محمد صبرى، المصدر السابق، ص١٧٨ ـ ١٨٢.

أن الخديوى كان يميل الى عودة الحكم المطلق، اذ الف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها كما نفى الشيخ جمال الدين الأفغانى من البلاد، ثم طلب من رياض تكوين وزارة جديدة جرت الى بوادر الثورة العرابية المواجهة للخديوى، والتدخل الأجنبى.

وكانت المقررات المنحصرة ما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ قد سارت على نفس النسق السابق.

ويذكر مقرر الصف السادس الأولى عام ١٩٤٩ أن وزارة رياض باشا قد "قامت بتكوين لجنة فى ابريل ١٨٨٠ لتسوية الحالة المالية.. فنجحت فى عملها، وحلت المشكلة المالية فى البلاد.. لكن لم يرض المصريون الوطنيون عن رياض.."(١) والسؤال المنطقى الذى تولده تخاريف المقرر المدرسى هو، ما هو هدف الوطنيين اذن، اذا كان حل الأزمة المالية لا ترضيهم؟ ثم اذا كانت الأزمة المالية قد حلت أو وضع لها حلا نهائيا فلماذا فشلت الحكومة فى سداد ديونها رغم فرضها ضرائب جديدة؟ ثم لماذا "المراقبة الثنائية"، والمستشارين الأجنبيين للاشغال والمالية؟ ثم لماذا التدخل العسكرى الانجليزى فى النهاية؟

وبدا من كلام المقرر السابق انه لما طالب عرابى وزملاؤه اقالة وزير الحربية عثمان رفقى اشتد غضب رئيس الوزراء رياض عليهم "فاتفقوا مع زعماء الشعب على المطالبة باستقالة وزارة رياض.. وعزموا على تقديم طلباتهم للخديوى فى شكل مظاهرة عسكرية"(٢). ولم يظهر فى الكتاب موقف الخديوى توفيق وكانه لا

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، معالم تاريخ مصر الحديث ١٩٤٩ ص٨٠.

(٢) نفس المصدر، ص٤١.

علاقة له بما حدث، وبدا كأنه حكم عدل بين رياض وزعماء الشعب، ولم يظهر أيضا الخديوى باعتباره المسئول عن سياسة حكومته، بل والمسئول عن السياسة التى ادت الى حشد الجيش بقيادة عرابى لتقديم مطالب الشعب والجيش فى ميدان عابدين.

الثورة العرابية فى مواجهة الإحتلال الأجنبى:

سوف تظل فترة الثورة العرابية وما حفلت به من أحداث جسام، وما عبرت عنه من معان بليغة معلما من المعالم البارزة لتاريخ النضال المصرى. ذلك ان الثورة لم تكن فقط محاولة للتخلص من الهيمنة الأجنبية، ولكنها - من خلال قيادة أحمد عرابى الذى انعقد له لواء الاجماع الوطنى المصرى - أثارت مطالب الشعب المصرى فى الديمقراطية والاستقلال الوطنى والحرية(١).

والآن ما هو موقف المقررات المدرسية من هذه الثورة؟ والواقع أن خطط وزارة المعارف ظلت لفترة طويلة بعد الاحتلال تخلو فهارسها الخاصة بتاريخ مصر الحديث من موضوع "الثورة العرابية"(٢) ناهيك عن معالجتها بشكل واقعى باعتبارها اول ثورة وطنية ليس فقط فى مواجهة الأتراك والجراكسة وغطرستهم، وضد أعيان الريف، وانما أيضا فى مواجهة الانجليز الذين جاءوا يحتلون مصر(٣).

---

(١) السيد ياسين، مصر للمصريين (المقدمة)، مائة عام على الثورة العرابية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٨١، ص٣.

(٢) خطة وزارة المعارف العمومية، مناهج عام ١٩١٣.

(٣) رفعت السعيد، الاساس الاجتماعى للثورة العرابية، مكتبة مدبولى، ١٩٦٦ ص٢١ - ٤٨.

وقد تناول كتاب "تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر" للتعليم الثانوى عام ١٩١٦ اسباب الثورة العرابية يقول "عندما كانت الاصلاحات.. سائرة فى طريق تقدم البلاد كان روح الاستياء يتفشى فى الجيش يوما بعد يوم، ذلك لأن معظم الترقى بين ضباطه كان قاصرا على الاتراك منهم والشراكسة.. وازداد سخطهم (المصريين) حينما أصدر عثمان رفقى الشركسى الأصل ناظر الحربية قانون القرعة القاضى بمنع الترقى (من تحت السلاح) للمصريين"(١) ان السؤال الذى يطرحه هذا الاقتباس هو هل كانت مصر سائرة فى طريق الاستدانة، وبالتالى التبعية الأجنبية، ولقد أراد الكتاب ان يوحى لقرائه من الطلاب والمعلمين بأن السبب الثانوى المتمثل فى سخط الجنود والضباط المصريين لعدم مساواتهم بالاتراك فى نظام الترقيات هو السبب الاساسى للثورة العرابية، بينما يكمن السبب الاساسى فى الواقع فى مجمل الظروف الاقتصادية الاجتماعية السياسية التى كانت تعيشها مصر وقت الثورة.

وعن قائد الثورة العرابية يقول المقرر السابق "لم يكن احمد عرابى المحرك الأول لهذه الثورة، وانما كان المحرك لها، على فهمى، لأنه امير الآلاى المعهود اليه حراسة القصر الخديوى، وكان قد اوقع به رفقى باشا عند الخديوى لأمر فى نفسه، فحقد، على فهمى، عليه لذلك وعمل على النكاية به"(٢). وهذا الكتاب المدرسى فى حديثه عن الثورة يهدف الى الخروج من دائرة المصلحة القومية العليا الى دائرة المصالح الشخصية الضيقة حتى لا يظهر السبب الحقيقى للثورة. ثم ان التزييف الذى يحيكه مؤلفا الكتاب

(١) عمر الاسكندرى، المصدر السابق، ص٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٦٤ .

عمدا يرمى الى أن لا يبدو عرابى "كمحرك" للثورة النموذج الوطنى والقومى لاجيالنا. ان قيادة عرابى للثورة وتحريكه للجيش والشعب، وتعبيره عن صغار الضباط ومتوسطى الفلاحين فى مواجهة الارستقراطية خاصة التركية، وفى مواجهة التدخل الأجنبى امر لا تخطئة اية مصادر، ومن المسلمات التى أكدتها كتابات الأجانب قبل المصريين، بل لقد وصفت الدوائر الأوروبية عرابى "بأنه الناطق بلسان العسكريين والمتمردين.. وأنه كان ذا أفكار محددة وواضحة وهدفه اقامة حكم القانون، والقضاء على الطغيان"(١)، وأكدت كتابات المفكرين والمؤرخين على ان "عرابى فلاح قاد الحركة القومية"(٢)، ان ذلك التزييف يكشف لنا اسباب الخلل الذى يبدو فى مفهوم كبار متعلمينا الذين كانوا طلابا وقتما كانت هذه المناهج المدرسية مقررة، خاصة وأن كثيرا منهم كانوا من ابناء الطبقات العليا التى مالت للثقافة الغربية على ما سواها من الثقافات حتى القومية.

ويسترسل نفس المصدر المدرسى فى حديثه عن عرابى قائلا "ثم داخل (عرابى) الغرور، فبالغ فى ادعاء ما ليس من حقه،من ذلك أنه أصدر فى ٩ سبتمبر منشورا لقناصل الدول يطمئنهم فيه على رعايا دولهم ويخبرهم انه المؤاخذ على حفظ النظام.."(٣) والواقع ان الرجل لم يداخله الغرور قط، فقد كان يعرف حجم المسؤولية التى كانت موكولة اليه، ويعرف ردود فعل الدول

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصر والمسالة المصرية، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٥، ص١٩٣.

(٢) حسن حنفى، الثورة العرابية ـ مائة عام ١٨٨١ ـ ١٩٨١، الموقف العربى، ص٧٢.

(٣) عمر الاسكندرى، المصدر السابق، ص٢٦٧.

الأجنبية ورعاياها تجاه ثورته لذلك اصدر منشورا ليطمئنهم، على مصالحهم حتى لا يثوروا ضد حركته، وانما ربما يتعاطفون معه إن أمكن.

وعلى حين نجد ان تزييف الحقائق ومراعاة توجيهات المحتل قبل ١٩٥٢ باديا في معالجات المقررات التاريخية خاصة في الموضوعات المتعلقة بالاستعمار الانجليزى نجد ان المعالجة التاريخية بعد ١٩٥٢ كانت تنضح بالنقد الموجه للاستعمار الأجنبى واسلوب ادارته، وما ترتب على ذلك من استغلال وتخلف.

فكتاب الصف السادس الابتدائى لسنة ١٩٨٨ يحاول متابعة أحداث الثورة العرابية دون اخفاء أو مواربة أو تزييف(١)، فيذكر أنه قد عزل اسماعيل "وتولى توفيق، وكانت شخصيته ضعيفة خضع لارادة الأجانب.. ولم يهتم بأحوال الشعب المصرى.. مما ادى الى ثورة الشعب ضده. وبدأت الثورة عندما تزعم أحمد عرابى ضباط الجيش المصريين وطلب عزل وزير الحربية رفقى الشركسى. وغضب الخديوى لذلك وقرر القبض على (عرابى) وزملائه ومحاكمتهم.. ولما علم زملاء (عرابى) بالمحاكمة قادوا بعض فرق الجيش الى قصر النيل واخرجوا (عرابى) وزملاءه بالقوة وتوجهوا فى مظاهرة عسكرية الى قصر عابدين حيث طلبوا من الخديو (توفيق) عزل وزير الحربية واضطر الخديوى الى تنفيذ طلبهم".

(١) ان ذكر الحقيقة عن احداث الثورة العرابية فى كتاب الصف السادس الابتدائى لمؤلفه عبدالعزيز نوار، لم ينسحب فى معالجة قضايا اخرى معاصرة مثل، علاقاتنا مع اسرائيل، ومعاصرة السلام بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.

فعين محمود سامى البارودى مكانه(١)، وغضب رياض باشا رئيس الوزراء لنجاح عرابى فى اقالته رفقى الشركسى فعمل على ضربه، وفى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ التف الجيش والشعب حول "عرابى" فى مظاهرة كبرى ملأت ميدان عابدين، وكانت المظاهرة قائمة ضد الظلم وفرصة لتقديم طلبات الجيش والأهلين التى كان عرابى اداة التعبير عنها. وتحددت الطلبات فى اسقاط وزارة رياض، وتشكيل مجلس نيابى، وزيادة عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى. وكان رد الخديوى "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها.. وما انتم إلا عبيد احساناتنا" فرد عرابى، "لقد خلقنا الله احرارا.. فوا الله الذى لا إله الا هو اننا سوف لا نستعبد بعد اليوم" وازاء اصرار عرابى على تلبية طلبات الأمة اضطر الخديوى توفيق الى تأليف وزارة شريف التى كان فيها البارودى وزيرا للحربية ثم وزارة البارودى التى كان وزير الحربية فيها عرابى ذاته"(٢).

وحول الاحتلال البريطانى لمصر جاء فى كتاب المرحلة الثانوية لسنة ١٩١١ لقد "تظاهر عرابى باشا ناظر الجهادية بالعصيان بعدما انحاز اليه القسم الأكبر من قواد الجيش فهددته دولتا انكلترا وفرنسا، وأمرتاه ان يكف عما هو عازم عليه فلم يسمع، وأظهر استعداده لمقاومتها فأرسلتا أسطوليهما الى ثغر الاسكندرية، وهددتاه بالضرب، فأخذ يحصن القلاع ويجهز للدفاع.. ولما لم يرتدع عرابى باشا ولم يزل مصمما على الدفاع أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على قلاع الاسكندرية فهدمها"(٣) ومؤلف المقرر المدرسى هنا يحور الحقائق ويرائى المحتل، فقد وصف عرابى وثورته بـ "العصيان"، وفى عبارة "لما لم يرتدع عرابى اطلق الاسطول

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٩٣، ٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٤، ٩٦.

(٣) السيد عزمى، المصدر السابق، ص٧٤ - ٧٥.

الانجليزى قنابله على قلاع الاسكندرية فهدمها" تعميه لتلاميذ مدارسنا عن الحقيقة، وقتل للروح الوطنية، واعتبار موقف عرابى ليس وطنيا، وكأن كل معارض للسياسة الانجليزية التى تبغى استعمار البلاد يعتبر مخطئا وعاصيا، وكأنه ليس من حق كل مصرى ان يدافع عن بلاده أمام غزو أجنبى وحكم خديوى ضعيف مستسلم.

ودون الدخول فى تفاصيل التاريخ العسكرى للثورة - وهو ليس ما نرومه هنا - فان العرابيين قد قاوموا الانجليز فى الأسكندرية وبعد سقوطها اضطروا للتحصن عند كفر الدوار، فدار الانجليز عن طريق الشرق وكان عرابى راغبا فى ردم قناة السويس لتجنب دخول الانجليز منها، ولكن دليسبس اقنعه بحيادها ووعده بعدم السماح للانجليز بالدخول عن طريقها ولكنهم دخلوا ليجدوا العرابيين معسكرين فى التل الكبير لينته اللقاء بينهم بالهزيمة المتوقعة للجيش المصرى وبعدها تدخل مصر كواحدة من المستعمرات البريطانية.

ويعد منهج الصف السادس الأولى لعام ١٩٣٧ ضمن اسباب فشل الثورة العرابية أنها "كانت موجهة ضد الخديوى الحاكم الشرعى للبلاد"(١)، واذا كان الخديوى هو رأس الفساد بسلوكه الميال للأجانب وبتمييزه للضباط الشراكسه والاتراك عن قرنائهم من الضباط المصريين، وبمصادرته لأى رأى وطنى حر اذن فضد من كان يجب أن تكون الثورة العرابية؟.

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، معالم تاريخ مصر الحديث ١٩٤٩ ص٩١.

وعن اسباب الثورة ايضا ـ جاء فى مقرر آخر صادر عام ١٩٢٧ ـ "أن عرابى وان كان خطيبا يؤثر فى الجماهير بقوة الجرأة والاخلاص والايمان إلا انه لم يكن ذلك السياسى المحنك أو الجندى المدرب الذى يجمع الكل على احترامه وكانت المعركة بحاجة الى قائد حازم مدبر يظهر البلاد من العدو الداخلى وينظم الدفاع ضد العدو المهاجم(١). والرد على هذا العبث فى القول يأتى فى تساؤل بسيط وهو: هل الثورات ينجزها القادة أو الزعماء ايا كانت قدراتهم بمفردهم أم ان الثورات تصنعها الشعوب وتؤثر فيها العوامل الداخلية والخارجية؟، ومن المؤكد أنه لم يكن بامكان عرابى ان يحقق نصرا نهائيا بسبب محاصرة الثورة بثلاثة نيران ضاربة هى الموقف المتراجع للاعيان والمثقفين وكبار الموظفين وانضمامهم للخديوى، وخيانة السلطان واعداده تجريده لغزو مصر، واصداره بيانا بعصيان عرابى، وخيانة أوربا وتراجعها فى آخر لحظة، ومباركتها للعدوان الانجليزى(٢)، بما فى ذلك خداع دليسبس لعرابى واقناعه بعدم ردم القناة، بالاضافة الى مؤثرات أخرى اهمها تواضع الوعى الوطنى وبالتالى المشاركة العامة فى الثورة، فضلا عن قوة تسليح بريطانيا العظمى أكبر الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت.

ويذكر أحد المصادر أن التدخل الأجنبى من الدول الأجنبية، ومنها بريطانيا جاء لرغبتها فى "المحافظة على اموالها"(٣)، وكأن المقرر الدراسى يبرر التدخل فى شئوننا، ويقر بأنه ضرورة حتمتها مصالح المستعمر بصرف النظر عن افتقادنا لاستقلالنا. وعن التدخل العسكرى الانجليزى المباشر يذكر نفس

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر الحديث، ١٩٢٧، ص ١٧٠ - ١٩٢.
(٢) رفعت السعيد، الاساس الاجتماعي للثورة العرابية، ص٢٠٠، ٢٠١.
(٣) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص٨٠.

المصدر أنه "لما اشتد النزاع بين الخديوى ووزارة البارودى قررت انجلترا وفرنسا ارسال اسطول مشترك الى مياه الاسكندرية بدعوى حماية الخديوى"(١) وكأن سبب ارسال الاسطول الانجليزى الفرنسى توطئة للتدخل الفعلى واحتلال بلادنا هو النزاع بين الخديوى والوزارة الوطنية، وهذا يضبب عيون تلاميذنا عن الرغبة المبيتة لدى انجلترا لاحتلال مصر.

ويذكر ذات المصدر "أن انجلترا انتهزت فرصة حدوث مذبحة بين مالطى ومكارى وعزمت على احتلال مصر"(٢) وهو سبب لا يقبل عقليا، لكن السؤال الهام الان هو ما علاقة الخديوى بالاحتلال؟ هل كان راضيا عن الثورة، وتحصين عرابى لطوابى الاسكندرية ضد الاسطول الانجليزى ام كان معارضا لها؟، وقد راوغ المقرر بهدف التمويه على موقف الخديوى توفيق وتفاهمه مع الأنجليز، ذلك لأن توفيق هو عم الملك فاروق وهو بذلك يرضى الحاكم على حساب تاريخ الشعب المصرى.

ومن الملاحظات الهامة أن معظم مقررات المدارس على طول فترة معالجتنا تذكر ان اسطولا انجليزيا وآخر فرنسيا كانا فى ميناء الاسكندرية مجهزان للتدخل العسكرى فى مصر ويتربصان بعرابى ويبحثان عن سبب للتدخل، وقد انفرد الاسطول الانجليزى بالتدخل العسكرى وحده، الا أن الذى اغفلته هذه المقررات ان التكالب على السيطرة على مصر واحتلالها كان على اشده من جانب قوى أوربية مختلفة "ففى يوم واحد احتشدت فى ميناء الاسكندرية

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، معالم تاريخ مصر الحديث، ١٩٤٩، ص٨٩.
(٢) نفس المصدر، ص٩٠.

السفن.. (الخاصة) بالاسطول الانجليزى بقيادة سيمور والاسطول الفرنسي، وفرقاطة نمسوية، وسفينتان امريكيتان، وسفينتان يونانيتان، ومدرعة المانية، ومدرعة ايطالية، وسفينتان روسيتان(١).

ورغم احتلال المستعمر البريطاني الذى كان آت لا محالة فى ظل الظروف المتردية فى مصر، وبرغم فشل الثورة العرابية لعوامل تتعدى قدرات القائمين عليها، الا انه من العبث مجاراة بعض المؤرخين من حملة المباخر فى أعتبار ان الثورة العرابية هى السبب فى الاحتلال، والثورة فى محصلتها عمل شعب، واختيار -لقدرته وامكاناته وتجربة يختزنها التاريخ الراديكالى للاستفادة منها فى تشكيل الوعى الوطنى للأجيال الحالية والقادمة لتوظيف ذلك كله فى ليس فقط الصمود والتحدى لكل القوى المعادية لمصالح الشعب من الداخل او الخارج وانما ايضا الثورة عليها وفرض وتغليب السيادة الوطنية والمصلحة القومية على ما عداها من المصالح.

---

(١) رفعت السعيد، الاساس الاجتماعى للورة العرابية، ص ١٩١.

الفصل الخامس

الحركات الوطنية والشعبية المصرية
فى الكتب المدرسية
١٨٨٢ - ١٩٥٢

منذ ضرب الاسكندرية بالمدافع الانجليزية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ وهزيمة العرابيين فى التل الكبير دخلت مصر فى نطاق المستعمرات البريطانية، ليظل الاحتلال الانجليزى جاسما على انفاس مصر لثلاثة أرباع قرن من الزمان.

وظلت مناهج التعليم مقيدة بنسب متفاوتة ابان فترة الاحتلال الأجنبى، تعالج تاريخ مصر عامة والحديث منه خاصة متحاشية الخوض فى القضايا التى تهاجم الاحتلال، فعندما يتحدث كتاب" تاريخ مصر الحديث" للصف الرابع الثانوى لعام ١٩٤٨ عما جرى بعد الاحتلال لا نلمس انه قد حدثت نقله من حكم يبدو فى جزء منه وطنيا الى حكم وسيطرة أجنبيين، وعصر كبت فيه الرأى وشرد فيه الوطنيون، وهذا الكتاب لا تحس من قرائته أن ما قام به الشعب والجيش المصريين ضد الخديوى والتدخل الأجنبى كان ثورة، وإنما مجرد تمرد ضد ولى النعم وذلك نلمسه من العبارة التالية "بعد ان احتلت الجنود الانجليزية القاهرة، والقبض على عرابى وصحبه وايداعهم السجن، "اصدر الخديوى الأوامر بتعيين حكام للمديريات وطلب اليهم القبض على كل من اشترك فى الثورة، وكذلك صدرت الأوامر بتكوين لجان مختلفة بعضها للتحقيق مما لحق سكان بعض البلاد من الخسائر، وبعضها للنظر فى امر زعماء الثورة وأنصارهم"(١).

وينسحب نفس الاسلوب فى معالجة ما بعد الاحتلال على مقرر ١٩٣٧ للشهادة الابتدائية وقد يتجلى ذلك من عبارة قصيرة نصها، بعد الاحتلال تم "الغاء الجيش العرابى وتكوين جيش مصرى

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، ١٩٤٨، ص٢٧٥.

جديد"(١) فكأن جيش عرابى لم يكن مصريا، والواقع ان الجيش الوطنى المصرى الحقيقى هو ذلك الذى ألغاه الانجليز حيث كونوا جيشا يكون دوره تحقيق مصالح الاحتلال.

وكان أحد الأهداف الأساسية للاحتلال اظهار الوضع المالى والاقتصادى فى صورة الثبات والاستقرار وعن هذا الهدف يذكر مقرر الثانوى لعام ١٩٤٨ انه بعد الاحتلال "كادت تستقر الحالة المالية فى مصر على أساس متين منذ صدور قانون التصفية.. وكانت الاحداث السياسية وحروب السودان، والثورة العرابية والاحتلال سببا فى اضطراب الحالة المالية فخافت انجلترا ان تؤدى هذه الحالة الى الافلاس، وهى المسئولة أدبيا عن حالة البلاد فعقدت قرضا مع روتشلد بضمانة الدول لمحاولة حل الأزمة المالية"(٢) فهل من الحقيقى انه بعد صدور قانون التصفية كادت ان تستقر حالة مصر المالية، ومن المقطوع به أن كثرة القروض التى جلبها بفوائد صارخة سعيد واسماعيل، ومشروع قناة السويس، وشروط الشركة التى تولته والتى حملت مالية مصر ما لا تطيق وجرت اسماعيل بالذات الى صفقات خاسرة ومكبلة لمصر بخيوط السياسة الأجنبية وجعلت البلاد مرهونة للأجانب وخاضعة لمشيئتهم التى انتهت بالاحتلال، وليكن واضحا فى أذهاننا أن القول بتوازن الميزانية المصرية لحكومة عهد الاحتلال هى فى الواقع مجرد توازن للايرادات والنفقات وليس بالضرورة ان ذلك يعنى استقرار الأوضاع الاقتصادية، ثم ان توازن النفقات بالايرادات كان يتم عن طريق تقليل النفقات ذاتها وهذا يعنى وجود قصور فى الانفاق

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، معالم تاريخ مصر الحديث المصدر السابق، ١٩٤٩، ص٩٣.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الصف الرابع الثانوى، ١٩٤٨، ص٢٨٦-٢٨٧.

على الصحة والتعليم والخدمات العامة للشعب.

ولكى تحقق الحكومة توازنا ماليا فى عهد الاحتلال وبيد مستشاريه، فرضت على البلاد مزيدا من الضرائب، وحرمت زراعة الدخان ورفعت مقدار العوائد (ضريبة الدخان) على الوارد منه، وقررت ان كل قادر يمكنه المعافاة من الخدمة العسكرية على ان يدفع مبلغا محددا من المال مما شكل دخلا للميزانية(١).

وفى اطار المصالح البريطانية كان يلزم الاهتمام بالزراعة بل وزراعة القطن بالذات لكى يتوفر بأثمان رخيصة لمصانع الغزل والنسيج فى لانكشير، ولذلك نجد أن مناهج التاريخ فى عهد الاحتلال تبالغ فى ابراز الاعمال التى تم انجازها فى هذا الوقت فمثلا مقرر الثانوى لعام ١٩٢٧ يذكر أن "الحكومة اهتمت بوسائل الرى اهتماما كبيرا ساعد على تحسين الزراعة، وزيادة الثروة فى البلاد.."(٢).

ويسير مقرر آخر على وتيرة سابقة يقول "أما فى الوجه القبلى فقد عدل الانجليز عن نظام رى الحياض القديم وعملوا على تعميم نظام الرى الصيفى الحديث الذى يقتضى انشاء الترع.. (و) إنشاء قناطر كأسيوط (١٩٠٢) ، واسنا ١٩٠٩.. ولكن أجل عمل هندسى شيده الانجليز هو خزان أسوان"(٣).

(١) محمد صبرى، المصدر السابق، ص٢١٧ - ٢١٨.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، معالم تاريخ مصر الحديث، ١٩٤٩، ص١٠٦ - ١٠٧.

(٣) محمد صبرى، المصدر السابق، ص٢٣٤.

ويذكر مقرر دراسى ثالث انه "قد اصلح الانجليز حالة الفلاح.."(١)

والواقع ان الذى لم تذكره المناهج المدرسية السابقة لعهد الاحتلال الانجليزى هو ان مشروعات الرى كان لها بالنسبة للانجليز فائدتان اولهما توفير القطن للمصانع البريطانية - كما سبق ان نوهنا - وثانيهما خلق مشروعات العمل والبناء فى الترع والقناطر للشركات البريطانية التى كانت تحقق ارباحا وفوائد خرافية من وراء نشاطاتها فى مصر.

وفى الاشارة الواردة الى اصلاح حال الفلاح يبدو وكان الفلاحين المصريين قد اصبحوا فى رغد من العيش، لكن اذا كان الأمر كذلك فلماذا ثار فلاحو دنشواى ضد الانجليز؟ ولماذا كان الفلاحون أحد عناصر الأمة التى ثارت ضد الانجليز محدثة أكبر ثورة وقعت فى تاريخ مصر الحديث عام ١٩١٩؟ ان العبارة الواردة عن الفلاح كان من الواجب تاريخيا ان تكون "لقد اصلح الانجليز حالة كبار الفلاحين (كبار الملاك).. وليس كل الفلاحين "فهؤلاء هم الذين استفادوا بالدرجة الأولى من مشروعات الرى ولزراعة اراضيهم الواسعة التى جنوا من وراء محاصيلها خاصة القطن الدخول العالية، أو انهم حققوا فوائد ودخل ريعى كبير من وراء تأجيرها.

ولقد أحست القوى السياسية المتولدة بعد الاحتلال بواقع الحال المتردى فى مصر وظهر ذلك فى مقالات "المؤيد" عام ١٨٩٩ التى اكدت على ان ثروة الامراء وأغنياء البلاد الذين امتلكوا

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، معالم تاريخ مصر الحديث، ١٩٤٩، ص١٠٥.

الأراضى والثروات كانت تتبعثر معظمها فى ضروب السفه والاسراف"، وأكدت "المؤيد" على ان كل عاقل فى مصر "يتأسف من صميم قلبه عندما يرى هذه الثروة الهائلة تنضب فى احواض الأجانب"(١).

وبعد الاحتلال وفيما يتصل بالسودان تقع مقررات قبل ١٩٥٢ وما بعدها فى خطأ شائع فعند الحديث عن اعادة استرجاع السودان يأتى عنوان الموضوع "اعادة فتح السودان"(٢) والمفروض ان يكون اعادة ضم او غزو أو استرجاع لان "الفتح" كلمة ليس محلها ضم بلد عربى إفريقى بواسطة جيش انجليزى مصرى، وبتخطيط وقيادة انجليزية.

وعن نفس الموضوع يذكر نفس المقرر أن الحكومة الانجليزية فكرت فى استرجاع السودان "فأرسلت حملة من الجيش المصرى وبعض الفرق الانجليزية برياسة كتشنر" فاستولت على دنقلة وبربر وام درمان وهزمت الدراويش ودخلت الخرطوم ١٨٩٨(٣). ولكنه لم يوضح فى المقرر ما هو السبب الحقيقى وراء رغبة بريطانيا لاستعادة السودان والذى يتمثل فى نيتها فى الاستيلاء عليه وضمه لمستعمراتها - حتى ولو تحت مسمى الحكم الثنائى المصرى الانجليزى - خشية التدخل الفرنسى فى السودان وقد كان مرشان الضابط الفرنسى قد وصل بقوة فرنسية الى فاشودة فى

(١) فاروق ابو زيد، أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية، مطبعة مدبولى، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٥٠.
(٢) محمد عبدالرحيم، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص٩٨.
(٣) نفس المصدر ، ص ٩٣ .

جنوب السودان، كما لم يحدد هذا المقرر حجم المساهمة المصرية فى استعادة السودان، لقد كان معظم الجيش مصريا، كما ان اغلب المشروعات التى انجزت هناك قام بها المصريون حتى أنه يقال أن تحت كل متر من خط سكة حديد حلفا الخرطوم هناك جندى أو عامل مصرى لقى حتفه(١).

الحركة الوطنية:

وبعد وقوع حادث فاشودة الذى انتهى الى وجود انجليزى مصرى فى السودان رسخت انجلترا قدمها فى وادى النيل من ذلك الحين وتمكنت من حمل فرنسا - بمقتضى الوفاق الودى ١٩٠٤ - على ترك اليد المطلقة لها فى مصر فى مقابل سكوت انجلترا عن تصرفاتها فى مراكش، ومنذ هذه الاتفاقية بدأ يتضاءل شأن المسالة المصرية فى اوربا وسلمت أوربا بالأمر الواقع(٢)، وهذا يكشف لماذا توجه الوطنيون المصريون الى القوة الحقيقة لأى تحرك وطنى فعلى وهى قوة الشعب المصرى.

ولقد خلا كتاب "البهجة العباسية فى تاريخ مصر والأمة العربية" للمرحلة الابتدائية لعام ١٩١١ من اى موضوع يتصل بالحركة الوطنية المصرية(٣).

ويتحدث كتاب "تاريخ مصر" للمرحلة الثانوية عام ١٩١٦ عن الفترة من الاحتلال وحتى صدور الكتاب فى عشر صفحات فقط لم يرد فيها الحديث عن الدور الوطنى فى مصر وما جرى فى

(١) "الباحث المطلع محزون" ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (١٩٣١)، ص٥٠.

(٢) محمد صبرى، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٣) السيد عزمى، المصدر السابق، ص٧٤ - ٨١.

دنشواى ورد الفعل الغاضب بين الفلاحين والمثقفين والوطنيين وفى مقدمتهم مصطفى كامل وركزت تلك الصفحات العشر عن مشروعات الرى والزراعة، واصلاح المحاكم والادارة والقضاء، واقرار الوضع الاقتصادى للبلاد(١).

ولقد تصور البعض ان الاحتلال البريطانى قد اصلح حال الاقتصاد المصرى ولكن راس المال المصرى قد ظل خاضعا لرأس المال الجنبى الذى شملت مشاركته كافة مجالات الاستثمار الاقتصادى فى الشركات والبنوك المصرية(٢).

ويتفق مع هذا الرأى مقرر الثانوية العامة لعام ١٩٦٩ إذ يقول لقد "اتبع الانجليز سياسة اقتصادية لا تخدم الا مصالحهم، ولم تكن عنايتهم بشئون الزراعة الا رغبة فى توفير المال اللازم للخزانة اولا وقبل كل شىء وسد حاجة الدائنين بصرف النظر عن عسر الفلاح او يسره.."، وأصبحت مصر فى عهدهم تعتمد فى اقتصادها على القطن الذى تصدره(٣).

وعرض كتاب تاريخ المرحلة الثانوية لسنة ١٩٢٣ لنفس موضوعات الكتاب السابق بطريقة ممسوخة، وحاول تعليل اعلان بريطانيا لحمايتها على مصر خلال الحرب العالمية الأولى، وأشار الى قيام اول نظام ملكى فى مصر حين اصبح فؤاد ملكا على البلاد(٤).

(١) عمر الاسكندرى، المصدر السابق، ص٢٩٥، ٣٠٤.
(٢) عاصم الدسوقى، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى، دار الكتاب الجامعى، الطبعة الاولى، القاهرة ١٩٨١، ص٥٥.
(٣) أحمد عزت عبدالكريم تاريخ العرب الحديث والمعاصر ١٩٦٩ ص١٨٢.
(٤) هند اسكندر عمون، المصدر السابق، ص٢٢٨، ٢٣٢.

ويرى أنور عبدالملك - متفقا مع آخرين أن عام ١٨٩٢ هو عام بداية التحرك للحزب الوطنى والحركة الوطنية الجديدة ايذانا بفتح مرحلة تاريخية ثانية لنهضة مصر الوطنية(٢).

لقد ظهر وطنيون مصريون كرسوا حياتهم للدفاع عن قضية الوطن، جاء مصطفى كامل الذى التف حوله المثقفون المصريون، والذى استعان بالخديوى عباس حلمى الثانى، وراهن فى ضرب الوجود الانجليزى فى مصر على التناقض بين انجلترا وفرنسا مستعينا بمعارضة فرنسا للاحتلال ولكن هذه المراهنة انتهت بعقد الوفاق الودى بين الفرنسيين والانجليز(٣).

لقد صمتت بعض المناهج عن الكلام فى الحركة الوطنية فى مواجهة الاحتلال خلال وجوده بينما تجاهلت مناهج أخرى الموضوع برمته، فى حين مست مناهج المدارس فى الفترة التى جاءت فى أعقاب ثورة ١٩١٩ تلك القضايا المصيرية مسا خفيفا أحيانا وشديدا احيانا اخرى لكنها لم تجرؤ على ابراز أساليب المستعمر ونواياه وسياساته على أصولها حتى ١٩٥٢.

فمقرر الثانوى لعام ١٩٢٧ ذكر أن "مصطفى كامل.. اشتهر بصدق الوطنية. وبعد الهمة والجرأة، والفصاحة، وأسس الحزب الوطنى .. ولكن ضعف الحزب على اثر وفاة رئيسه ١٩٠٨ الذى كان فيه الركن الأول.."(٤). ولم يحدد المقرر ما هو خطأ مصطفى كامل

(١) محمد صبرى، المصدر السابق، ص١٨٣.
(٢) أنور عبدالملك، نهضة مصر، ص١٦.
(٣) عبدالرحمن الرافعى، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٩، ص٤١٥.
(٤) محمد صبرى، المصدر السابق، ص٢٣٧.

فى كفاحه الوطنى وبمعنى آخر أنه لم يحدد ان عدم اعتماد مصطفى كامل على قاعدة شعبية ادى الى ضعف حزبه، واعتمد فقط على قدرته الخطابية والصحافية وعلى قوى الصراع المتناقضة حول مصر . ولقد ضعف الحزب الوطنى بوفاة زعيمه، لأن الحزب كان مصطفى، ومصطفى كان الحزب . ولقد تكشف ذلك متأخرا.

وبعد ثورة ١٩٥٢ زال الصمت والتجاهل والخوف فى معالجة الكفاح الوطنى المصرى فى مواجهة الاستعمار الانجليزى فكتاب الصف الثالث الاعدادى الصادر عام ١٩٥٩ يتحدث عن الزعيم الوطنى مصطفى كامل يقول "كان يضم بين جنبيه نفسا نزاعة الى الوطنية، وقد اجتمعت فيه صفات الزعامة، فكان ثابت الايمان، راسخ العقيدة.. فقام فى أواخر القرن ١٩ يناهض الاحتلال ويحاربه، وكثيرا ما خطب فى مصر يستنهض روح مواطنيه، ويظهر معايب الاحتلال وكثيرا ما جال فى عواصم اوربا ينشر الدعوة لمصر.. ويندد بالاستعمار كما فعل بمناسبة حادثة دنشواى حيث نجح فى أن يجسد أمام العالم ظلم الانجليز وخطورة وجودهم فى مصر.."(١).

ولم تخبو نار الوطنية وحركتها بموت مصطفى كامل حيث خلفه فى الكفاح ورئاسة الحزب الوطنى محمد فريد وعنه يقول منهج تاريخ الصف الرابع الاعدادى ١٩٥٩ "كان شديد الاخلاص لمبادىء حزبه كبير العزم على خدمة قضية بلاده، وقد ضحى كثيرا فى هذا السبيل، واضطهد وسجن ورحل الى أوربا مدافعا عن قضية الوطن حتى مات فى "برلين" غريبا عن بلاده فى عام ١٩١٩(٢).

(١) محمد عبدالرحيم، المصدر السابق، الصف الرابع الاعدادى، ١٩٥٩، ص١٧٣، ١٧٤

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى فى العصر الحديث، الصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص١٧١ - ١٧٢.

ان مما يخلد زعامة مصطفى كامل حقا - وهذا ما ذكرته احد المقررات الدراسية الحديثة - انه "دعا المصريين الى الاعتماد على انفسهم فى الكفاح لمقاومة الاحتلال، ولهذا اسس الحزب الوطنى.. ودعا الى نشر التعليم الأهلى فى البلاد، وانشاء جامعة مصرية لتخريج جيل من الشباب المثقف المؤمن بحق بلاده فى حياة حرة كريمة"(١) ولو ان هذا الموقف قد جاء متأخرا فى مسيرة مصطفى كامل وكفاحه الوطنى.

ان مساهمة محمد فريد هو الآخر - وذلك ما لم تدركه المناهج المدرسية .. كانت ليس فقط على المستوى الوطنى والقومى، وانما أيضا على مستوى الكفاح والدور الوطنى للطبقة العاملة، فلقد كان محمد فريد اول من دعا الى ضرورة فتح "مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والكتابة والحساب.. لأنها لا تهذب العامل فقط وانما تزيد وعيه وتعلمه ماله وما عليه.."(٢).

ان الملاحظة التى تتصل برؤيتنا لزعمائنا عامة، والتى تبدو فى ابهى صورها فى تناول الزعيمين الوطنيين الخالدين، مصطفى كامل ومحمد فريد، هى المبالغة فى التركيز على اعمالهما الايجابية، وتخليصهما من السلبيات والشوائب حتى ليبدوان متطهرين، بعيدين عن عالم الواقع، الا ان النظرة التاريخية الممحصة تستلزم منا ان ننزل زعمائنا من العالم الاسطورى والميتافزيقى الذى وضعناهم فيه الى ارض الواقع وجو المتغيرات والمؤثرات المتعددة لكى يقترب اثرهم منا فلا نستبعد على اجيالنا

(١) نفس المصدر، ص١٦٨، ١٧٢.

(٢) عبدالرحمن الرافعى، محمد فريد، رمز الاخلاص والتضحية، النهضة المصرية، ط ٣، القاهرة ١٩٦٢، ص ٣١٩.

أن تحفزهم جهود أجدادهم فى خدمة أوطانهم، وأن يخرج من بينهم مثل هؤلاء الزعماء الذى بامكانهم أن يحملوا اهداف بلادهم وأجيالهم على اكتافهم وان يفنوا فى قضايا مجتمعاتهم.

فمصطفى كامل لم يكن مصيبا حينما لم يعتمد على الشعب بل اعتمد على الدولة العثمانية - وقتما كانت شمسها فى طريقها للغروب - واعتمد على فرنسا فى صراعه مع الاحتلال، واتخذ من الخديوى صديقا ومؤيدا، وتعامل مع قضية الاحتلال كقضية قانونية يجب ان يكسبها امام الاشهاد، وليس من الخطأ استخدام كافة العوامل المؤثرة فى فهم القضايا وفى الصراع الوطنى المباشر، لكن الخطأ كل الخطأ أن تكسب قضية شعب دون حشد هذا الشعب بكل طاقاته وامكاناته المادية والبشرية.

جاءت الحرب العالمية الأولى وفرضت انجلترا على مصر ان تواجه احداث الحرب الكبرى متجردة من كل سلطة وقد خلع خديويها المناوىء عباس حلمى الثانى وحل محله "السلطان حسين كامل" وهو لا يشعر الا بقوة الحراب البريطانية، وتحول مجلس وزرائها الى مجرد هيئة استشارية بل ربما الى صنائع فى ايدى المستشارين البريطانيين، كما أن جيشها قد تم ترحيله الى السودان خشية اندلاع ثورة بفعل الدعاية والنشاطات الالمانية التركية. وكممت الافواه والاقلام نتيجة لفرض الاحكام العرفية ومراقبة الصحف - التى توقف بعضها احتجاجا على حدوث هذه التغييرات وتعطل البعض الآخر نتيجة لسطوه هذه الرقابة - وما بقى منها اصبح لا ينطق الا بما يؤذن لها به، وطوردت فلول الحزب الوطنى، واضطهد زعماؤه الباقون فى مصر واعتقل الكثيرون منهم ونفى بعضهم الى مالطة وأوربا، وحرم على الشباب ممارسة أى

نشاط سياسى واجتماعى واغلق نادى المدارس العليا واوقفت جلسات الجمعية التشريعية وصدر قرار وزارى يقضى بمنع الاجتماعات العامة لاكثر من خمسة اشخاص دون اذن من السلطات(١).

وعن الحرب العظمى الأولى جاء الفصل الثامن بكامله فى كتاب "تاريخ مصر" للثانوى عام ١٩٤٨ وهو فى الواقع ليس ابرازا لعلاقة الحرب بتاريخ مصر خلال هذه الحقبة بل هو توغل لا مبرر له فى تاريخ اوربا المعاصر، واحتلت الحرب والعلاقات الاوروبية فى الكتاب المدرسى ١٨ صفحة، وانتقل الفصل للحديث عن موقف مصر خلال الحرب واثرها عليها فى خمس صفحات، وليس من المعقول ان نكتب مقدمة ١٨ صفحة لموضوع يشغل فقط خمس صفحات. ومن جانب آخر فانه بينما يتحدث الكتاب عن الحرب العالمية الأولى فى ٢٣ صفحة لا يخصص سوى ٧ صفحات عن ثورة الشعب المصرى فى عام ١٩١٩ احتلت الصور فيها صفحتين، فيكون المتبقى فعلا عن الثورة خمس صفحات فقط، وتفسيرى لذلك هو الرغبة فى عدم الاسترسال فى اظهار الدور الثورى الوطنى فى هذا المنحنى التاريخى المصرى الخطير، وهذا الايجاز المخل يمنع الأمة من التمكن فى بناء كيانها التاريخى ووعيتها الوطنى عن طريق عرض التاريخ المصرى على حقيقته لتلاميذ المدارس، أجيال المستقبل. وعليه فانه ليس من المدهش ان يضيع من الخمس صفحات الباقية عن ثورة ١٩١٩ صفحتان جاءت عن هياة سعد زغلول وعدلى يكن، وتبقى للحديث عن دور الشعب صاحب الثورة صفحتان ونصف فقط، لم يحتل الكفاح الشعبى الحقيقى منها سوى نصف صفحة(١).

(١) عبدالخالق لاشين، سعد زغلول ودورة فى السياسة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٤ - ٣٥.

(٢)محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، ١٩٤٨ ص٣٢٨، ٣٤٠.

وتطرق كتاب تاريخ المرحلة الاعدادية لعام ١٩٥٩ للحرب العالمية الأولى فبين كيف عمل الانجليز على تقوية سلطانهم فى مصر، وكيف عزلوا الخديوى عباس حلمى الثانى لموالاته للاتراك، وكيف فرضوا حمايتهم على مصر واعلنوا فصلها عن تركيا، وكيف سخروا المصريين ومواردهم لخدمة اغراضهم الحربية حيث "ساقوا آلاف العمال المصريين الى معسكراتهم، وصادروا الغلال والمؤن ودواب الحمل، وتحمل المصريون هذا العذاب على رجاء ان تنتهى الحرب فيتحقق املهم فى الحرية والاستقلال"(١).

ولما أظهر الانجليز حقيقة نواياهم الاستعمارية وتمسكوا بالاحتلال ونظام الحماية بعد الحرب العالمية الأولى تحركت القوى الوطنية مطالبة بالاستقلال.

كانت الأحوال السيئة التى عانى منها الشعب المصرى على كافة طبقاته وفئاته خاصة الطبقات الفلاحية الصغيرة، والطبقة العاملة والفقيرة، والفئات المثقفة والعاملة، وظلت المناهج المدرسية لتاريخ مصر لا اقول تحرف تاريخ مصر بل اقول تزيفه حتى ما بعد العشرينات، فيقول مقرر الصف السادس الأولى لعام ١٩٣٧ "قامت الحكومة فى عهدى توفيق وعباس الثانى بعدة اصلاحات، اهمها تحسين الادارة فى مصر، بفضل تعيين عدد من الموظفين الانجليز فى جميع وزارات الحكومة وفروعها"(٢)، ولكن كيف يكون ذلك صحيحا بينما نجد ان سعد زغلول عندما اصبح رئيسا لوزراء مصر يندد بالانجليز ولا يجدد عقود عمل الكثيرين من المستشارين

(١) احمد عزت عبدالكريم وآخرون، تاريخ الوطن العربى، القاهرة ١٩٥٩، ص١٣٢.

(٢)محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى،المصدر السابق ص١٠٥

الانجليز؟(١) ولو كان الانجليز قد اصلحوا فلماذا رغب الوطنيون المصريون فى التخلص منهم؟ وبديهى ان الانجليز لم يكونوا راغبين فى اصلاح احوالنا الا فى حدود مصالحهم، ذلك لأنه لو تم الاصلاح النهائى لشئوننا لما اصبح هناك مبرر لاستمرارهم حتى ولو مستشارين.

وفى اطار الخلط التاريخى فى مناهج المدارس المصرية نجد المقرر السابق ذكره يتحدث عن النظام التمثيلى البرلمانى لعهد الاحتلال يقول "تكونت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ وكان لها رئيس تعينه الحكومة، ووكيلان احدهما معين والآخر ينتخبه الأعضاء فيكون بذلك وكيلا عن الشعب فيها، وكان رأى هذه الجمعية استشاريا(٢) ويبدو الخلط من ان المنهج المدرسى اعتبر الجمعية التشريعية نظاما نيابيا شعبيا بينما عدد كبير من أعضائها معينون وكذلك رئيسها، وموضوعات المناقشة فيها تحددها الحكومة، وقرراتها استشارية، كذلك يقال ان فى الجمعية وكيلا للشعب، والسؤال هنا، هل اختار الشعب هذا الوكيل ام اعضاء الجمعية؟ ثم اذا كان معظم اعضاء الجمعية من كبار الملاك الاقطاعيين، وكبار موظفى الدولة فهل هؤلاء هم الشعب ام ممثلو طبقاتهم العليا من المجتمع؟ ومن ثم يصبح من الخطأ اعتبارا هذا الوكيل ممثلا لكل الشعب بكافة فئاته وطبقاته.

---

(١) عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤، ص ٣٩٠.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص ١٠٥.

وحين تقول مناهج التاريخ المدرسى "تولى (حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد) فى ٩ اكتوبر ١٩١٧، وفى اوائل عهده قامت بمصر حركة وطنية قوية بزعامة سعد زغلول باشا، أدت الى قيام ثورة عظيمة سنة ١٩١٩"(١). يتضح أن هناك شىء من الغموض فاذا كان - وكما هو ظاهر من العبارة - السلطان (الملك فيما بعد) فى صف الحركة والثورة، الا أن عوامل قيامها كانت تكمن فى المضار المادية للشعب المصرى، بل وقامت الثورة على اكتاف العمال والفلاحين والطلاب، قبل غيرهم بالرغم من ان قيادتها كانت برجوازية نظرت للثورة من زاوية مصالحها الطبقية.

ولقد شهدت خطط مناهج وزارة المعارف العمومية مراجعة فى السنوات التالية لعام ١٩٣١(٢). فذكر كتاب "معالم تاريخ مصر الحديث" للمرحلة الابتدائية ١٩٤٩ أن هناك عوامل حركت الشعب المصرى وحفزته على القيام بثورته فى اعقاب الحرب العالمية الأولى وذلك عام ١٩١٩ واهم هذه العوامل هى:

١ - اعلان الاحكام العرفية فى مصر بعد قيام الحرب العظمى.
٢ - اخذ الانجليز نحو مليون وربع مليون من المصريين ضد رغبتهم وارسلوهم الى ميدان القتال للمساعدة فى اصلاح الطرق ومد السكك الحديدية وغير ذلك، فمات منهم عدد كبير.
٣ - جمعت السلطة العسكرية أحسن دواب الحمل من الأهالى، وكميات كبيرة من المحصولات الزراعية، واشترتها باثمان بخسة، فتألم الفلاحون.

---

(١) نفس المصدر، ص١١٣.

(٢) خطة مناهج وزارة المعارف العمومية للسنوات مابين ١٩٣١ و ١٩٣٤.

٤ - اعلن "ولسن" رئيس الولايات المتحدة الامريكية ان لكل شعب الحق فى تقرير مصيره.
٥ - قيام زعماء البلاد بالمطالبة بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر.
٦ - القبض على سعد وزملائه الثلاثة، ونفيهم الى مالطة(١).

والملاحظ ان هذا المقرر المدرسى اكثر تعبيرا عن ثورة ١٩١٩ واسبابها وهذا يرجع الى ان كتابته جاءت فى وقت متأخر عام ١٩٤٩ حيث بدأ الصوت الوطنى المسجل فى المناهج والكتب والصحف يعلو فى مواجهة الانجليز خاصة فى الثلاثينات والاربعينات.

ويسجل مقرر دراسى آخر انه "ما ان اعلنت الهدنة حتى بدأت الحركة الوطنية تعلن عن نفسها فذهب فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ثلاثة من الزعماء الوطنيين وهم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمواجهة معتمد انجلترا بالمطالب الوطنية والسماح لهم بالسفر الى لندن لعرض قضية استقلال البلاد.. وفى ٩ مارس ١٩١٩ ارادت السلطة ان تقضى على الحركة قبل ان يستفحل أمرها فقبضت على اربعة من كبار الزعماء وهم سعد زغلول واسماعيل صدقى، ومحمد محمود، وحمد الباسل ونفتهم الى جزيرة مالطة. فما ان ذاع الخبر وتناقله الناس حتى قامت حركة ١٩١٩ فى كل أنحاء البلاد، وكأنه قد نفخ فى الصور فهب الشعب من كل صوب هبة واحدة كانهم كانوا على موعد فهوجمت الجنود الانجليزية فى الطرقات وقطعت خطوط السكة الحديد والتلغرافات وكان من أظهر مميزات هذه الحركات اشتراك جميع الطبقات فيها

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص١١٨.

وتضامن جميع عناصر الأمة المصرية من مسلمين وأقباط ويهود على نصرة مبادىء الثورة، مهما كلفهم ذلك من تضحية"(١) إن الحديث عن ثورة ١٩١٩ جاء فى هذا المقرر اكثر جرأة عن ما سبقه من مقررات، لكنه ظل فى اطار الوصف لا التعليل، ووصف "الثورة" بأنها "حركة ١٩١٩"، فقد ظلت المناهج تتردد فى الافصاح عن الحقائق التاريخية كاملة، لأن ذلك كان يزيد كراهية تلاميذ المدارس للاستعمار ويثيرهم ضده، باعتباره سبب البلاء، وأس التخلف وعلة العطالة لخريجى المدارس العامة والعليا.

ولقد أجادت المقررات المدرسية لتاريخنا الحديث والمعاصر بعد ١٩٥٢ فى ابراز الدور الوطنى عامة ولثورة ١٩١٩ خاصة، وقد كان التناول يتفاوت ما بين الايجاز والتفصيل، ولسوف نرصد هنا المقولات التى تهم موضوعنا والتى لها الدلالة والفائدة التاريخيتين.

يذكر مقرر "التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى" لسنة ١٩٦٠ أنه "لما رأى الانجليز الحركة الثورية المصرية أرادوا إخمادها بنفى سعد وصحبه حيث كانت هذه الحادثة الشرارة التى الهبت نار الثورة الكامنة فى نفوس الشعب المصرى(٢).

ويركز مقرر المستوى الاعدادى لعام ١٩٥٩ على دور الجماهير الشعبية يقول "غضب الشعب لنفى زعمائه، وكان هذا بدء

---

(١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى، المستوى الثانوى، ١٩٣٤، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) ابراهيم نمير سيف الدين، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٠، ص ١٢٦ - ١٢٧.

انفجار القنبلة، اذ انتشرت حركة ثورية شديدة ضد الانجليز.."(١) ولعل في وصف أحداث الثورة بالقنبلة التى انفجرت ينبه كل تائه أو صامت الى حقيقة وخطورة ما وقع فى مصر عام ١٩١٩.

وفى مقرر دراسى آخر يحمل سنة صدور سابقة - ويحمل كثيرا من قسماته عن نفس الموضوع - جاء "وهب الشعب المصرى كله هبة واحدة وكأنهم كانوا على موعد، ولأول مرة خرجت المرأة المصرية فى المظاهرات الوطنية لمشاركة الرجل الكفاح.."(٢) وهذا المقرر يسلط الضوء على دور المرأة المصرية ومشاركتها الجادة فى ثورة ١٩١٩ ذلك الدور الذى اغفلته كثير من المناهج المدرسية خاصة قبل ١٩٥٢.

وجاء فى مقرر آخر انه خلال الثورة حاول الانجليز التفريق بين عنصرى الأمة ولكن "قام علماء الأزهر والقسس بتبادل الزيارات والخطابة فى الأزهر والكنائس محرضين على الثورة ضد الانجليز.."(٣) والمقولة تعكس ليس فقط ان أبناء الأمة المصرية قد اجتمعوا على هدف واحد وهو مواجهة الاحتلال وانما ايضا أن الوضع الذى احتله رجال الدين فى مصر ابان ثورة ١٩١٩ كان مختلفا عن الوضع الذى اعتاده أمثالهم من رجال الدين فى الوقوف فى أحيان كثيرة فى صف الحكام، وأصحاب الجاه والسلطان مهما كانت مشاربهم.

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، الصف الرابع الاعدادى، ١٩٥٩، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى، ١٩٥٩، ص ١٣٢ - ١٣٥..

(٣) عبدالعزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص١٢٢.

وأورد كتاب التاريخ المقرر على الصف الرابع الاعدادى عام ١٩٥٩ ان السلطات البريطانية قد استخدمت فى قمع ثورة ١٩١٩ كل "وسائل البطش من قتل وسجن ونفى، وامكنهم السيطرة على البلاد بعد هذه الثورة فعم جهات القطر هدوء ظاهرى، غير ان الحكومة الانجليزية رأت تهدئة للخواطر ان تطلق سراح الزعماء المعتقلين فى مالطه فى ٧ أبريل ١٩١٩ وسمحوا لهم بالسفر الى باريس لعرض القضية أمام (مؤتمر السلام)(١).

وعلى حين نجد مناهج ما بعد ١٩٥٢ تركز على دور الشعب فى ثورة ١٩١٩ فان مقررات عهد الاحتلال تضع دور الفرد فى المقدمة على ما عداه فمقرر تاريخ المرحلة الابتدائية لسنة ١٩٤٩ يتحدث عن سعد زغلول وكأنه يتحدث عن الثورة ذاتها، ويبدو وكأن سعد زغلول شخص لا يخطىء مطلقا فعن سعد ورد فى المقرر المذكور أنه "بطل" وانه "اشتهر بالذكاء والفصاحة" وانه اتصف "بالامانة وطهارة الذمة" وانه قد "ذاع صيته" و "عين وزيرا للمعارف فاصلح التعليم" وأن الشعب يخلد له "جهاده فى سبيل الاستقلال" و "نفيه وزملائه" ودوره فى "الثورة"(٢) ان سيطرة الخط المثالى فى صياغة التاريخ يجعل التاريخ البشرى تاريخ "أقزام تتحرك بأيدى ابطال عمالقة" هو السبب فى البعد عن العلل الاصلية الفاعلة فى تحريك الشعوب وجعلها تفجر ثوراتها وما الزعماء فى الواقع إلا أكثر الناس تعبيرا عن طموحات كل الناس. لقد كان سعد بطلا ذا دور وطنى غير منكور ولكنه بشر يصيب

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، المصدر السابق، الصف الرابع الاعدادى، ١٩٥٩، ص ١٨٠.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص ١١٢ ـ ١١٥.

ويخطىء ويحب ويكره، والذى يطلع على مذكراته الشخصية يتأكد له ذلك بوضوح.

ان من المدهش حقا ان مقررات التاريخ بعد ١٩٧٣ تعود لنفس المنوال فى اعتبار الاحداث وقائع عفوية، والتعويل على دور الزعماء فى التاريخ ومن هذه المقررات ذلك الصادر عام ١٩٨١ المستوى الاعدادى فقد أغفل دور الشعب المصرى طلابا وعمالا وفلاحين فى المدن والقرى والنجوع لحساب دور الافراد والزعماء خاصة سعد زغلول.(١).

ولقد اعترف اللورد اللنبى فى تقريره عن اسباب ثورة ١٩١٩ "بأن القبض على سعد وزملائه ونفيهم الى مالطه قد وحد صفوف الأمة وجمعها حول سعد والوفد ودفعها الى الثورة.."(٢) بمعنى أن الشعب المصرى قد أشعل الثورة الشاملة ١٩١٩، لكن أسباب الثورة الحقيقية تكمن فى مجمل الظروف الاقتصادية الاجتماعية السياسية المتردية والمترتبة على استمرار الاحتلال البريطانى، أما القبض على سعد وصحبه فقد كانت القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقال، وبمعنى اوضح السبب المباشر للثورة الكامنة فى نفوس الجماهير.

وبخصوص الثورة ذكر "المستر باترسون" فى تقريره المؤرخ بشهر مايو ١٩١٩ "ان من السهل اثارة الفلاح الى درجة الانفجار، ولكن

---

(١) اميل بباوى غالى، المصدر السابق، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة ١٩٦٩، من تقرير مستر باترسون فى مايو ١٩١٩، ص ٢٧٥ ـ ١٧٦.

ثورته سرعان ما تخبو(١)"، والحقيقة أن الشعب المصرى يثور كأى شعب آخر - اذا أحس أن هناك سببا للثورة، وموجبا للتوحد الوطنى، أما مسألة ثورة الفلاح بسرعة وخبو ثورته بسرعة، فان علتها تكمن فى أن الشخصية المصرية قد أثر فى قسماتها كثرة تعرض البلاد للغزو والاحتلال، فأصبح للميول والعواطف دور فاعل فى توجهاتنا السياسية، وبخصوص الفلاح المصرى فان تخلف مستوى وعيه كان دائما فى مقدمة اسباب تراجعه بمجرد ارضائه بكلمة او شغله بفكرة، فكان - ولا يزال - سريع الغليان والذوبان.

انتهت الحرب العظمى - كما سبق ان ذكرنا - واعلن عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وتقدم سعد وزميليه الى المندوب السامى مطالبين بالسفر الى مؤتمر الصلح فى باريس ولم توافق الحكومة البريطانية على السفر بينما كان سعد وصحبه يشكلون الوفد المصرى المزمع سفره مع وفد شكلته الحكومة ولكن السلطات البريطانية وقفت فى وجه كل من هذين التحركين وفرقت بينهما الى حد كبير.

ولما وجد الانجليز من التفاف الشعب اجمالا حول الوفد الذى يتزعمه سعد، ولما احسوا بتحرك جماهيرى واسع قبضوا على سعد وصحبه ونفوهم فكانت الثورة التى شملت البلاد من اقصاها الى اقصاها، وفى مواجهة موجة الغضب والثورة الشعبية افرجت السلطات البريطانية عن الزعماء المنفيين وسمحت لهم بالسفر الى باريس بعد ان اتخذت انجلترا للأمر عدته بحيث لا يجد الوفد المصرى له آذانا صاغية فى اوربا.

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩، المصدر السابق، من تقرير مستر باترسون فى مايو ١٩١٩ ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

وأوفدت انجلترا الى مصر لجنة ملنر التى رفضت الجموع الشعبية مقابلتها ولكنها نجحت فى جر الوفد الى الدخول معها فى مباحثات لم تسفر عن شيء سوى تهدئة الجماهير الثائرة، واخماد الثورة المتقدة.

وخلال هذه الفترة مارس سعد شئون الوفد فى باريس منفردا مما عمق خلافاته مع زملائه، وعندما أدرك الزعيم ان النية متجهة الى تقليد عدلى يكن رئاسة الوزارة قرر تحطيم عدلى والحيلولة دون نواله ذلك الشرف، فأدى إلى أنقسام الوفد، وعرض وحدة الأمة للانهيار، ولعب الانجليز على هذه الانقسامات بغرض البقاء وتهدئة الروح الوطنية(١).

ان مثل هذه الوقائع والأطوار المصيرية فى تاريخ مصر ـ والتى يلزم عرض الاكثر أهمية منها على الاقل ـ صمتت المقررات المدرسية للتاريخ عنها حتى بعد عام ١٩٥٢، كذا إنها لم تتكلم عن النشاط السرى فى العمل الوطنى الذى تمثل فى قيام بعض من الشباب الوطنى من العمال والطلاب بعمليات الاغتيالات السياسية لكبار الضباط من الانجليز، بل ولبعض كبار رجال السلطة من المصريين المتعاونين مع الانجليز، والعمل السرى هو فى الواقع احد الطرق والاساليب التى اصطنعتها القوى الوطنية لمقاومة المحتل بعدما صفيت الثورة تدريجيا ليدخل من اصبحوا زعماءها كسعد وعدلى وغيرهما فى دوامة المفاوضات(٢).

(١) عبدالخالق محمد لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٧٥، ص٥٠١ ـ ٥٠٣.

(٢) عبدالخالق لاشين، مقدمة كتاب الثائر الصامت، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨. ص٥ ـ ٧، زكى البحيرى، السودان تحت الحكم الانجليزى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦، ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ١٩٨٢، الفصل الأول.

وتكشف أحد كتب التاريخ المدرسية المقررة عام ١٩٧٠ عن دور القوى الوطنية السلبى مما عجل باجهاض الثورة - كما سبقت الاشارة - يقول "وقد حققت الثورة مكاسب عديدة.. ولكنها لم تحقق ما كان مرجوا منها.. لأن الاستعمار ممثلا فى الانجليز والاقطاع والرجعية، والسراى، وأعوانها عملوا جميعا على الوقوف فى وجه الثورة ومحاربتها ثم تصفيتها"(١).

ويبين مقرر آخر لعام ١٩٥٩ "ان الحكومة البريطانية تهدئة للشعور الوطنى عملت على حل مؤقت للقضية الوطنية من جانبها وحدها فاصدرت فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تصريحا بان مصر قد اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها إحتفظت بالمسائل الأربع.. لمفاوضات اخرى بين مصر وانجلترا"(٢) وكانت التحفظات هى تأمين مواصلات بريطانيا فى مصر، والدفاع عن مصر ضد اى اعتداء أجنبى، وحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات، وأخيرا السودان(٣).

ومن المتواتر فى معالجات تاريخ مصر الحديث فى مقررات المدارس الكلام عن دور الشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩ - وغيرها - ككتلة واحدة(٤). والواقع انه لم يكن الشعب المصرى متماسكا فى ازمة أو ثورة عامة مؤثرة على مسيرة حياته قدر

(١) عبدالرؤف نصر، وآخر، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى، الصف الثالث الاعدادى ١٩٧٠، ص١٤٥.

(٢) احمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى فى العصر الحديث، الصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص١٣٥.

(٣) السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣، (مجلس وزراء جمهورية مصر) المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص٢٠.

(٤) عبدالعزيز نوار، المصدر السابق، الفصل الثالث بكامله.

تماسكه فى ثورة ١٩١٩، إلا أن الحديث عن الشعب بتلك العمومية فيه إجحاف لحق طبقات وفئات اجتماعية كان لها دور أساسى فى الثورة بينما جنت ثمار الثورة طبقات أخرى لم يكن لها مساهمة فعالة ولا تضحية مباشرة بنفس القدر.

فمما لا جدال فيه أن طلاب المدارس الثانوية والعالية كان دورهم الوطنى جوهريا فى الثورة، كذلك تمثل الحركة العمالية جزءا هاما فى الصراع ضد الاستعمار بل وفى تاريخ مصر المعاصر. وقد ظهرت قوى العمال خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حين ظهرت الشركات الأجنبية، والمشتركة، والوطنية، ولما زادت أعداد العمال كونوا نقاباتهم ودعموها، وقد قام العمال وصغار الفلاحين - بينما تقاعست قوى اجتماعية عن المشاركة - الى جانب الطلاب، بتصدى مباشر وسافر لقوى الاحتلال، ومع ذلك نجد تجاهلا لهذا الدور الخاص فى مجمل الحركة العامة فى مناهج المدارس المصرية(١).

واذا كان لا خلاف على ان الثورة المصرية عام ١٩١٩ هى اكبر حركة جماهيرية وطنية فى تاريخ مصر الحديث فان السؤال الذى يطرح نفسه - والذى لم تجب عليه بشكل قاطع مناهج المدارس التاريخية - هو : لماذا لم تحقق الثورة اهدافها فى ازالة الاحتلال؟ ولماذا استكان الناس بعد تلك الثورة؟ ولماذا لم يتم الاستقلال التام؟

---

(١) رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣ - ١٦.

وفضلا عن عوامل أخرى هامة اشرنا اليها - كالانزلاق فى مفاوضات مع السلطات البريطانية، والصراعات الحزبية المشتطة، والتبارى من أجل الحصول على المناصب الكبرى - فان قصور التمويل المادى والمعنوى للثورة كان أحد عوامل خمودها، فخلال ثورة ١٩١٩ شكا احد موظفى السكة الحديد ان الكثير من الموظفين قد أنفقوا مدخراتهم وقال "اننا قادرون على مواجهة رصاص الانجليز، ولكننا لا نستطيع احتمال الجوع"(١).

لقد المح كتاب الشهادة الاعدادية لسنة ١٩٨٥ الى ان تصريح ٢٨ فبراير لم يصدر الا بعد ان قاطع المصريون البضائع البريطانية(٢)، وهو امر له دلالته الكبيرة وكان الأنسب ان يستطرد الكتاب فى الحديث فى مثل هذه القضايا الهامة التى تتصل بلب الظاهرة الاستعمارية، وهلع الاستعمار من تهديد مصالحه الاقتصادية واستمرار تسويق منتجاته الصناعية.

كذلك ضنت الكتب المدرسية حتى الصادر منها بعد ١٩٥٢ فى الكلام عن اغتيال السردار سيرلى ستاك واثره على الحركة الوطنية فى مصر والسودان، وكيف ان بريطانيا قد استغلت هذا الاغتيال لكى تصفى معظم منجزات ثورة ١٩١٩ السياسية والمتمثلة فى وزارة الوفد والبرلمان الممثل لقوى المصلحة دون الطبقات الفلاحية والعمالية، كذا إمرت بريطانيا ونفذت سحب الجيش المصرى من السودان وقوضت الوجود المصرى فيه وقطعت أحبال العلاقات

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، (رسالة من الجنرال سير أ. هـ اللنبى الى ايرل كيرزون فى ٢٧ ابريل) ص ٣٢٥.

(٢) اميل بباوى غالى، المصدر السابق، طبعة ١٩٨٣، ص ٩٧.

المصرية السودانية التى كانت متنامية، وبذلك انحسرت الحركة الوطنية فى وادى النيل مصره وسودانه لعقد كامل من الزمن، وتخفت النشاطات الوطنية والشعبية بين النوادى، والخلايا السرية(١) وضاعت مساهمات الأحزاب السياسية التى تكونت عقب ثورة ١٩١٩ ما بين تولى الوزارات، وتوزيع المناصب والمفاوضات التى كانت اطرافها الانجليز ومعهم القصر أحيانا، وحزب الوفد أو الاحرار الدستوريين، وتحول تكتل ثررة ١٩١٩ الوطنى الى زمر، وجماعات خلال الثلث قرن التالى تتصارع من اجل مصالحها الخاصة، أى مصالح رجال الاقطاع، وكبار الرأسماليين، واصبحت الصراعات الحزبية والانتخابات الشكلية ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقات الثورية(٢).

لقد يحلو للبعض أن يقول أن مصر شهدت - بعد صور تصريح فبراير، ودستور ١٩٢٣ - ممارسة ديمقراطية حقيقية، وذلك مخالف لواقع تاريخ مصر الفعلى، لأنه لم يكن بالامكان قيام حياة ديمقراطية فى حضور الاستعمار، ثم ان الاحزاب السياسية التى حصرت النشاط السياسى الظاهر فى ملاعبها كانت تمثل قوى الاقطاعية الرجعية والراسمالية الناشئة فى احضان ومشاركة المستعمر الأجنبى، وتلك القوى لم تكن على استعداد لأن تقطع علاقاتها بالاستعمار ولا تحالفها معه، ومن ثم إدت التناقضات

---

(١) والتى كان يقال عنها صحبة الأنس فى السودان.

(٢) زكى البحيرى، المرجع السابق، الفصل الأول. مرسى أحمد إبراهيم، اغتيال السردار السيرلى ستاك وآثاره على الحركة الوطنية فى مصر والسودان حتى ١٩٣٦، ودكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الزقازيق، ١٩٨٦، ص ٢٨٩ - ٢٩٩.

الاجتماعية - والسياسية بالطبع - بصورة محسوسة، بين تلك القوى الارستقراطية والبرجوازية المحدودة العدد فى مواجهة اكثر من ٩٥٪ من السكان المنضوى فى دائرة صغار الفلاحين والعمال زراعيين وصناعيين وصغار الموظفين ولم يكن غريبا فى حضور هذه الأوضاع الاجتماعية المتناقضة ان يعبر التعليم عن الطبقة المالكة والشريكة فى السلطة ومثقفيها وعن الوجود الاستعمارى المتغلغل فى كثير من شئوننا، وأن تتأثر الحياة الثقافية والفكرية بهذا المناخ وأن ينعكس ذلك على خطط التعليم والتربية وعلى مقررات المدارس وبخاصة للتاريخ المصرى باعتباره أساس فى أى مكون ثقافى للنشىء والمجتمع(١).

ومما يؤكد على صدق الرأى القائل بعدم وجود ديمقراطية حقيقية قبل ١٩٥٢ السلوك المضطرب للأحزاب السياسية، وقيام وسقوط الوزارات، وفى هذا الاطار نشرت الديلى اكسبريس تحت عنوان "ملك السكر والسفن ينفق مليونا ليطرد رئيس الوزراء ويشير الخبر الى دور عبود باشا فى قلب وزارة الهلالى فى ٧ يوليو ١٩٥٢ وهو "تآمر أغنى أغنياء مصر ليطرد حكومة الهلالى وكلفته هذه الحملة مليونا من الجنيهات، وقد تعهدت الحكومة الجديدة سرا باطاعته .. والحقيقة ان احتكار عبود السكر هو مصدر كبير للمال وعندما علم ان حكومة الهلالى تفكر فى ارغامه على دفع ضرائب عن ارباحه قرر طردها.."، فهل يظل الادعاء بديمقراطية حقيقية قبل الثورة(٢).

---

(١) سيد ابراهيم الجيار، المرجع السابق، ص١٦١ - ١٦٢، وسعيد اسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الاهالى ١٩٨٤ (رقم ٤)، ص ٩٩ - ١٠٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، الوثائق الملحقة بكتاب ملفات السويس، الاهرام ١٩٨٦، ص٧٣٢.

ومما يؤكد على ان قوى الاقطاع والرأسمالية وأحزابها بما فيها حزب الوفد لم تكن على استعداد لتطوير التعليم ومناهجه لكى يعبر ويخدم مصالح الغالبية العظمى من الشعب المصرى ان حزب الوفد قد رفض إعفاء ابناء الفقراء من مصروفات المدارس، ورفع نسبة الاعفاء منها الى ٢٥٪، وصمم اعضاء الوفد فى البرلمان على بقاء نسبة الاعفاء القديمة ومقدارها ٤٪ فقط من الطلاب فقط، بل واقترح اعضاء الوفد تعليم ابناء الفقراء بعض الحرف لكى يكتسبوا منها بدلا من تعيينهم فى وظائف فى دواوين الحكومة(١) والواقع ان تلك القوى كانت تتحرك فى اطار محدود، حتى ان الاحزاب والقوى السياسية التى تولت السلطة فى وجود الاستعمار لا تختلف عن بعضها الا من حيث درجة التبعية التى يقبلون بها(٢). وحتى حزب الوفد لم يقطع علاقاته بالمستعمر ومن ثم لم يكن رجاله يرون بالعنف والثورة سبيلا لادراك مطالب البلاد(٣). إلا عندما أصبحت المظاهرات ضد الانجليز وأعوانهم تعم البلاد بعد الحرب الثانية.

وفى سلسلة المفاوضات بين مصر بأحزابها السياسية وبريطانيا تم عقد معاهدة عام ١٩٣٦ بين البلدين حيث اقرت بريطانيا أن مصر دولة مستقلةن وبأن الاحتلال البريطانى لمصر قد إنتهى، على ان تبقى قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس وواضح ان ما اعطته بريطانيا باليمين قد اخذته بالشمال، اذ لا ينسجم استقلال مصر مع استمرار احتلال جزء منها . ويتصل

(١) نبيه بيومى عبد الله، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦، دار الطباعة للجامعاتن القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٥٨ - ٢٦٩.

(٢) صلاح عيسى، البرجوازية واسلوب المفاوضة، مطبعة يوم المستشفيات، ط ٢، القاهرة ١٩٨٠، ص٧١.

(٣) فاروق أبو زيد، أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية، مطبعة مدبولى، القاهرة بدون تاريخ، ص ١٤٥ - ١٥٧.

بالمعاهدة ذاتها الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر بمقتضى معاهدة منترو عام ١٩٣٧ وقد استمرت الامتيازات لفترة طويلة كقيد لحركة الشعب المصرى فى بلده لحساب الأجانب، غير ان فترة الانتقال للتخلص منها نهائيا ظلت حتى ١٩٤٩ وخلال اثنى عشر عاما ظل اعتصار دماء الشعب لصالح الأجانب ونشاطاتهم الواسعة. ان مثل هذه الموضوعات الحساسة لم توليها مقررات المدارس المصرية العناية الواجبة ولا حتى فى المستوى الثانوى من التعليم العام.

وعن نفس المعاهدة يقول مقرر الصف السادس الابتدائى لعام ١٩٣٧ أنه "فى أوائل ١٩٣٦ أظهر المصريون والانجليز رغبة فى التفاهم والصداقة وحل المشكلات التى كانت بين البلدين.. وأنتهت المفاوضات بعقد تحالف بين مصر وانجلترا"(١) وليس حقيقى كما هو وارد فى المقرر انه قد "أظهر المصريون والانجليز رغبة فى التفاهم والصداقة وحل المشاكل". فالواقع أن انجلترا كانت قد بدأت تحس بخطورة الموقف فى أوربا واستعداد الالمان لحرب جديدة بتشكيل محور جديد ومن هنا ارادت أن تؤمن وجودها وحركة مواصلاتها فى أخطر منطقة للمواصلات فى العالم وهى مصر عند نشوب حرب قادمة. فلم يكن الأمر رغبة مصر لعقد مفاوضات بقدر ما هو جرها لمفاوضات تخدم المصالح البريطانية.

ويعلق كتاب التاريخ للشهادة الاعدادية لعام ١٩٥٩ على استغلال المعاهدة لصالح المحتل يقول: "استغل الانجليز معاهدة ١٩٣٦ أسوأ استغلال وخاصة ابان الحرب العالمية الثانية.. فسخروا مرافق البلاد ومواردها لخدمة جيوشهم وجيوش حلفائهم. اذ وضعت

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص ١٢٤، ١٢٥.

تحت تصرفهم المطارات والموانى والسكك الحديدية واستولوا على خيرات البلاد فى الوقت الذى عزت فيه أقوات الشعب.."(١).

وبالفعل كانت مصر خلال الحرب الثانية مركزا لادارة وتموين وحركة جيوش انجلترا وحلفائها فى منطقة الشرق الاوسط، وتحملت بلادنا بلا سبب اقسى الظروف الاقتصادية والنفسية، واختلفت الأحزاب السياسية ما بين مؤيد للوقوف الى جانب انجلترا والحلفاء وبين معارض للحلفاء لحساب ألمانيا ودول المحور كرها فى الانجليز. ولما كان الوفد من مؤيدى الانجليز - وهو صاحب أكبر شعبية فى مصر بسبب اسلوبه الديماجوجى - فقد قرروا أن يتولى النحاس زعيم الوفد الوزارة ١٩٤٢ فى فترة الحرب الحرجة فلما تردد الملك حاصر السفير البريطانى قصر عابدين بالدبابات والجيوش البريطانية ودخل الى فاروق عنوة، وطلب منه على الفور أن يحدد موقفه فى قيام وزارة النحاس الوفدية، وحاول فاروق التملص لكن سير مايلز لامبسون أكد على خطورة الموقف فأحس فاروق بالرعب واستدعى النحاس فورا لتشكيل الحكومة(٢). -

وخلال هذا الوقت كانت محاولات الاقتراب من مصر والشرق الاوسط تجرى من جانب الولايات المتحدة الامريكية بطرق متعددة منها على حد اشارة سير مايلز لامبسون فى رسالته لوزير خارجيته "ايدن" بـ "توزيع الحلوى واللبان على الصغار فى الشوارع

(١) احمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربى، الصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، الوثائق الملحقة بكتاب ملفات السويس، وثيقة رقم ١، برقية من مايلز لامبسون بالقاهرة الى الخارجية البريطانية فى ٥ فبراير ١٩٤٢، ص ٦١٧ - ٦١٨.

بواسطة القوات الامريكية"(١). ونددت منشورات الاتجاهات الوطنية التقدمية بالاستعمار الانجليزى القائم والتخطيط الامريكى الزاحف للسياسة المصرية ومحاولة صرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح(٢).

والاتجاهات التقدمية ظهرت مع ظهور تيار يسارى فى مصر فى العقد الثانى من القرن الحالى نتيجة لظهور الاحساس بالصراع الطبقى خاصة بين العمال المتزايدين بسبب قيام مشروعات صناعية بعد انشاء بنك مصر، وكانعكاس لقيام الثورة البلشفية باثارها العالمية ولفشل الاحزاب التقليدية فى انجاز مهام ثورة وطنية ديمقراطية نشطت هذه القوى اليسارية، وقابلها على الجانب الآخر تيارات يمينية متطرفة تمثلت فى جماعات الاخوان المسلمين، او الاتجاه الفاشستى لحزب "مصر الفتاة" واشتد كفاح قوى اليسار واليمين وبدا وضعهما غاية فى الخطورة فى حسابات القوى السياسية فى مصر خلال الأربعينات، وفى حين كان "الأخوان المسلمين" يمكنهم ان يجدوا آذانا صاغية فى الشارع لانهم مسلمون ومتعصبون للاسلام فان قوى اليسار كانت تتحرك فى الخفاء لان وصمة الشيوعية كانت تجعل اليسار بعيدا عن الحوار الحر المباشر فى الشارع السياسى بصرف النظر عن صواب الفكر الاشتراكى أو خطأه، لذلك ظل أتباع هذا الاتجاه فى الخفاء فى شكل خلايا سرية، وتصرفوا على سطح الحركة السياسية من منطلقاتهم الايديولوجية(٣) ولقد اثرت تلك القوى فى توجيه الحركة الوطنية فى مصر فى

(١) نفس المصدر، وثيقة رقم "٥"، ص ٦٢١.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، (٢)، دار الموقف العربي، بدون تاريخ، القاهرة، ص٦ ـ ١٠.

(٣) رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥ ص ٢١٥ ـ ٢٥٩.

الأربعينات وانبثقت ثورة ١٩٥٢ من داخل هذه التجمعات الشعبية غير الرسمية وحملت تناقضاتها(١).

وكانعكاس لنشاطات هذه القوى زادت الحركة الوطنية قوة عقب الحرب العالمية الثانية فقامت المظاهرات والاضرابات العمالية والطلابية ضد المحتل فى المدن والمصانع والجامعات والمدارس، بل فى قرى الريف المصرى، لقد كانت تلك القوى - خاصة قوى اليسار - تهدف ليس فقط الى تحقيق الاستقلال السياسى والجلاء، وانما ايضا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى، وقدم الشباب من طلاب الجامعات ٢٣ قتيلا و ٣١ جريحا فى احدى المظاهرات، مما ازكى شعلة الحماسة الوطنية فى انحاء البلاد(٢). وهذا الحدث الأخير ذكرته احدى المقررات المدرسية الصادرة فى ١٩٧٠.

وبرغم ان الفلاحين فى مصر لم يشكلوا كتلة واحدة متجانسة، وانما بدا التمايز الطبقى بين المجموعات المختلفة من الفلاحين فهناك كبار الملاك وهناك اغنياء الفلاحين ومتوسطيهم وهناك فقراء الفلاحين ومعدميهم(٣)، فان الحديث عنهم فى المقررات المدرسية عن فترة الاربعينات والخمسينات قد قل الى درجة العدم برغم ان لهم مساهمات واضحة فى الحركة الوطنية المصرية، وجاء الكلام عن الفلاحين بصورة اجمالية.

---

(١) على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢، ص٤٦٢ - ٤٦٣.

(٢) عبدالرؤوف نصر، وآخر، المصدر السابق، ص١٦٧ - ١٦٩.

(٣) محمود عبدالفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ت ١٩٧٠، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٥٣.

وفى اطار حركة الفلاحين، اشتكى عام ١٩٥١ فلاحو "كفور نجم" - حيث كان الأمير محمد علي ولى العهد يمتلك ٧٠٠٠ فدان - من ارتفاع الايجارات دون جدوى فعبروا عن احتجاجهم بحرق المحاصيل وماكينات الرى والسواقى.. ورد البوليس على ذلك بحملة ارهابية اقتحم فيها بيوت الفلاحين واعتقل خمسة منهم وقتل زعيمهم عنانى أحمد عواد بعد اعتقاله.

وفى "بهوت" احدى قرى عائلة البدراوى - بمحافظة الدقهلية الآن - اقتحم رجال العائلة بيوت الفلاحين واستولوا على متاعهم سدادا للايجار وضربوهم فتجمع اهل القرية حول قصر البدراوى صاخبين فقتل المالك أحدهم فثارت ثائرتهم وظلوا يضربون القصر بالحجارة واشعلوا النار فى اجران القمح.

وفى قرية (أبو الغيط) كانت الاوقاف تؤجر ارضها للفلاحين ثم قررت ان تطرد ٥٠٠ منهم من الارض لتؤجرها جملة واحدة لصهر وزير التموين فنشبت معركة بين الفلاحين والبوليس قتل فيها ١٢ فلاحا(١) صحيح ان هذه الثورات الفلاحية لم تكن فى مواجهة الاحتلال البريطانى لكنها كانت ضد الاقطاع وسيطرته، وهى فى الواقع ضد الاحتلال أيضا لانه فى وجود الاحتلال استمر استغلال الفلاحين وعقب زواله جاء الاصلاح الزراعى(٢) ليصلح حال صغار الفلاحين. وقد يرى البعض بعدم التعرض لمثل هذا الموضوع فى مناهج التاريخ المدرسى، ولكن من المؤكد ان مناقشته تفسر لماذا جاء قانون الاصلاح الزراعى بعد الثورة؟ ومـــن

---

(١) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص٨٣ - ٨٤.

(٢) سوف نزيد هذا الموضوع تفصيلا فيما بعد، عقب قيام ثورة ١٩٥٢ ونحدد موقف المناهج المدرسية منه.

ثم تسقط دعاوى كثيرة نظرت للقانون كنصوص وأحداث لا كاسباب وجذور وتناقض اجتماعى مدمر لكل المجتمع، فقد اهتزت الارض تحت اقدام الاقطاعيين وكان الخطر من انطلاق قوة جماهير الفلاحين موضع خشية السلطة فى مصر. والاستعمار بل والامبريالية الجديدة الممثلة فى الولايات المتحدة الامريكية التى كانت ترقب هذه الانتفاضات الفلاحية فى حذر شديد لانها رأت فيها ارهاصات ثورة شعبية جامحة يمكن ان تنتهى الى تغييرات اجتماعية جذرية تتناقض مع الامبريالية والتطور الرأسمالى وتلتقى مع التوجهات الاشتراكية فى النهاية(١).

وطبيعى ان اى تحرك فى الفكر السياسى القومى، واية أيجابية فى الحركة الوطنية المصرية كان يعقبها ويترتب عليها موقف تراجع من جانب طبقة الملاك او الاعيان واتخاذ موقف مضاد للموقف الوطنى، وخلال الاربعينات كانت مصر تموج بالثورة وكانت البرجوازية تمثل الجناح الأقوى فى الحركة السياسية ولكنها كانت عاجزة عن ان تقدم فكرا مثمرا او قادرا على الاخصاب، فى الوقت الذى كانت فيه المشكلات الاجتماعية تدفع الى تفجر العمل الثورى بصورة مثيرة حتى جنحت العناصر الاصلاحية ذاتها الى التذمر والى المناداة بالتغيير(٢).

وخلال تلك الفترة من نهاية الأربعينات وبدايات الخمسينات كانت حركة المد الثورى على اشدها كانعكاس للأوضاع

(١) نفس المرجع، ص ٨٣، ٨٤.

(٢) يونان لبيب، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ الانجلو المصرية، ١٩٧٠، ص ٢٠ - ٢١، ورفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص ١٩٧ - ٢٢٤.

الاقتصادية، مما اضطر بعض حكومات ما قبل ١٩٥٢ الى طرح مشروعات هامة لاصلاح أحوال الرى والزراعة والصحة والتعليم والصحافة وغيرها، ولكن فساد أداة الحكم كان عائقا حال دون المضى فى تنفيذ مشروعات الاصلاح المقترحة، فقد كانت كل وزارة تأتى لتمسخ تخطيط ما سبقها من الوزارات وتبدأ فى دراسة معظم القضايا من جديد. وخلال هذا الوقت كان الملك فاروق يزداد طغيانا وسطوة وإسرافا، ويدوس على القوانين، ويهدد الكرامات "ويجعل من مصر امثولة السوء وبصقة كريهة فى فم الزمن.."(١).

- واذا كانت تلك أحوال مصر وظروفها فى هذا الوقت والمنحنى الخطير من تاريخها فماذا كان موقف مناهج التاريخ المدرسى منها؟

ان مقرر عام ١٩٤٨ للسنة الرابعة الثانوية يتوقف فى معالجاته التاريخية قبل تولى فاروق العرش ويتجاهل فترة حكم هذا الملك بالرغم من انه كان قد مر على تولية السلطة اكثر من عشر سنوات ولم تكن تلك عادة مقررات التاريخ المدرسى، لقد اراد المقرر ان يبقى على فاروق بعيدا نقيا فى الوقت الذى أظهر والده فى صورة الملاك الطاهر الخدوم، والذى لم يخطىء بل ان حياته اصلاح فى اصلاح(٢).

وفى هذا المعنى من الصعوبة بمكان قبول ما ورد فى نفس المقرر من ان الملك فؤاد "لم يأل جهدا فى العمل على

---

(١) محمد التابعى، مصر ما قبل الثورة، من اسرار السياسة والسياسة، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨، ص٥، ٦.

(٢) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، السنة الرابعة الثانوية، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٤٨، راجع الكتاب.

تحسين حالة بلاده وشعبه"(١)، ان فى القول تملق للملك الحاكم، والعبارة نفسها تحمل معنى الاستبداد فى القول "شعبه" لمجرد أن يكون الشعب المصرى شعب الملك، أو اشبه بالملكية الخاصة التى يخصه تقدمها او تخلفها.

وبينما كانت الزراعة وهى المحور الاساسى للاقتصاد المصرى تعيش جوا من التأزم - فالقطن المحصول الرئيسى الذى كان مصدر اثراء غير محدود للمستعمرين الانجليز ومصدر اثراء لكبار الملاك اصبح عبئا غير محدود على غالبية الفلاحين المصريين لزيادة تكاليفه وقلة اسعاره(٢) - تكتب احد المقررات المدرسية الصادرة فى عام ١٩٤٩ ما نصه "لقد اهتمت وزارة الزراعة بتحسين حال الفلاح، وأرضه ومحصولاته ومواشيه ودواجنه"(٣).

لقد اهتمت المناهج المدرسية بالتصريحات الرسمية والدعايات الحكومية قبل ١٩٥٢، ولم تعالج الاشكاليات والقضايا الاساسية فى تاريخ بلادنا التى كانت تعانى معاناة جعلتها حبلى بتراكمات سياسات حكمها ذلك الحبل الذى أوشك ان يؤدى الى مخاض الولادة الطبيعية للثورة التى كان من المحتمل ان تغير أحوالنا وتحقق طموحات غالبية شعبنا.

---

١) نفس المصدر، ص٣٢٦.

(٢) رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية، ص ٢٣ - ٢٨.

(٣) محمد عبدالرحيم، ومصطفى فهمى الدقميرى، المصدر السابق، ص ١٣١.

الفصل السادس

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

فى مناهج التاريخ المدرسى

ان فشل القوى المتحكمة فى معظم المعطيات المادية والاتجاهات السياسية لمصر والممثلة فى الأحزاب السياسية واعضائها وزعامتها فى انجاز مهام التحول الوطنى الديمقراطى ادى إلى أن كثيرا من الجماهير الشعبية المصرية قد اعطتها ظهرها وسحبت الثقة منها وراحت تبحث لها عن حل حقيقى من خلال مؤسساتها الشعبية، وبينما بدأت تتخلق فى هذا الظرف بذور ثورة مصرية شعبية فى رحم مجتمعنا استولى تنظيم الضباط الاحرار على السلطة.

ان هذه الفترة لم تشهد عدم تمكن- الاحزاب البرجوازية من التصدى لتحالف الاستعمار والاقطاع فقط، بل شهدت انقساما لطليعة الطبقة العاملة - الحركة الشيوعية المصرية - وعزلتها عن القاعدة العريضة من الفلاحين والعمال مما أعاق تحقيق أهدافها فى انجاز ثورة شعبية فى طور من أطوار تشكلها. كذلك لم يحقق تنظيم الاخوان المسلمين اهدافه فى الاستيلاء على السلطة.

ولقد جسد تنظيم الضباط الأحرار ائتلافا بين اتجاهات سياسية متباينة تنتمى لمختلف التيارات السياسية العاملة فى صفوف الحركة الوطنية الظاهرة والخفية، كتلة كبيرة ذات اتجاه برجوازى، عناصر ماركسية، وقوى على صلة بالوفد، وقوة رابعة منتمية الى جماعات الاخوان المسلمين.

وكان هدف تنظيم الضباط الاحرار الاستيلاء على السلطة واسقاط الملكية، ولما كان اعضاء التنظيم من الضباط حديثى السن فقد اختاروا اللواء محمد نجيب بصفته رتبة عسكرية كبيرة على رأس التنظيم خاصة لما يتصف به من النزاهة والشجاعة والوطنية وكان

وكان ضمن رجال تنظيم الضباط الأحرار يوسف صديق صاحب الفضل الأول فى الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة، كما كان من الضباط الأحرار عبدالحكيم عامر وزكريا محى الدين وخالد محى الدين، وانور السادات، وصلاح سالم وجمال سالم، وحسين الشافعى، وعبداللطيف البغدادى، أما جمال عبدالناصر فقد كان زعيم التنظيم ومحرك الاحداث فى يوليو ١٩٥٢(١).

وبعد الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة قدم محمد نجيب خطاب التنازل عن العرش جاء فيه "من الفريق اركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجش ورجاله الى جلالة الملك انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم .وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى اصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته او ماله او كرامته، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى اصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع "الى أن قال فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب ان اطلب من جلالتكم التنازل عن العرش.. ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم (٢٦ يوليو ١٩٥٢)(٢).

ويتصل بقيام تنظيم الضباط الاحرار بالاستيلاء على السلطة فى مصر سؤال هام خلاصته ما هو توصيف احداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ هل هى ثورة ام انقلاب؟.

(١) حمدى لطفى، عن ثورة ١٩٥٢، كتاب الهلال، يوليو ١٩٧٧، ص. ١١٠ ـ ١٢٥.

(٢) احمد بهاء الدين، فاروق. ملكا ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، دار روزاليوسف، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٤٨.

ومن المقطوع به ان ما حدث كان انقلابا عسكريا، لكن هذا الانقلاب اكتسفيما بعد متغيرات ثورية اقتصادية واجتماعية وبالتالى ابعادا شعبية فاصبح حدثا ثوريا، ولقد أكد محمد نجيب ان ما حدث كان انقلابا اذ يقول ما نصه "ان تحركنا ليلة ٢٣ يوليو والاستيلاء على مبنى القيادة كان فى عرفنا جميعا انقلابا." وانتهى فى تحليله الى ان ما احدثه الانقلاب من المتغيرات حوله الى ثورة(١).

واختلفت الآراء فى تحليل ثورة ١٩٥٢، ففى حين وصف بعض الراديكاليين الثورة بانها معادية للشعب وتهدف الى خدمة رأسمالية الدولة الاحتكارية فان الاتجاه اليمينى فى الحركة الشيوعية المصرية قد بالغ فى الطاقات الثورية للقيادة البرجوازية لثورة يوليو الى حد اسباغ صفة الاجراءات الاشتراكية على تلك الثورة.

ومن المرجح ان اجراءاتها لم تخرج عن إطار الاجراءات الديمقراطية خاصة وانها لم تحدث تغييرا كاملا فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الانتاجية فى المدينة او الريف.

وخلال مسيرة الثورة قامت قيادة تنظيم الضباط الأحرار البرجوازية الأصل بتصفية عناصر الاخوان المسلمين والماركسيين وانتقلت عملية الاستقطاب الى صفوف البرجوازية، فشهدت قيادة الثورة المزيد من التصفيات والانسلاخات المتوالية عبر تطور الصراع الوطنى والاجتماعى وتحت تاثير المتغيرات المحلية والدولية.

(١) محمد نجيب، مذكرات، المصدر السابق، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

ولقد تبنت قوى الثورة برامج اصلاحية، وانجاز اهداف إجتماعية ولسوف ينصب حديثنا عن الثورة وانجازاتها ومضمونها فى المناهج المدرسية المصرية خلال تاريخ مصر من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠، لأن أهداف الثورة حتى بالشكل الذى كانت عليه توقفت عن الاستمرار بعد هذا التاريخ (١٩٧١) الى حد أنه من الواضح أن الفترة الزمنية التالية لعام ١٩٧٠ تدخل فى حقبة زمنية مختلفة عن ما قبلها نهائيا بل وتتناقض معها تناقضا يكاد يكون كليا.

ومن الجدير بالذكر بداية أن المقررات التاريخية المدرسية .قد تحدثت عن ثورة يوليو باسلوب مشبع بالوطنية الجامحة، والغوغائية احيانا وذلك مردوده للاحساس بالاستقلال والحرية بعد طول انتظار، ولقد واجهت مقررات تاريخ مصر الحديث والمعاصر تزييف تاريخ ما قبل ١٩٥٢ بانحراف جديد، فقد كانت مناهج التاريخ قبل الثورة منحازة لمصالح المحتل ومتعصبة للطبقات الحاكمة والرجعية، وكان رد الفعل فى مناهج ما بعد الثورة مزيد من الانحياز للثورة والقائمين بها ومزيد من نقد الفترة السابقة دون مراعاة الظروف الموضوعية. بل حدث تجاهل كامل لدور محمد نجيب فى مسيرة احداث الثورة.

ان سوء الفهم وانعدام الموضوعية أحيانا فى معالجات تاريخ قبل ١٩٥٢ لا يعنى ان ما قبل ١٩٥٢ كان احسن مما بعدها بالعكس فانه كان غاية فى السوء، الا ان تناول هذه الفترة قد امتلأ بالمرارة، وسوء النية مما قلل من حيدته، ويرجع الأمر فيما الى ان ديماجوجية السياسة قد انتقلت الى العلم خاصة فى التاريخ

والسياسية، وهذا مرجعه الى اللاتاريخية وانعدام الموضوعية(١). ولقد اعتمد القائمون على الثورة على الكلام الأعلامى دون التنفيذ فى بعض الأحيان مثل "سنهزم اسرائيل" و "سنحطم الاستعمار"، ان عدم المشاركة الشعبية فى قرارات الوطن المصيرية، ومعاناة نظام يوليو من الحصار الاقتصادى والاعلامى، وسوء الادارة، وتربص القوى الداخلية والخارجية خاصة القوى الامبريالية المتمثلة فى الولايات المتحدة واسرائيل ومن ارتبطت مصالحه بهما هو الذى أدى الى ضرب نظام ٢٣ يوليو تلك الضربة المدوية عام ١٩٦٧ ولو أن مناوراتهما من اجل اسقاط هذا النظام الوطنى المستقل لم تتوقف.

لقد اعادت المقررات المدرسية للتاريخ بعد الثورة طرح معظم قضايا تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وقد ناقشنا ذلك فى موضوعه سابقا، وبديهى ان موضوع الثورة ذاته كان أهم موضوعات التاريخ المعاصر.

ولقد وضع طه حسين وآخرون كتاب قومى فى عام ١٩٥٥ كان مخصصا للثانوية العامة عنوانه "فصول مختارة من كتب التاريخ من اواسط القرن السابع عشر الى العصر الحديث"، وقد وضع الكتاب فى اطار فضفاض بدأ برحلة ابن بطوطه، فالغزو المغولى، فالحكم المملوكى فالعثمانى، فالحملة الفرنسية فعصر محمد على فالتدخل الأجنبى فالثورة العرابية، فالاحتلال الانجليزى، فثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والكتاب ليس مؤلفا انما هو عبارة عن مختارات اخذها واضعوه من كتب التاريخ والكتب العامة.

---

(١) راجع منهج المرحلة الاعدادية لسنة ١٩٦٠، ابراهيم نمير سيف الدين وآخرين المعنون، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى. وكتاب الصف الثالث الاعدادى لمؤلفه محمد الهادى عفيفى وآخرين، الوطن العربى وعلاقاته الخارجية، عام ١٩٦٣.

وفى هذا الكتاب جاء الكلام عن الثورة من كتاب فلسفة الثورة الذى وضعه جمال عبدالناصر وفيه يقول "ان ثورة يوليو هى تحقيق للأمل الذى راود شعب مصر منذ بدأ فى العصر الحديث يفكر ان يكون حكمه بايدى ابنائه، وفى ان تكون له نفسه الكلمة فى مصيره" وتطرق الكتاب فى الاقتباس الى أسباب الثورة فاشار الى ان الهزيمة التى منيت بها الجيوش العربية - خاصة المصرية - فى حرب فلسطين وما يرتبط بها من الأسلحة الفاسدة التى سلح بها الجيش المصرى بأمر الملك هى التى حركت الجيش المصرى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢(١).

وأبدى كتاب "تاريخ الاقليم المصرى الحديث" للصف الرابع الاعدادى لمؤلفه محمد عبدالرحيم سنة ١٩٥٩ إعجابا بالثورة وانجازاتها وكفاحها الوطنى فذكر المقرر اسباب قيام الثورة والظروف الدولية المحيطة بها فى ٣٣ صفحة ثم تطرق الجدل الى اوضاع مصر قبل ١٩٥٢ فاشار الى فشل المفاوضات المصرية البريطانية واستمرار الملكية الفاسدة، وعدم تمكن الأحزاب القائمة، واشكال الممارسة النيابية، والحكومات الناتجة عنها من تحقيق الآمال الوطنية فجاء فى المقرر المدرسى أن "الأصل فى ظهور الأحزاب قيامها على مبادىء خاصة للوصول الى أهداف واضحة فى الاصلاح الداخلى والسياسة العامة، ووضع برامج مفصلة لذلك. ولكن للأسف تفرعت معظم الأحزاب المنحلة عن (الوفد المصرى) الذى

(١) طه حسين، عبد السلام هارون، على البجاوى، ابراهيم الابيارى، فصول مختارة من كتب التاريخ من اواسط القرن السابع الى العصر الحديث، الجزء الثالث، للسنة الثالثة الثانوية، وزارة التربية والتعليم ٥٤ - ١٩٥٥، الفصل الخاص بثورة ٢٣ يوليو.

قام فى اول أمره يمثل الشعب كله، ويدافع عن مصالحه واستقلاله، وحدث هذا اثر خلافات شخصية، واصبح الهدف الأول لكل حزب الوصول الى كراسى الحكم، فأعماها هذا عن القيام بواجبها الصلى فجاملت الاستعمار وتملقت القصر، وأصبحت بمضى الزمن خاضعة لرغباته ومحققة لنزواته، ولو كان ضد الدستور او على حساب الشعب.." لقد تحركت قوة الجيش لانجاز مهام ثورة ١٩٥٢(١).

وعن نفس القضية جاء فى كتاب التاريخ للصف السادس الابتدائى لسنة ١٩٦٠ مقولة نصها "تخلصت ثورة الضباط الأحرار من الملك الطاغية"(٢). والعبارة تدين بشكل قطعى النظام الملكى قبل الثورة.؟

ورصد نفس المقرر أهداف الثورة وهى:

١ - التخلص من الاستعمار وأعوانه.
٢ - القضاء على الاقطاع.
٣ - التخلص من سيطرة اصحاب رأس المال على الحكم.
٤ - اقامة عدالة اجتماعية.
٥ - إنشاء جيش وطنى قوى سليم.
٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وينتقل كتاب تاريخ الصف السادس لسنة ١٩٦٠ لمعالجة التطورات الاقتصادية فقد تم اعلان قانون الاصلاح الزراعى فى

(١) محمد عبدالرحيم، المصدر السابق، وزارة التربية والتعليم، الصف الرابع الاعدادى ٩٥٩، ص٢١٥ - ٢٤٧.

(٢) ابراهيم نمير سيف الدين، وآخرون، المصدر السابق، ص ١٣٢ - ١٤٥.

مواجهة الملكيات الكبيرة والظلم الاجتماعى، وسيطرة الأسرة المالكة ومن والاها، ويسجل المقرر انه قد تم نزع ملكية آلاف الأفدنة من الاسرة المالكة بعد تحديد الحد الأقصى لملكية الفرد بـ ٢٠٠ فدان، و ٣٠٠ فدان للأسرة كاملة، ولقد أعادت الحكومة توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار المزارعين فانتفع من هذا القانون نحو ١٧٠ر٠٠٠ اسرة فلاحية مما ساعد على رفع مستوى المزارعين، وتطرق الكتاب فى تحليله الى ما انجزته الثورة من مشروعات ساعدت على زيادة الرقعة الزراعية(١).

ويخصوص صدور قانون الاصلاح الزراعى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ابدت الكاتبة البريطانية "دورين وارنير" دهشتها وتحاول ايجاد تفسير للضجة التى اثارها قانون الاصلاح الزراعى سياسيا فقط، فان كتابا مصريين قد فسروا أهمية القانون بأنه استمرار للنضال من أجل تثبيت حقوق الملكية التى ناضل من أجلها الفلاح المصرى منذ القرن التاسع عشر، وأبدوا هم الآخرون تعجبهم لاعتراض عدد كبير من كبار الملاك فى مصر على القانون بالرغم من ان نظام الاصلاح الزراعى قد اصبح مبدأ أخذت به دول كثيرة بلغت ٩٢ دولة من بينها دول عريقة فى الديمقراطية كالدنمارك، وفنلندا وايطاليا، ويصل هؤلاء الكتاب الى نتيجة ان نظام الاصلاح الزراعى المصرى عادل فى أنظمته وأحكامه، ليس للمستفيدين منه فحسب بل لكبار الملاك أيضا. "حيث ان هذا القانون قد جنب مصر ويلات صراع طبقى حاد يمكن ان يسفر عن حلول عنيفة"(٢).

(١) نفس المصدر، ص١٤٥ - ١٥٩.

(٢) فتحى عبدالفتاح، القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ٥٢ - ١٩٧٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥. ص١٤، ١٥، ١٧.

ولعل بعض من عارضوا الثورة جملة وتفصيلا سواء الذين أضيروا من اثر قوانينها أو الذين تأثروا بالدعاية الحديثة او الذين اختلفوا أيديولوجيا مع توجهاتها، هؤلاء أو بعضهم قد وصموا مشروعات الثورة ومنها الزراعية بالفشل، ولكن الواقع القائم يقطع بان تلك المشروعات الزراعية وغيرها لا زالت تكون العمود الفقرى للاقتصاد المصرى، رغم ان التوجهات الرسمية الجديدة تحاول تصفية هذه المشروعات كمحاولة منها لاثبات فشل اجراءات ثورة يوليو ١٩٥٢.

ان كثيرا من هذه الاحداث التاريخية سجلتها مناهج التاريخ المدرسى حتى جرى تغيير كامل لهذه المقررات خاصة فيما يتصل بالقضايا المحورية المعاصرة، فقد أشار مقرر الصف السادس الابتدائى لعام ١٩٦٠ الى ما انجزته الثورة من التقدم الصناعى، وكهربة خزان اسوان، وانشاء مصنع الحديد والصلب بحلوان، وانشاء مصنع للسماد، ومصانع تكرير البترول وادخلت صناعات جديدة كالورق، و "كاوتش" العربات، والادوات الكهربائية(١).

وعن الاصلاحات الاجتماعية جاء بنفس المقرر ان الثورة "الغت الالقاب والرتب المدنية، حتى تشيع المساواه بين الناس.." وفى التعليم "تم تغيير اسم وزارة المعارف العمومية الى وزارة التربية والتعليم، فأصبحت رسالتها تكوين المواطن الصالح.." كذلك تم "إنشاء المدارس فى مختف انحاء الاقليم المصرى.."(٢).

---

(١) ابراهيم نمير سيف الدين، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٢) نفس المصدر، ص١٤٤ ـ ١٤٥.

وعن مساهمات الثورة الرائدة الأخرى، تعرض مقرر الشهادة الاعدادية للتاريخ الصادر عام ١٩٥٩ للدور الوطني للثورة ضد الاستعمار، فذكر انه بعد جلاء آخر جندى بريطانى عن ارضنا سنة ١٩٥٦ دعا الاستعمار لانشاء حلف يسيطر هو عليه للدفاع عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتى وهو حلف بغداد، ولقد نددت حكومة الثورة بالحلف حتى سقط عمليا، وبدأت القوى الغربية تحيك الحيل ضد مصر، وظهر ان هناك خطرا منتظرا وكان يجب اعداد جيش وطنى لمواجهة مخاطر الاستعمار والصهيونية واراد عبدالناصر تزويد الجيش بالسلاح من انجلترا أو الولايات المتحدة ـ وهذا يؤكد حسن النية فى سياسة حكومة الثورة تجاه الغرب ـ فرفضتا الا اذا قبلنا الدخول فى أحلافهما العسكرية، فاتجهت الحكومة الى الكتلة الشرقية خاصة الاتحاد السوفيتى الذى زود مصر بكل حاجاتها من السلاح(١).

ان صفقة الاسلحة السوفيتية هذه قال عنها "دالاس" وزير الخارجية الامريكيى انها تعتبر"أخطر اجراء منذ قيام حرب فيتنام" ذلك لأنها ـ على حد قوله ـ اضرت بالمصالح الامريكية فى مصر والشرق الاوسط لفترة طويلة تالية، واعتبر هذه الصفقة بعض المحللين السياسيين أنها صفقة التبعية للاتحاد السوفيتى، اما جمال عبدالناصر ذاته فقد قال عن هذه الصفقة "ان هذه الاتفاقية التجارية التى وقعناها بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحا للنفوذ الروسى ولا للنفوذ الأجنبى ولكنها تعتبر قضاء على النفوذ الطويل الذى تحكم فينا وسيطر علينا.."(٢) وهذه حقيقة فقد ارادت الولايـــات المتحــدة

(١) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ ـ ١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٨٠ ت ٢٨٢.

(٢) أحمد حمروش، مجتمع جمال عبدالناصر، (٣) بدون تاريخ، ص ٦٤.

والغرب ان تستمر تبعيتنا لهم ولو على حساب استقلالنا وامننا.

كانت حكومة الثورة جادة - بالطبع - فى اجراء تطورات اقتصادية كبرى فى مصر، فرأت ضرورة انشاء السد العالى، ولكن البنك الدولى للانشاء والتعمير رفض مساعدتنا بالقروض بايعاز من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا فكان لا بد من الاعتماد على اقتصاد مصر "فأعلن عبد الناصر تاميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، حيث عادت القناة بخيراتها الى الشعب الذى حفرها وثارت ثائرة انجلترا وفرنسا وتوالت التهديدات بلا جدوى، فجربت الدولتان مؤامراتهما مع اسرائيل بالهجوم الثلاثى فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦، وضربت المدن المصرية بواسطة طائرات انجلترا وفرنسا، ومنذ فجر شهر نوفمبر تركزت المعركة على ميناء بورسعيد، وقاتل شعب بورسعيد كما قاتل الجيش والشعب المصريين ووقف العرب يؤيدون مصر فى نضالها، ووقف الى جانب مصر الدول الحرة والمحبة للسلام، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وقف اطلاق النار وسحب القوات المعتدية ورغم تلكؤ الدول الثلاث إلا انها اضطرت الى الانسحاب وانتهت هذه المؤامرة الاستعمارية الحقيرة بهزيمة الدول الاستعمارية" وهذا ما ذكرته احدى المناهج المدرسية لتاريخ مصر فى عهد الثورة(١).

والحقيقة ان بناء السد العالى لم يكن مجرد اقامة سد ضخم، بل ان بناءه يمثل احد نقاط الصدام بين مصالح الشعب المصرى الراغب فى انجاز مشروعه كبداية لتطوير الزراعة وتوسعها وخلق حركة صناعية متقدمة وحديثة وبين المصالح الاستعمارية

(١) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ الوطن العربي، الصف الثالث الاعدادى، ١٩٥٩، ص ١٩٠ - ١٩٣.

الراغبة فى إعاقة مسيرة التقدم، والعاملة على تكريس التخلف، وسيادة التبعية. فقد وعدت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا اول الأمر بمساعدة مصر فى بناء السد ولكنها اشترطت على مصر بيع استقلالها، وتخليها عن القضية الفلسطينية، ولما رفضت مصر وتوجه عبدالناصر الى الكتلة الشرقية ولبت رغبته فى المساعدة فى بناء السد العالى قامت الدنيا ولم تقعد حتى وقعت حرب ١٩٥٦ وانتهت الى ما انتهت اليه(١).

لقد اعتبر البعض ان ما جاء فى المقررات المدرسية عن الفترة المنحصرة بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ خاصة ما يتصل بالصراع ضد الاستعمار كان مبالغا فيه وحمل هؤلاء حكومة الثورة مغبة ما وقع من احداث أضرت ببلادنا وخاصة حرب ١٩٥٦ وما تلاها من موقف الغرب المعادى لنا ، وكأن المواقف الوطنية والقومية فى تاريخ الشعب خطأ لا يجب تكراره وكأن مواجهة الامبريالية واسرائيل قد نبع من العدم ، وهذا دفعنا الى ايراد احد الوثائق الأمريكية الخطيرة التى تؤكد على ان التوجهات المصرية خلال هذه الفترة لم تكن عشوائية ولا خاطئة، وان حيل السياسة البريطانية والأمريكية ضد مصر والأمة العربية كانت دائبة فى تآمرها خوفا من ان يقوى العرب او يتوحدوا مما يجعل مصالح الغرب واسرائيل فى خطر ، لقد أرادوا استخدام بعض الأنظمة العربية الرجعية لضرب الحكومات الثورية لكى تبقى الأمة العربية مفككة. والوثيقة التى نوردها عبارة عن نص لتقرير بعثت به محطة وكالة المخابرات المركزية الامريكية فى لندن الى رئاستها فى

(١) فيليب جلاب، هل نهدم السد العالى، كتاب الأهالى السادس، مطبعة اخوان مورافتلى، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٧ ـ ٤٤.

واشنطون فى ربيع سنة ١٩٥٦ قبيل وقوع العدوان الثلاثى على مصر، وعقب أحد اجتماعات التنسيق للعمل ضد مصر بين المخابرات المركزية الامريكية والمخابرات البريطانية، ويأتى كلام الوثيقة على لسان كاتب تقرير المخابرات المركزية الامريكية حيث يقول: "لقد وجدنا المخابرات البريطانية فى جولة اجتماعاتنا الأخيرة اكثر حزما وتصميما على العمل المباشر. وفيما يلى انطباعاتنا عن خطة الحكومة البريطانية..

(أ) المرحلة الأولى: إحداث تغيير كامل فى حكومة سوريا، وتعتقد المخابرات البريطانية أنها تستطيع ان تقوم بهذه العملية وحدها، لكنها ستلجأ عند الاقتضاء الى العمل المشترك مع العراق وتركيا، واحتمالا مع اسرائيل.. كذلك أشير الى (النقطة الرابعة) باعتبارها نوعا من النشاط محل نظر. وخير ما يمكننا ان نتكهن به هو أن الحكومة البريطانية تنظر فى استخدام بعض او كل المخططات التالية: استخدام الأموال العراقية لمساندة الأحزاب السياسية الموالية للعراق والرد على الحملات الصحفية السعودية المصرية، والمساندة النشطة للجهود المبذولة لقسمة صفوف الحزب الجمهورى السورى من خلال حزب البعث السورى، واثارة الاضطرابات القبلية فى الجزيرة، واثارة تركيا واسرائيل للاضطرابات على الحدود مما يقتضى مساعدة العراق لاعادة الاستقرار لسوريا واستخدام الحزب القومى السورى للتسلل من لبنان، وتسلم المخابرات البريطانية بان تولية حكومة مصرية جديدة تتوقف على السيطرة على رد الفعل السعودى وأن الحكومة البريطانية تأمل فى مساندة حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

(ب) المرحلة الثانية: تود المخابرات البريطانية مناقشة المخابرات المركزية الامريكية فى العمل السياسى، واعتقد ان المخابرات

المخابرات البريطانية مستعدة لبذل الجهود لاستغلال الانقسامات فى الأسرة المالكة السعودية واحتمال استغلال موقعهم فى الامارات المتصالحة للتعجيل بسقوط سعود..

(ج) المرحلة الثالثة: سيتم الاضطلاع بها توقعا لرد فعل مصرى عنيف تجاه المرحلتين الأولى والثانية. وقد خرجنا بانطباع هو ان نطاق الاجراءات البريطانية سيتناسب تناسبا مباشرا مع رد الفعل المصرى. ويتراوح هذا من فرض العقوبات المحسوبة لعزل ناصر الى استخدام القوات البريطانية والاسرائيلية على حد سواء لاسقاط الحكومة المصرية.."(١) ولا شك ان الوثيقة تنطق بالحقائق وحدها دون حاجة الى شرح أو تحليل، أوردناها لكى تكون حكما على صدق الاتجاهات السياسية وردود الأفعال المصرية فى الخمسينات.

ولقد وقع العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، فى وقت لم تكن الظروف الدولية مواتية له، حيث كانت شمس الاستعمار التقليدى مسرعة نحو الغروب، وكانت القوتان العظميان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى تقفان ضد التدخل العسكرى الانجليزى الفرنسى.

ان موضوع العدوان الثلاثى على مصر لم يأخذ حقه فى بعض المناهج المدرسية أى الصادرة بعد ١٩٧٣، فكتاب "تاريخ مصر الحديث" للصف الابتدائى ١٩٩٠/٨٩ تحدث عن العدوان، الذى هو آخر سهم رمى به الاستعمار التقليدى للبقاء أو الانتحار، فى

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، الوثائق المنشورة والملحقة بالكتاب، الوثيقة الأخيرة، الاهرام، القاهرة ١٩٨٦.

خمسة سطور فقط(١) وفى هذا تجاهل مقصود للقيمة التاريخية والكفاح الوطنى للشعب المصرى فى مواجهة الاستعمار.

ولعل واحدة من أهم انجازات الثورة هو توجهاتها لارساء العدالة الاجتماعية وذلك باتخاذ خطوات ذات طابع اشتراكى، ولقد انعكس ذلك فى مقررات تاريخ مصر فى المدارس المصرية، فكتاب الشهادة الاعدادية لسنة ١٩٧٠ أشار الى القوانين الصادرة فى مصر التى كانت تهدف الى "تحقيق العدالة الاجتماعية، والتخلص من النظام الاقطاعى باصدار قوانين الاصلاح الزراعى ثم قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ بتحديد الملكية بـ ١٠٠ فدان (بدلا من ٢٠٠ فدان) وتأميم كبرى الشركات والمؤسسات وتحويلها الى قطاع عام، تلك الشركات التى كانت تمثل استغلالا واستنزافا لموارد الشعب المصرى"(٢).

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، برنس أحمد رضوان، المصدر السابق، ص١٥٣ - ١٥٤.

(٢) عبدالرؤوف نصر، المصدر السابق، وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٠، ص١٩٣ - ١٩٥ ولا زال مصير القطاع العام مطروحا الان (١٩٩٠)، والذى لا مراء فيه ان انشاء القطاع العام كان الخطوة الاساسية لاقامة اقتصاد وطنى مستقل وغير تابع، وكانت مصر قد خطت خطوات واسعة فى هذا السبيل خاصة فى النصف الاول من ستينات القرن الحالى، وكان الطريق مفتوحا لاقامة قاعدة صناعية متينة وايجاد اقتصاد زراعى حديث. الا ان مجمل التناقضات الداخلية، مع رغبة اسرائيل والامبريالية تحالفتا على ضرب مصر فكانت حرب ١٩٦٧، وهى واحدة فى سلسلة الاجهاضات التى تتولاها اسرائيل ضد اى نظام قوى، مما اوقف مسيرتنا التنموية، ولكى يتحول اتجاه مصر مع بدايات السبعينات الى اتجاه سياسى واقتصادى مختلف عن سابقه ومتفق مع المصالح الراسمالية العالمية، فدخلت المشروعات الخاصة، وشجعت النشاطات الفردية ووجهت الضربات للقطاع العام، ولازالت محاولات اثبات فشله مستمرة رغم انه لا زال حتى الان العمود الفقرى لاقتصاد مصر بلا منازع.

والواقع أنه لم يكن من سبيل امام جمال عبد الناصر لتطوير الاقتصاد المصرى - خاصة أمام الحصار الذى حاولت البرجوازية المصرية ان تفرضه حوله وتقيده به ومحاولاتها للمشاركة فى السلطة ووقف تدخل الدولة - سوى اتخاذ سبيل الاشتراكية بعد بلورتها واخراجها من غموض الفترة السابقة التى اقترنت فيها الديمقراطية بالتعاونية، ويرى البعض ان مشكلة الاتجاه الاشتراكى انه كان موقفا لتوجهات الاقتصاد المصرى اتخذه عبدالناصر دون ان يتولى تنفيذ الاشتراكية رجالها الحقيقيين من المثقفين او العمال والفلاحين، والذين كان معظمهم فى السجون بل تولاها نفر من العسكريين والبرجوازيين الذين لم يفهموا الاشتراكية بل ان غالبيتهم كان يقف فى مواجهتها، ان هذا الخطأ قد مثل أحد نقاط الضعف التى منعت من تحقيق أهداف الاتجاهات الاشتراكية حتى بعد صدور الميثاق الوطنى وتحديد الملكية واتساع قاعدة القطاع العام(١).

ولعل من أهم ما اولته سياسة ثورة ١٩٥٢ عنايتها تمكين اواصر التضامن بين الدول العربية، واحداث طفرة فى نظمها السياسية والاقتصادية، وربطها برباط المصالح المشتركة والتعاون الوثيق، على اعتبار ان العالم العربى يعتبر وحدة واحدة يجب ان تتماسك اجزاؤها وتقوم بالدفاع عن نفسها والمحافظة على كيانها، ولا تركن الى الاحلاف الأجنبية التى لا ترمى إلا الى السيطرة عليها، ولهذا قاومت مصر وبعض شقيقاتها من الاقطار العربية حلف بغداد. وهذا أوردته مناهج التاريخ المدرسى(٢).

(١) أحمد حمروش، مجتمع عبدالناصر، (٣) دار الموقف العربى، ص ١٧٧ - ١٨٩.

(٢) عبدالرؤوف نصر، المصدر السابق، ص١٩٣ - ١٩٥.

ولقد اثبت العدوان الثلاثى على مصر أن الاتحاد بين الاقطار العربية عادة وبين مصر وسوريا خاصة مسالة حيوية، وكثرت الاتصالات بين المسئولين فى الاقليمين، بعد أن أخذت جارات سوريا تتحفز للوثوب عليها، بمساعدة الدول الغربية مما دعا مصر الى ارسال بعض جنودها لمساعدة سوريا ضد اى عدوان منتظر، وفى اول فبراير ١٩٥٨، اجتمع بقصر القبة الرئيسان شكرى القوتلى، وجمال عبدالناصر، ومعهما ممثلون لسوريا ومصر وانتهى الاجتماع بقيام وحدة بين البلدين باسم "الجمهورية العربية المتحدة" ولو ان الظروف الموضوعية والذاتية التى قامت خلالها الوحدة لم تكن مواتية، وعملت قوى الاستعمار واسرائيل بالتحالف مع القوى الرجعية العربية على ضرب هذه الوحدة فكانت حركة الانفصال عام ١٩٦١. ومما يسجل للمقررات التاريخية فى الستينات انها قد اولت موضوع قيام هذه الوحدة وملابساتها اهتماما كبيرا(١).

كذلك أعطت حكومة الثورة عناية فائقة ورائدة لقضايا التحرر الوطنى فى بلدان العالم العربى وافريقيا والعالم كله، وعن هذا الموضوع جاء فى كتاب الشهادة الاعدادية لسنة ١٩٥٩ أن سياسة مصر بعد الثورة تقوم على "مقاومة الاستعمار حيثما وجد وبأى صورة كان.. وتقاوم مصر الاستعمار الانجليزى فى عدن والمحميات وعمان وتقاوم الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ...."(٢).

كذلك أشار مقرر الصف الثالث الاعدادى لسنة ١٩٦٠ الى خطورة الوجود الأجنبى فى مصر بقوله "ولقد كـان الهـدف الأول

(١) ابراهيم نمير سيف الدين وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، وآخرون، تاريخ الوطن العربى، للصف الثالث الاعدادى ١٩٥٩، ص١٩٥.

لهؤلاء الأجانب هو تكوين الثروات الطائلة وتهريبها للخارج. وكانوا يعتمدون فى جمع هذه الثروات على طرق غير مشروعة لا يقرها دين ولا خلق.."(١).

لقد كان دور مصر بعد سنة ١٩٥٩ بارزا فى افريقيا حيث ظلت تؤيد الجزائر وتمدها بالسلاح والمال وتقف معها فى المحافل الدولية حتى قامت حكومة جزائرية مستقلة فى القاهرة، كذلك كانت لحكومة الثورة مساهمة فى حركة التحرر فى الكونغو.

ان من المثير حقا ان منهج تاريخ الصف الثالث الاعدادى لسنة ١٩٨٩/١٩٩٠ لا يتحدث عن العلاقات المصرية الافريقية خلال فترات الاستقلال الوطنى وعن الدور المصرى فى افريقيا الا فى صفحة واحدة وربع الصفحة فقط لم يرد فيها الحديث عن ماهية الاستعمار الأوربى وخطورته واثره على مستقبل بلادنا. وجاء الحديث عن الاستعمار على وجه العموم دون تحديد نوع الاستعمار هل هو انجليزى أم فرنسى، بلجيكى، أم ايطالى، ألمانى أم أسبانى.. الخ، كذا لم يذكر هذا المقرر البلدان التى أضيرت بوجود الاستعمار. وعند التعرض لدور مصر فى افريقيا لم يرد تفصيلا ما هى الدول التى ساعدتها مصر ولا اتضح بأى نوع من الاستعمار إكتوت، ولا كيف كافح اهلها من أجل الاستقلال. وعندما ورد الكلام عن التوسع الاستعمارى فى افريقيا قيل ان دوافعه لم تكن كلها اقتصادية "بل واقترنت ايضا بالدوافع الوطنية (للبلاد المستعمرة) وهى الرغبة فى تكوين امبراطوريات ضخمة تثير العزة القومية لـ (فرنسا وانجلترا وبلجيكا والمانيا وايطاليا)" فكأنه من أجل أن ينشىء

---

(١) ابراهيم نمير سيف الدين، المصدر السابق، ص٩١.

الأوربيون الامبراطوريات الاستعمارية(١) يجب ان نتشرزم نحن، ومن اجل ان يحصلوا على المواد الخام يجب ان نستغل نحن ومن اجل أن يحصلوا على الرقيق ليعمل فى مزارعهم بالعالم الجديد يجب أن نستعبد نحن.

ولم يقتصر دور ثورة يوليو فى مساعداتها لحركات التحرر على أفريقيا فقط بل أمتد هذا الدور إلى بلدان آسيوية خاصة البلاد العربية، فقد دعمت حكومة العراق بعد الاستقلال وايدت الثورة اليمنية بالجيوش والمال لمواجهة الرجعية والاستعمار، إلا انه كان من الأنسب بالنسبة لمصر وقتها - كما يرى البعض - ان تقتصر على المساعدة بالمال والسلاح والتدريب لبعض الحركات التحررية، وخاصة فيما يتصل بالثورة اليمنية ذاتها. وذلك بدلا من ارسال الجيوش التى لم تكلفها تكاليف باهظة فحسب، وجعلتها فى صدام عنيف مع الاستعمار فقط، بل واضرت بمصر عندما خاضت حرب ١٩٦٧.

لقد شنت اسرائيل الحرب فى ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ضد مصر والبلاد العربية المجاورة لها بهدف تقويض حركة التطور والتحرر والتوحد العربى مستغلة انسب الظروف العربية والدولية المواتية لها، فاستولت على شبه جزيرة سيناء فى مصر، واحتلت هضبة الجولان فى سوريا، وضمت الضفة الغربية لنهر الاردن، وقطاع غزى الذى كان تحت الادارة المصرية(٢).

---

(١) فؤاد محمد محمد الغندور، مقرر الصف الثالث الاعدادى، الدراسات الاجتماعية عام ٨٩ / ١٩٩٠، ص ٥٠ - ٥٥.

(٢) عبدالعزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص ١٥٤.

ان من الواضح كما هو وارد فى الوثيقة الامريكية السابقة(١) أن النظام المصرى المستقل والراغب فى عدم التبعية الاقتصادية والسياسية وعلى رأسه جمال عبدالناصر كان هدفا يجب القضاء عليه من وجهه نظر المصالح الامبريالية والصهيونية باعتباره نظاما رائدا يمكنه أن يجر معه بلدان المنطقة فى تكتل قومى وتقدم مادى بامكانه التصدى لاسرائيل والاستغلال الأجنبى، وباعتبار عبدالناصر أحد البارزين فى قيادة حركة التحرر الوطن العربى والافريقي.

ان من الغريب حقا ان مقرر الصف الثامن من التعليم الاساسى "مصر والوطن العربى" ١٩٨٨/٨٧ لا يتحدث عن عدوان ١٩٦٧ إلا فى "٦" سطور(٢) ومن البديهى أن هذا الاقتضاب لم يعط فكرة واضحة لطلاب مدارسنا عن الحرب واسبابها الفعلية ونتائجها.

وبعد توقف حرب ١٩٦٧ وهزيمة الجيوش العربية استمرت اسرائيل محتلة للاراضى العربية التى استولت عليها ضاربة بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط. وفى مواجهة قناة السويس وعلى امتداد ضفتها الشرقية اقامت اسرائيل خط بارليف المدعم "بالدشم الخرسانية" ومزود بالاستراحات والمخابىء والسراديب، ومجهز بالمدفعية الخفيفة والثقيلة وأجهزة التصنت والانذار، ولقد كان الهدف من انشاء الخط هو تامين الاحتلال الاسرائيلى لسيناء وداخل اسرائيل(٣).

---

(١) محمد حسنين هيكل، المصدر والمكان السابقين.
(٢) فؤاد الغندور، وآخرون، مقرر الصف الثامن من التعليم الاساسى، الدراسات الاجتماعية، ١٩٨٨، ص ٥٧ ـ ٦٢.
(٣) حسام حازم، اسرار حرب اكتوبر، كتابات معاصرة، الطبعة الأولى ١٩٧٤، ص١٧ ـ ٣٥.

ولم تستسلم القيادة السياسية فى مصر بل إنها أعادت بناء القوات المسلحة، وأقامت حائط من محطات الصواريخ المضادة للطائرات ومن المدفعية البعيدة المدى. وبدأت مصر حرب الاستنزاف، وخططت لخوض حرب واسعة النطاق فى مواجهة إسرائيل نستعيد فيها أراضينا وكرامتنا وأمننا(١).

وعلى المستوى التحليلى كانت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ثقيلة علينا وترجع اسباب وقوعها الى:

١ - رغبة الامبريالية الجديدة (امريكا كبديل لبريطانيا وفرنسا) وبمساعدة اسرائيل فى ضرب الأنظمة التحررية المستقلة المعادية للغرب، والأمر يتعلق ايضا باعتبار ان كون مصر قد استعانت بالاتحاد السوفيتى وسلحت جيوشها عن طريقة فان ذلك كان يعنى لدى الغرب أن ذلك كسب جديد للاتحاد السوفييتى فى الشرق على حساب الولايات المتحدة وحلفائها.

٢ - إختيار هذا الوقت حيث كانت خطط الاقتصاد المصرية - لعوامل مختلفة - مضطربة لضرب الجيش والنظام المصرى بالذات، حيث كانت مصر لا تزال فى دور التكوين والبناء، وذلك خوفا من ان يعدل الاقتصاد المصرى مساره ويشتد عوده.

٣ - ساعد على هزيمة الجيش المصرى فى عام ١٩٦٧ مواجهة مصر لثلاثة ازمات خلال خمسة عشر عاما اولها حرب السويس ١٩٥٦، وثانيها حركة الانفصال بين مصر وسوريا ١٩٦١، وثالثها مساعداتها المباشرة لثورة اليمن، حيث جرت مصر الى مستنقع حربى بعيد فى جنوب الجزيرة العربية حتى تستنزف قواها وامكانياتها.

---

(١) احمد بهاء الدين، وتحطمت الأسطورة عند الظهر، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٧٤، ص٨٣ - ١٠٨.

٤ - أن نظام ثورة يوليو كان مبالغا فى تصديه للاستعمار فقدم العون لكثير من الدول بقدر فاق حدود وطاقات مصر.

٥ - ضيق افق صدر النظام السياسى لثورة ٢٣ يوليو وعدم رغبته فى اشراك كل التوجهات والآراء السياسية الأخرى، فقد ضرب على يد الاخوان المسلمين فى اقصى اليمين وعلى يد الماركسيين فى اقصى اليسار، ولم يعتد برأى العمال والفلاحين - رغم أنه قدم لهما خدمات وطور من اوضاعهما الاجتماعية بشكل لم يسبق له مثيل - ولقد كان بامكان كل القوى لو عبرت عن وجهات نظرها بشكل ديمقراطى تعديل مسار الثورة أو تجنيبها الوقوع فيما وقعت فيه من منزلقات نتيجة تبنى الرأى الفردى الأوحد الذى يتخذ القرارات وحده مما اوقعه فى خطأ سوء تقدير الموقف المصرى والعربى والدولى والاسرائيلى عام ١٩٦٧ فكانت الهزيمة. لقد كان مستوى الاداء الاقتصادى والسياسى والعسكرى أقل من مستوى العدو فى التجهيز والاعداد والتخابر، والتأييد الخارجى، وبينما ذهبنا نحن لكى نجرى مناورة عسكرية ذهبت اسرائيل لكى تحارب بالفعل(١).

ان من الواجب ان تتصدى المناهج المدرسية لمعالجة تلك القضايا التاريخية المصيرية المعاصرة، ومناقشة موقف القيادات السياسية واظهار صوابها وخطأها فى مواجهة قضايا الاحتلال، والسلام، والتبعية.

---

(١) غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، كتاب الأهالى رقم ١٥، سبتمبر ١٩٨٧، نظرة على الكتاب اجمالا.

إن أبسط وامتع وسائل التعلم هو طريقة الحوار فاذا كنا غير قادرين على ان تحوى مقررات تاريخنا المدرسى وقائع ماضينا، بتفاصيلها - حسب ما يناسب مستوى التلميذ - ونجاحاتها واخطائها، بخيرها وشرها لكى يكون طلاب المدارس على علم بدقائقها باعتبارهم ابناء اليوم وبناة الغد، اذن فماذا ننتظر ان يكون عليه حال ابنائنا؟ وما هى توقعات مستقبلهم ومستقبل مصر معهم؟. ولعلى لا اقصد أن تناقش ادق القضايا وأصعبها لطلاب المرحلة الابتدائية - فليس بوسعهم ذلك - انما أرجو ان يتطور مستوى المعلومات، ومستوى الجدل والحوار، كلما انتقل الطالب من مرحلة الى مرحلة اعلى بدلا من التكرار الممل المحبط الذى لا يمثل واقع تاريخنا. ان الحقيقة وحدها هى السبيل الى الوعى والفهم، اذ ماذا يقول جيل درس الثورة كحقبة وطنية فى تاريخنا - كان لها انجازاتها الكبرى، وحركتها الى الأمام - اذا قيل له انها كانت حركة تخلف، ومسيرة غير وطنية؟ ولا بد فى دراسة التاريخ من تبصير الطلاب بمعايير حركة التقدم والتطوير من خلال الأحداث التاريخية.

الفصل السابع

أوضاع مصر المعاصرة ١٩٧٠ - ١٩٨٩
في مقررات التاريخ المدرسي

مات جمال عبدالناصر وكان على خليفته انور السادات إحد اعضاء مجلس قيادة الثورة ان يتابع مسيرة التطور الاقتصادى والاجتماعى لكنه بسبب الطبيعة الطبقية لقيادة الثورة وموقفها من الديمقراطية وتشبثها بالسلطة المطلقة تمكنت القوى المناوئة للتقدم الاجتماعى خارج السلطة وداخلها من التحايل على اجراءات ثورة ١٩٥٢ والالتفاف حولها وتفريغها من مضمونها التقدمى وتحويلها الى مجرد شعارات جوفاء. وتولدت فئات وشرائح طبقية مناوئة للسلطة تهيأ لها المناخ الملائم فى ١٥ مايو ١٩٧١ بقيادة السادات، واحدثت انقلابا فى التوجهات السياسية ساعد تدريجيا على تصفية كثير من منجزات الثورة. فقد تم انهاء مهمة الخبراء السوفييت، وخربت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وحيدت الجماعات التقدمية وذلك باستقطاب بعض قياداتها فى وزارات ومؤسسات حكومة ما بعد مايو ١٩٧١.

ان ما أحدثه السادات فى انقلاب مايو ١٩٧١ "ليس ارتدادا على النظام الناصرى السابق فقط، أى أنه ليس موجها ضد التحالف الاجتماعى الذى كان يمثله عبدالناصر بالذات، بل ضد مقومات الثورة، انه ليس ضد "ثورة" بعينها، بل ضد "الثورة" المصرية عموما. وذلك يرجع الى ان الثورة المضادة فى مصر وجدت بذورها مع قيام الثورة ذاتها، فمن داخلها وخارجها معا تنمو عوامل الارتداد وذلك للنشأة التجارية للبرجوازية المصرية وتلاقيها فى النهاية مع الاحتكارات الأجنبية(١).

---

(١) غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، كتاب الأهالى ١٥، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٢٥ - ٢٦.

وكانت المسئولية الأولى لأى رئيس مصرى بعد عبدالناصر هو اعداد الجيش المصرى بالمعدات والتدريب، والاستعداد لخوض غمار حرب تحرير فى مواجهة اسرائيل، وهكذا كانت مهمة انور السادات، وبعد أن تم الاستعداد للحرب كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ - التى ليس هنا مجال التفصيل فيها - حيث أمكن للجيش المصرى ان يعبر قناة السويس وأن يحطم خط بارليف وضرب مراكز القيادة للجيش الاسرائيلى، والتوغل داخل سيناء، وهدث تدخلا عسكريا امريكيا مباشرا، وتم رفع الأمر الى الأمم المتحدة، وصدر قرار بوقف اطلاق النار فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣، وجرت مصر الى التفاوض، فتم عقد اتفاقيتى تفاوض لانسحاب القوات الاسرائيلية سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ من أجزاء من سيناء، وذهب انور السادات الى اسرائيل كخطوة فريدة فى نوعها فى إطار ما أسمى بعملية السلام لتدخل مصر والبلاد العربية فى دور جديد يربطها ربطا شديدا بالمصالح الغربية خاصة الامريكية واسرائيل وذلك بعد عقد اتفاقية "كامب ديفيد" والواقع ان هذه الاتفاقية للسلام مع اسرائيل كانت ذات شروط مجحفة مما جعلها وسيلة تحكم وارغام اكثر منها سبيل للأمن والسلام، ولعل من أخطر هذه الشروط:

١ - نزع سلاح سيناء حفاظا على امن اسرائيل.
٢ - تطبيع العلاقات مع اسرائيل فى جميع المجالات.
٣ - أن تصبح مصر دولة من دول السوق الحر، وهذا ما جر الى سياسة الانفتاح(١).

---

(١) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع فى كامب دفيد، كتاب الاهالى، رقم ١٢، القاهرة يناير ١٩٨٧، ص ٥ وغيرها.

وليس أدل على خطورة التفزة السياسية التى اتخذها السادات وعلى مدى أثرها من كلام محمد ابراهيم كامل - وزير الخارجية المصرى الذى رفض معاهدة "كامب ديفيد" وقدم استقالته - عن هذه المعاهدة يقول: ان معاهدة كامب ديفيد، التى عقدت بين أنور السادات واسرائيل فى الولايات المتحدة وبحضور رئيسها كارتر هى اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل من اجل انهاء الحرب بينهما، ولو حتى على حساب تقييد حرية مصر، وامكانية حركتها، وفقدها لموقفها العربى المتقدم، ولو حتى على حساب اصحاب القضية الأصلية وهم الشعب الفلسطينى، فقد كانت الاتفاقات تعنى - أيضا - التخلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة.(١).

ومما لا شك فيه أن أهم تطورين داخليين فى الفترة التالية لعام ١٩٧٤ فى تاريخ مصر المعاصر هما التحول من صيغة التنظيم السياسى الواحد اى الاتحاد الاشتراكى العربى الى صيغة التعدد الحزبى المقيد، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، أما تجربة التعددية الحزبية فقد ارادها السادات شكلا ديكتاتوريا لنظام حكمه المتمحور حول حزب مصر الذى اصبح فيما بعد الحزب الوطنى الديمقراطى، وهذا هو السبب فى الملاحقة والاضطهاد الذى وقع فى عهد السادات لكل احزاب وفصائل المعارضة(٢).

ان الانفتاح الاقتصادى يعني التحول تدريجيا لاقتصاد السوق الحر، أى "تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى من اقتصاد موجه الى اقتصاد غير موجه" والجوهر فى سياسة الانفتاح

---

(١) نفس المصدر والمكان.

(٢) السيدة زهرة، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار الموقف العربى ١٩٨٤. القاهرة. ١٩٨٤. ص ٧.

الاقتصادى هو الانفتاح على السوق الراسمالية العالمية، والخطورة أنه "كلما أدمج البلد النامى اقتصاده القومى فى الاقتصاد الراسمالى العالمى كلما صار تابعا، وكلما تعددت القيود التى توضع على حريته فى تحديد اهدافه تحديدا قوميا مستقلا" وقد تؤدى تلك السياسة الى تأكيد السيطرة لعلاقات الانتاج الرأسمالية داخل الاقتصاد والمجتمع والدولة وبالتالى تركز راس المال القومى فى يد قلة تستفيد عبر علاقاتها بسوق التطور الصناعى والتكنولوجي بدلا من ان يكون ملكا للشعب(١).

لقد نظرت البلاد العربية على كافة مواقفها السياسية الى مبادرة السادات ومعاهدة السلام باعتبارها عملا غير قومى، ونزوعا نحو الانفراد والتملص من المسئولية الجماعية للأمة العربية ورأت هذه البلدان ـ وكذا قطاعات كبيرة من الشعب المصرى - ان الموقف تجاه اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية كان يجب الا يكون مصريا فحسب بل ان يكون عربيا كذلك، سواء كان حربا أم سلما، وهذا ادى الى ضرب الصف العربى الذى كان قد توحد بقدر محسوس وقائم خلال حرب ١٩٧٣ بنسب متفاوتة للدول العربية المختلفة. لقد تفاوتت ردود الفعل العربية تجاه الموقف الساداتى التفاوضى ما بين قطع العلاقات لبعض البلدان العربية مع مصر او الابقاء على خيط رفيع من العلاقة، وكانت ردود الأفعال العربية لها ما يبررها، لأنه ليس من حق القيادات السياسية فى مصر اتخاذ المواقف القومية المنفردة، فمصر مرة تقول "نعمل قومية عربية ووحدة عربية" فى الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠، ومرة تقول

---

(١) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، دار الثقافة الجديدة، ط ٢، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٠ ـ ١٤.

"أنا ومن بعدى والطوفان" وتصنع صلحا مع اسرائيل، ان معاهدة السلام ليست فى صالح القومية العربية او مصلحة القضية الفلسطينية. وبالفعل كادت قضية الشعب الفلسطيني بعد ١٩٧٣ ان تضيع فى دوامة الفرقة العربية، والانشغالات الجديدة السياسية والعسكرية التى زجت بنا فيها القوى الغربية واسرائيل (كالحرب العراقية الايرانية(١))، والحرب الأهلية اللبنانية) ولولا أطفال الحجارة الذين لم يوقظوا الأنظمة العربية المهمومة بامورها فقط بل وهزوا العالم وايقظوا الضمير الانسانى لكى يشترك فى ايجاد حل عادل لقضية شعب تشتت لحساب اقامة دولة ضمت يهود الشتات(٢). ان انتفاضة الحجارة مستمرة لاكثر من ثلاث سنوات لكنها دون دعم عربى مادى وبشرى ومعنوى لا تستطيع ان تبقى الى الأبد فى مواجهة دولة مدججة بكل انواع الاسلحة الحديثة وتدعمها اقوى دول الغرب.

ان المواقف التى جرت فى المنطقة ليست من صنع الأنظمة العربية ولا من مصلحتها على المستوى القومى، ان الذى يحاك هو محاولة لربط العرب بخيوط المصالح الأجنبية خيوط "البراشوت" فالعرب اما ان يظلوا مشدودين فى الهواء بخيوط هذا "البراشوت" او يذهبون الى اليم، ان ربط البلدان العربية بالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وفى مقدمتهم اسرائيل ليس من صالح الشعوب العربية ولا يخدم السياسة العربية، التى يجب ان تتخذ علاقاتها بغيرها بقرار من عندها، وعلى صعيد العلاقات المصرية هناك محاولات لربط الاقتصاد المصرى باقتصاد الولايات المتحدة

---

(١) حول هذا الموضوع راجع، عبدالمجيد تراب زمزمي، الحرب العراقية الايرانية، الاسلام والقوميات، الوكالة العالمية للتوزيع، ١٩٨٥، ص١٩ - ٤٠.
(٢) الاهرام فى ٢٠/٦/١٩٨٩.

الامريكية وغيرها، فى الزراعة ومحاصيلها وفى الصناعة واشكالها، وفى التجارة والبنوك، وفى الاعلام والثقافة، بل وفى السياسة كذلك.

ان الفترة محل التحليل التاريخى فى محتواها المدرسى فى التعليم العام فى مصر والمنحصرة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٩ قد شهدت على صعيد الثقافة والتعليم تقهقرا لا حدود له خاصة فيما يتعلق بالوعى التاريخى، وليس الرأى المناقش هنا على المستوى الانشائى وانما يعتمد هذا الرأى على المصادر الأصلية والمقررات المدرسية.

لقد احتلت ثورة ٢٣ يوليو فى مقرر الشهادة الاعدادية لسنة ١٩٦٠ حوالى ٢٧ صفحة (ص١٣٢ - ص١٥٩)(١)، بينما لم يتعد نصيب هذا الموضوع الهام ٨ صفحات من كتاب مدرسى آخر صادر عام ١٩٨٨(٢) ونتيجة لضغط المعلومات جاءت المعالجة الأخيرة سردية وتقريرية.

لم يتعد نصيب موضوع حرب اكتوبر ١٩٧٣ ثلاث صفحات (ص١٥٦ - ١٥٨) فى حين جاء الحديث عن مبادرة السلام مع اسرائيل، ضمن محاولات تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ليس فقط فى الشئون السياسية وانما ايضا فى الشئون الثقافية.. فى عشرين صفحة (ص١٥٩ - ص١٧١).

وتمشيا مع مقتضيات توجهات مرحلة "التفاوض- والسلام" ما بعد كامب ديفيد أصبح الحديث عن الانفتاح والسلام والحب بدلا من الحديث عن الحرب والصراع والاقتصاد الوطنى المستقل.

(١) ابراهيم نمير سيف الدين وآخرون، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى، المصدر السابق، ص١٣٢ - ١٥٩.
(٢) عبدالعزيز نوار وآخر، المصدر السابق، ص١٤٤ - ١٥٢.

ففى معرض حديث مقرر الصف الخامس للتعليم الأساسى (١٩٨٩ / ١٩٩٠) المعنون بـ "تاريخ مصر الحديث" لمؤلفه عبدالعزيز نوار وآخر ورد الكلام عن الانفتاح الاقتصادى ونصه هو "تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية فى المساهمة فى النهوض بالزراعة والصناعة والانتاج الحربى والتجارة والسياحة والأسكان والتعليم"(١). والسؤال المطروح فى هذا الموضوع - الذى سبق أن أشرنا الى خطورته - هو: ماذا حققت سياسة الانفتاح التى حذر ولا زال يحذر منها الاقتصاديون والمفكرون؟ - ألم ينتج عنها التبعية، وسوء الاحوال الاقتصادية وفشل السياسات الانتاجية والبطالة الواسعة للشباب المؤهل وتحويل مصر الى مصنع لتصدير الأيدى العاملة لكى يعمروا بلدان أخرى، والمفروض ان يعمر شبابنا وخبراؤنا البلدان الأخرى بعد أن يعمروا بلدانهم ويطوروها أليست تلك الأسعار المتزايدة بدرجة تتعدى حدود متوسط الدخول الشعبية بمراحل كبيرة ناتجا عن سياسة الانفتاح، ان الانفتاح هو فى واقعه انفتاح استهلاكى ابعد ما يكون عن العمل الانتاجى الابداعى الواسع(٢)

(١) عبدالعزيز نوار وآخر، تاريخ مصر الحديث، الصف الخامس الأساسى، ٨٩/١٩٩٠، ص١٦١، ١٧١.

(٢) لقد كان الانفتاح سوقا جديدة للبضائع الأجنبية، ومجالا للعمل والاستثمار للشركات الامريكية واليابانية والفرنسية وغيرها، ان الانفتاح هو المسئول عن جلب شركات البيبسى كولا، والسبورت كولا، والسفن أب، والميرندا، وكندا دراى، والتيم، الخ، هو المسئول عن تواجد شركات اللبان، والبون والكراتيه، والبسكويت، وهو المسئول عن تسويق كميات ضخمة من الروائح والعطور، وصابون التواليت، وادوات التجميل، هو المسئول عن انتشار وتوزيع السيارات الأجنبية الفارهة والباهظة الثمن والتى يشكل شراؤها عبئا على الدخل القومى من امثلة "البويك" و "الشيفورليه" و "المرسيدس" و "الرولز رويس" و "البونتياك".

والانفتاح هو المسئول عن تحويل "دلتا مصر" تدريجيا الى حديقة غناء مليئة بالفواكه من الفراولة والعنب والمانجو، والخوخ والرومان، والأناناس وذلك فى مقابل تضييق الرقعة الزراعية المخصصة لانتاج القطن والقمح المحصولين التقليديين الأساسيين اللذين بتدهورهما يتحطم الاقتصاد المصرى، لأن المحصول الأول تعتمد عليه البلاد فى اهم صناعة حديثة وهى صناعة النسيج وهو من جانب آخر محصول تصديرى، اما المحصول الثانى فهو يشكل الغذاء الرئيسى لمعظم سكان مصر، وانتاجه فى تناقص مستمر، حيث ان الانتاج المصرى منه لا يكفى فى المتوسط ربع حاجات البلاد من الغذاء، ومنطقيا واقتصاديا ليس من المناسب التركيز على انتاج الفواكه، قبل توفير الخبز، الا اذا كانت سياسة الانفتاح ترى ان يظل القرار السياسى المصرى رهن قرار القمح الذى يوجد فى "واشنطون"، مما يجعلنا بلا سيادة على مقدرات بلادنا، ثم اليس الانفتاح هو الذى جر مصر الى الاستدانة من الدول الأجنبية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية لقد ضاعت هذه الديون فى مشروعات البنية الأساسية - وهى لازمة بلا شك لكن كان من الممكن تأجيل بعضها على الأقل مقابل التركيز على المشروعات الانتاجية فى التوسع الزراعى وفى المشروعات الانتاجية الصناعية، خاصة المتقدمة، لقد ضاعت البلايين من الدولارات والآن تعتصر قلوب شعبنا ليس فقط من اجل سدادها وانما كذلك لمجرد دفع فوائدها الباهظة فى مواعيدها.

ولقد ضاعت مبالغ كبيرة من تلك الديون المقترضة من الخارج حيث اقرضتها بنوكنا الداخلية لتحريك الاقتصاد المصرى، وتشجيع رأس المال الخاص، فقد اقترضها افراد وشركات بلا ضمانات كافية، وبعد فترة من النشاط التجارى أو الاستثمارى يأخذون

يأخذون الأموال ويهربون الى الخارج بها حيث يخسرها الاقتصاد المصرى. ومن ثم فان الانفتاح هو المسئول عن ظهور طوائف من الافاقين والمهربين والاستغلاليين الذين ساهموا ليس فى تطوير الاقتصاد المصرى ودفعه الى الاستقلال بل فى تدميره وجعله تابعاً.

وبمناسبة الحديث عن الانفتاح فقد تطرق نفس مقرر الصف الخامس لتاريخ مصر الحديث ١٩٨٩ / ١٩٩٠ الى ان سياسة الانفتاح قد ارتبط بها "الانفتاح الثقافى" الذى تهدف خطته "الى تقوية اتصال الشعب المصرى بالثقافة العالمية"(١).

واذا كان الانفتاح الثقافى هو منهج أجهزة إعلامنا وثقافتنا، فمن المسئول عن الثقافة السطحية التى يبثها التلفزيون المصرى الذى اما كرس وقته لاجترار افلام عفا عليها الزمن، وحفظتها الأجيال الماضية والحاضرة، وهى تعبر عن زمن غير زماننا القائم بين ظهرانينا، او كرس وقته لبث مسلسلات أجنبية من امثلة "فالكون كريست" و "نوتس لاندنج" وافلام "الرجل الأخضر" و "الرجل الخارق" أو كرس وقته لبث واذاعة البرامج والمباريات الرياضية خاصة كرة القدم، وما اعظم اثرها على شغل عقول الناس وجعلهم يبتعدون عن المشاركة فى حل قضايا البلاد فى كافة المجالات وما احوج البلاد لكل الطاقات أو قد يضيع التلفزيون وقته فى نشر برامج غير اساسية من قبيل "العالم يغنى" وهى برامج تجعل الناس تتصور أن العالم ليس لديه سوى الغناء والرقص، والسؤال الطبيعى يقول: لماذا لم يات التلفزيون ومذيعوه ببرامج العالم يعمل أو العالم ينتج أو العالم يفكر؟ إلا إذا

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الحديث، الصف الخامس الاساسى، ٨٩/ ١٩٩٠، ص١٥٦.

كان المقصود أن يصدر إلينا العبث، ويشغلنا باللهو بينما العالم يتقدم من حولنا، وسؤال آخر متصل بجهاز التلفزيون وهو ما هى الثقافة الحقيقية التى تعود على أطفالنا من خلال برامج الأطفال؟ وما هى نسبة الأطفال المصريين فى الريف والمدن الذين فى نفس مستوى البرامج؟ وما هو نوع ومستوى الاعاشة والثقافة للاطفال المشتركين فى هذه البرامج؟ وما هو المردود الثقافى المحسوس بين الأطفال المصريين الذى يمكنهم بأن يكونوا على مستوى علم العصر ومستوى قضايا الوطن الذين سوف يكونوا رجاله وقادته فى المستقبل؟ ثم بعد ذلك تتحدث كتب التاريخ عن الانفتاح الاقتصادى والانفتاح الثقافى اليس ذلك من قبيل العبارات الجوفاء، التى تشكل تاريخا غير حقيقى ومفهوما غير واع.

ان سياسة الانفتاح تشكل منحنى خطير فى حياة الشعب المصرى، وهى مرتبطة بمعاهدات السلام مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، ونحن لسنا طموحين الى حد وجود تفاصيل هذه الحقائق فى مقررات التاريخ المدرسى، لكن على الأقل يجب ان يعرض مجمل هذه الحقائق، على ان يكون تفصيلها فى ذهن المعلم لكى يشرح لتلاميذه بصورة اوسع تجعل منه معلما على مستوى أحداث التاريخ المصرى المعاصر، معلما مدركا كفؤا لا معلما ملقنا امينا.

ان واحدا من اهم المقررات المدرسية للثانوية العامة هو "تاريخ العرب الحديث" لمؤلفه أحمد عزت عبدالكريم وآخرين، والذى يدرس فى جانب كبير منه تاريخ مصر الحديث والمعاصر، والذى استمر مقررا على الثانوية العامة من الستينات وحتى الان (١٩٨٩) بعد

بعد تعديلات متعددة دخلت عليه، ولقد كان الكتاب يحوى مادة علمية موثوقا بها فى طبعاته الأولى، ومنها طبعة ١٩٦٩ التى رجعنا اليها - والتى لم تشاهد تعديلا وتطابقت مع المقرر الأصلى والكتاب تم تعديله حسب خطة الوزارة عام ١٩٧٣، حيث تم انقاص عدد الصفحات من ٣٧٥ صفحة من القطع المتوسط الى ٣٣٥ صفحة من القطع الصغير، ثم اعيد تعديل المقرر مرة ثانية قبيل وفاته عام ١٩٨٠ بواسطة أحمد عزت عبدالكريم حيث استمر هكذا حتى ١٩٨٨ (آخر ما رجعنا اليه) ولقد بلغت عدد صفحات الكتاب المعدل ١٨٥ صفحة فقط من القطع الكبير.(١)

وحتى طبعة عام ١٩٧٢ كانت نسخ المقرر المذكور تتحدث عن كفاح مصر ودورها القومى فى اطار الحديث عن تاريخ البلاد العربية باعتبار مصر أحد البلاد العربية بل وكانت عدد الصفحات المخصصة للبلاد العربية تتناسب مع حجم تاريخها أما حسب نسخة الكتاب المعدلة ١٩٨٠ فقد بدأ الحديث عن تاريخ مصر يتصدر الموضوعات التاريخية فى كل حقبة زمنية من تاريخنا الحديث وقبل اى بلد عربى آخر، وهذه نزعة واضحة للتفرد، والذاتية.

لقد جاء الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو فى نسخة ١٩٦٩ فى ٤٦ صفحة (٣٠٤ - ٣٤٩) حيث تم استعراض مجريات الأحداث، ثم الفوائد والانجازات التى انجزتها فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلاقاتها بالعالم العربى والافريقى والدولى، وحركة التحرر الوطنى فى العالم، والتوجهات الاشتراكية فى الاقتصاد المصرى، والمشروعات العملاقة كالسد العالى وكهربته وتأميم قناة

(١) أحمد عزت عبدالكريم وآخرون، تاريخ العرب الحديث، الصف الثالث الثانوى، طبعات سنوات ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٨٨.

السويس، وانشاء مصانع الحديد والصلب والمصانع الحربية والتوسع فى الرقعة الزراعية وكان الدور القيادى لجمال عبدالناصر خلال هذا الوقت.

ان من المدهش حقا، ومن غير التاريخى فعلا، أن هذا الجزء الهام والأساسى من تاريخ مصر الحديث يستبعد فى نسخة عام ١٩٨٠ حيث تقلص هذا الجزء الى ٤ صفحات فقط جاءت مختصرة وسردية لا يمكنها أن تترك وعيا تاريخيا حقيقيا.

- ان هذا يعكس - بالتأكيد - توجهات السياسة المصرية فى هذه الفترة وكيف ان مصر فى عهد حكم السادات قد عادت تتشرنق على ذاتها، وتقطع او تضعف أوصال علاقاتها بالبلاد العربية والافريقية، وتتوجه توجها جديدا يربطها بالكتلة الغربية، وتصبح جزءا من محتواها بما فى ذلك تطبيع الوضع مع اسرائيل، وبذلك وقع تجاهل لجزء أساسى من تاريخ مصر القومى بشكل جعل أجيالنا الحاضرة تتربى ناقصة الذاكرة، غير مدركة بمقوماتها التاريخية كاملة خاصة فيما يتصل بثورة ١٩٥٢ اكبر حدث فى تاريخ مصر المعاصر بلا منازع، وهذا يترجم اتجاهات السياسة المصرية الراغبة فى محو تاريخ ما قبلها من أعمال انجزتها الثورة وقت حكم جمال عبدالناصر، لقد حكم السادات مصر باسلوب الفرعون رمسيس الثانى وكان راغبا فى اخراس كل الألسنة إلا المهولين من دور السادات الشخصى، وكل الذين يسقطوا عن الثورة منجزاتها أرضاء للقوى المضادة داخليا وخارجيا واتساقا مع اتفاقية "كامب ديفيد" مع اسرائيل(١).

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:
عبدالله امام، محاكمة عصر، قضية عصمت السادات، مطابع روزاليوسف ١٩٨٣، ص٥ - ٢٥.

ان التغيير الذى أدخل على كتاب "تاريخ العرب الحديث" لا يتفق مع حيادية التاريخ ولا مع المصلحة القومية، فكيف يمكن ان تغير حقائق بعد أن سبق لها أن ترسخت فى عقول طلاب مصر باعتبارها اعمدة اساسية لمكوناتها التاريخية والثقافية؟ انه ليس من المعقول ان تزيل قطاعا كبيرا من حجم الوعى الثقافى والتاريخى المدرسى بين يوم وليلة، والتاريخ ادراك للماضى فاذا كان الماضى لا يتغير، فما هو الداعى الى تغيير معرفة الناس به؟.

ان من الموضوعات التى تعرض لها نفس المقرر الدراسى فى نسخة عام ١٩٨٠، موضوع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وقد جاء محتواه خاليا من الحقائق المعبرة عن الحدث بصورته الحقيقية، وانسحب نفس اسلوب التناول فى موضوع العدوان الاسرائيلى على مصر والبلاد العربية فى ١٩٦٧، وكذلك بالنسبة لموضوع حرب اكتوبر ١٩٧٣ تلك الحرب التى تعتبر من البطولات المصرية الخالدة التى يجب ان تجعل طلاب العلم وشباب المستقبل يدرسونها ويتذكرونها على الدوام، إن حرب اكتوبر تعد واحدة من أخطر الحروب فى التاريخ العسكرى لعالمنا الحديث، ولقد قدم الشعب المصرى بلا تردد الالاف من الشهداء فى سبيل تحرير الأرض وكبح جماح اسرائيل التى ادعت أن جيشها لا يقهر، ومن المفجع أن كل هذه الأحداث والبطولات قد جاءت فى صفحتين فقط فى نسخة ١٩٨٠، حيث انتقل المقرر بعدها للحديث عن "معاهدة كامب ديفيد" واتفاقات السلام، وانهاء النزاع العربى الاسرائيلى، لقد كرس الكتاب وواضعوه جهدا كبيرا فى موضوعات أنست طلاب المدارس جزءا عزيزا علينا وجزءا هاما من تاريخ مصر المعاصر.

ومن الملاحظات الأخرى الجديرة. بالتنويه أن الكلام الوارد فى النسخة المشار اليها عن حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ومعاهدة السلام ١٩٧٩ لم يرد فى فصل الحديث عن "دور مصر القومى والعربى" وانما فى فصل عنوانه "قضية فلسطين والنزاع العربى الاسرائيلى" والهدف هو الصاق تلك الحروب بالقضية الفلسطينية، وسلخ مصر من دورها القومى كما كان معتادا تناولها قبل ذلك.

ان ما حدث ويحدث من تغيير فى مقررات التراث والهوية القوميين - فى اطار ثقافة التطبيع أو ثقافة الانفتاح - يهدف أول ما يهدف الى افقاد العرب والمصريين من ضمنهم لمقومات شخصيتهم المصرية والعربية والى تدمير رموزها من خلال تدمير تاريخها النضالى التحررى(١)، ذلك الذى شكل جزءا أساسيا من اسباب نزوع مصر الى التحرر ورفض كل أنواع التبعية.

إن ما حدث على ساحة السياسة والتفاوض بين مصر واسرائيل فى حضور الولايات المتحدة - وما ارتبط به من تغيير التوجهات الاقتصادية - يدخل فى سياق استراتيجية أشمل تجاه المنطقة العربية، فلا يمكن عزل ما جرى ويجرى فى لبنان والخليج العربى عما جرى ويجرى فى مصر والعكس صحيح، إن لمصر فى كل الأحوال مكانة متميزة داخل عيون السياسة الأمريكية، وترجع تلك المكانة لبلادنا - ضمن ما ترجع - للذاتية الحضاريه الخاصة لمصر وتميزها الجغرافى والسياسى بين المنظومة الاقليمية المحيطة بها(٢).

(١) لطيفة الزيات، عرض لكتاب محسن عوض، مصر واسرائيل خمس سنوات على التطبيع، المواجهة، العدد الثالث، ص١٨٥.

(٢) رفعت سيد احمد ، اختراق العقل المصرى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ ص١٥،١٦

لقد جاء فى كتاب الصف الخامس الابتدائى لتاريخ مصر ١٩٩٠/٨٩ ان السادات قد اعلن أمام الكنيست (البرلمان) الاسرائيلى أن "مصر تقبل تحقيق السلام الدائم والعادل مع اسرائيل"(١) فهل اسرائيل نفسها تقبل السلام الدائم؟ ان سياسة اسرائيل تقوم على أساس تحييد مصر كقوة عربية قادرة بشريا وماديا واستراتيجيا على المجابهة ضدها، لكى تقلم أظافر القوى العربية الوطنية، لكى تنفرد بإبادة الشعب الفلسطينى.

والواقع ان معاهدة "كامب ديفيد" ليست مجرد معاهدة مع اسرائيل في حضور الولايات المتحدة الامريكية، انما هى فى رأى الكثيرين معاهدة تنازل تعزل مصر عن ساحة المواجهة العربية الشاملة مع اسرائيل والقوى غير الراغبة فى قيام قوة عربية وتقدم عربى، ان خطورة الهدف من المعاهدة هى فى محاولة ادخال البلاد العربية بعد مصر فى سلسلة من المعاهدات لصالح إسرائيل(٢). ومما لا شك فيه ان اسرائيل تسعى الى التغلغل داخل البناء العربى، وترغب فى استغلاله واستنزاف موارده الطبيعية، وتسخير طاقاته البشرية، وتعميق التخلف فيه، وبذلك يسهل هزيمة العقل العربى والمصرى واسقاط ارادتهما فى مرحلة تالية(٣).

ان الاساس الايديولوجي لدولة اسرائيل يرمى الى استعباد الامة العربية بموجب حقوق تاريخيـة موهومـة وارث سمـاوى

---

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الحديث، الصف الخامس من التعليم الاساسى ١٩٩٠/٨٩، ص ١٦٥.

(٢) العدد الأول من مجلة الفكر الناصرى، نوفمبر ١٩٨٨.

(٣) محمد اشرف البيومى، التطبيع العلمى بين مصر واسرائيل، المواجهة، العدد السادس، ص٣٦.

مزعوم لشعب الله المختار(١)، تارة يقول ان حقوق اليهود على كل تراب فلسطين وتارة يرى ان حقهم من النيل الى الفرات، فاذا كان السادات والحكومة المصرية ترى امكانية التطبيع مع اسرائيل فهل التطبيع في ضوء الاساس الايديولوجي الصهيوني ام لا؟ وهو الذي لم تثبت التجربة تنحى اسرائيل عنه حتى بعد عشر سنوات من معاهدة "كامب ديفيد" وسياسة التطبيع.

واذا كان السادات قد أمكنه ان يوهم الشعب المصري بالرخاء مستغلا عواطفه بانه آن الأوان لأن توقف الحروب، واذا كان عدد كبير من الجماهير قد استجابت لهذه الدعاوى، فان الممارسات الاسرائيلية العدوانية اوجدت رد فعل جماهيري سلبي دعا الى المقاطعة الشاملة لاسرائيل على كافة الأصعدة(٢).

ان هناك محاولات لخلخلة بعض القيم خاصة قيم الانتماء المصري والعربي، فقد عادت دعاوى الفرعونية الى الظهور بقوة على يد توفيق الحكيم، وحسين فوزي، وشهدت مصر خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ وربما بعد ذلك معركة طويلة بين المثقفين حول طبيعة الانتماء العربي لمصر، وكأن الحقائق الثابتة عن القومية العربية والأمة العربية قد محتها التوجهات التفاوضية والتطبيعية مع اسرائيل محوا كاملا مما فتح الباب لمحاولة اختراق الحقل المصري عن طريق المثقفين المصريين لفرض التطبيع مع اسرائيل(٣).

---

(١) محسن عوض، مصر واسرائيل - خمس سنوات من التطبيع، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٤، ص ١١٣ - ١١٤.

(٢) المواجهة، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، العدد الأول، يونية ١٩٨٣، ص ٣٠ - ٣١.

(٣) الاهالي ١٩٨٥/١/٩.

ان حديث السلام الذى يحلو للكثيرين ان يتحدثوا عنه ويغنوا انشودته لا يعنى سوى التنازل عن مواقف المواجهة العربية الحقة، وقبول الأمر الواقع الذى تفرضه اسرائيل.

ان مقولات العلم محايدة بالطبع الا اذا كان الأمر متعلقا بالعصبية والعرق وتمييز اليهود وتحقير العرب، لذلك فان الاتفاقية المصرية الاسرائيلية التى تفرض على مصر التعاون فى المجالات الثقافية والعلمية والفنية مع شعب عنصرى ومغتصب للأرض العربية للشعب الفلسطينى لكى يقيم عليها دولته بالعنف وقوة السلاح ومساندة القوى الامبريالية.

ان التمهيد للسيطرة المادية لأية دولة يبدأ بالتسلل الثقافى عن طريق دراسة سبيل زعزعة المجتمع المراد فرض السيطرة عليه ومعرفة مواطن قوته وضعفه واسلوب تفكيره بدءا من الفئات المثقفة، ورجال الاعلام، واساتذة الجامعات والفنانين.

ان التحكم فى المناهج المدرسية خاصة بالنسبة للتاريخ الذى يشكل الوعى الذاتى للامة، ومحاولة تسييسه، واعطاء التوجيهات لمستشارى المناهج بوزارة التربية والتعليم بتخفيف الحديث عن الاستعمار، فليس من المعقول ان استلاب بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ يشار اليه بثلاثة اساليب مختلفة فخلال وجود الانجليز أشير اليه بـ "التدخل الأجنبى" وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ اشير اليه بـ "الاستعمار الأجنبى" لمصر وبعد عام ١٩٧٣ أشير اليه بكلمة "الاحتلال"، والتغير الأخير جاء بعد ١٩٧٣ حيث جرت المفاوضات بين مصر واسرائيل فى الولايات المتحدة الامريكية، وترتب على ذلك ازالة الكلمات التى كانت تثير حساسية الدول الأجنبية واسرائيل

واسرائيل مثل كلمة "الاستعمار" التى تحولت الى كلمة "الاحتلال" أو كلمة "العدو الصهيونى" التى حل محلها كلمة "اسرائيل" والكلمة الاولى تعنى "العدو المتعصب" والثانية تشير الى دولة ذات سيادة وما بينها وبين مصر وغيرها مجرد خلاف.

ان عدم التنويه بالنفوذ الامريكى، وعدم معادات الصهيونية يعتبر ضمن سبل التسلل الثقافى لتحويل افكار أبناء الأمة العربية عن مقاومة العدوان ورفض التطبيع اذا كان بمعنى الاستسلام، وادخال ابناء الأمة فى دائرة الشك فى رموز تراثها وتاريخها وثقافتها واسلوب حياتها، والكفر الشعبى والسخط العام غير المعلن. أحيانا الذى يتحول من الشك فى خصوصياتنا الى الاعجاب بخصوصيات الآخرين كالامريكيين والأوروبيين وربما الاسرائيليين، ولو أننا وعينا ظروف حياتنا لادركنا ان بيننا وبين الامريكيين وغيرهم بونا كبيرا فى التفكير، واسلوب الانتاج والحياة، فالتفكير الامريكى محكوم بظروف البيئة الامريكية فى دولة واسعة المساحة، وفيرة المنتجات الزراعية والمعدنية، متعددة الأجناس، تاريخها حاضرها وتطورها العلمى والثقافى والتكنولوجى رهيب، كذلك فان التفكير الصهيونى نابع من اضطهاد اليهود وتشتتهم، وكرههم للبشر وتعاليهم على غيرهم، لذلك يجب ان نحذر من مخاطر الانسياق الذى يجرى الان وراء تطبيع العلاقات وتمييع الموقف القومى مع نظام عنصرى يرفض. حتى مجرد الوجود السلمى الحر لشعب فلسطين الذى ينحصر الان فى الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ان اسرائيل تقوم الان بطرد الشعب الفلسطينى من مخيماته وقراه لكى تقيم مستوطنات المهاجرين اليهود من شرق اوربا والاتحاد السوفيتى واثيوبيا وغيرها هل نقبل بتطبيع العلاقات مع الذين رفضوا كل قرارات المجتمع الدولى وقرارات الأمم المتحدة، وكل المؤسسات الدولية، ان من التاريخ ومن العلم ان تراعى مناهج مدارسنا هذا القدر من رفض الوجود الاسرائيلى حتى ولو على خرائط بلداننا العربية.

خاتمه

بسمات كتابة مقررات التاريخ المدرسي في مصر

بالنسبة للمواد الاجتماعية (أو بالأحرى التاريخ) موضوع دراستنا الآن - نجد أن عملية تعلمها - حسب رأى أحد الباحثين الامريكيين - من العمليات الانسانية ذات العلاقات والأبعاد المتعددة والمتداخلة، وتقع على عاتقها مسئولية النهوض بالدور الكبير فى تعليم الصغار واعدادهم للحياة فى عالم متغير ومعقد ومتداخل(١).

ومن المسلم به ان دراسة التاريخ لها اهميتها فى الثقافة والوعى الوطنى المصرى والقومى العربى تلك الأهمية التى كانت أخطر موضوعات الدراسة القائمة بين يدى القارىء الآن.

غير أن واحدة من أهم مشكلات المواد الاجتماعية وتعلمها انها تعتمد على الخبرات غير المباشرة خاصة فى التاريخ، والتعلم عن طريق هذا اللون من ألوان التعلم يحتاج الى أن يكسب التلميذ كفاءة فى القراءة وحسن الاستماع كما يحتاج الى انماء ثروة لغوية لديه(٢)، وليس هذا متوفر بدرجة كبيرة لقلة تعود الطلاب على التحصيل الذاتى والقراءة العامة مما ينمى الثقافة ويزيد من القدرة على التصور ونمو الخبرات غير المباشرة.

ومن أهم العوائق التى تقابل الطلاب فى هضم المقررات التاريخية المدرسية ان المحتوى العلمى التاريخى لا يعرض بشكل جيد فضلا عن نوع المحتوى - الذى كان تحليله والتعليق عليه المحور الاساسى للدراسة - فانه يعيبه التكرار والاستغراق فى القضايا الجزئية، والابتعاد عن تناول القضايا الاساسية أو معالجتها بشكل مبتور أو مشوه. . . .

---

(١) جوناثون س. ماكلندون، تدريس المواد الاجتماعية، ترجمة يوسف خليل يوسف، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، دار القلم، القاهرة ١٩٨٤، ص١٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٩ - ٤٠.

فمقرر الصف الرابع الثانوى للتاريخ الصادر عام ١٩٤٨، على سبيل المثال اشبه بتقرير يكتبه "بشكاتب" عن سير شئون ادارة مؤسسة او هيئة، وليس كتاب يوضع عن تاريخ شعب يعيش ويتحرك ويتاثر ويؤثر وعن ظروف وتطور سكان البلاد القاطنين وقواهم الاجتماعية.

ويبدو مدى الاضطراب، والغلو، وعدم بلوغ المواد الاجتماعية - خاصة التاريخ - للهدف المنشود وراءها، من انه عندمايتحدث كتاب ما عن الأحوال الاجتماعية فى مصر الحديثة فان مادة كلامه تنحصر فى عدد سكان مصر وعدد المتعلمين فيها، ونهضة مصر الحديثة(١)، وكان المفروض فى هذه الحالة الكلام أيضا عن الريف المصرى فى الاسكان والمرافق والصحة والتعليم، وتشكيلة الطبقات الاجتماعية، ومستويات السكان المعيشية ومدى توافقهم او صراعهم الاجتماعى.

كذلك يلاحظ ان الاهداف المرجوة من وراء دراسة التاريخ - كواحد من أهم فروع المواد الاجتماعية والمواد الثقافية - غير محددة المعالم، وهذا ينطبق على الفترة الواقعة قبل ١٩٥٢، وبعد ١٩٧٠، اما الفترة المنحصرة بين التاريخين فقد شاهدت - على الاقل - محاولات لتحديد أهداف تعليمية وثقافية طموحة اكثر تعبيرا عن واقع تاريخ مصر فى العصر الحديث.

وتبدو التناقضات ايضا فى العبارات التاريخية المعروضة فى المقررات المدرسية ومنها تاريـخ مصـر الحديـث والمعاصـر"

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، المصدر السابق، ص ٢١٧ - ٢٢١.

للصف الثالث الاعدادى ١٩٨٥، لمؤلفه "اميل بباوى غالى" وآخرين حيث يذكر "ومما يجدر ذكره ان كثيرا من الأجانب خدموا مصر باخلاص، واسهموا فى دعم نهضتها الحديثة الا ان كثيرين منهم اساءوا اليها"(١) وواضح التناقض فالمفروض انه لو كان كثير من الأجانب قد خدموا مصر فلا يمكن ان يكون الكثير منهم قد اساءوا بل القليل فقط، ويرجع ذلك التناقض الى ان كتابة معظم مقررات التاريخ المدرسى عملية صياغة انشائية لا عملية تأريخية حقيقية.

ان متابعة مقررات التاريخ المدرسى ومناهجه فى مصر بشكل عام خاصة مناهج تاريخ مصر الحديث والمعاصر تبين ان هناك سمات معينة، ولا أقول مميزات - اتسم بها اسلوب معالجة هذه المناهج والمقررات، ولعل ضم هذه السمات او الملامح الى بعضها تساعدنا على كشف ايجابيات وسلبيات كتب تاريخنا فى المدارس المصرية. ومنطقى أن اكتشاف أخطاءنها تلزمنا الزاما على أن نعيد صياغة هذه الكتب بشكل تجعل منها بالفعل تاريخا واقعيا ونافعا لاجيالنا ودليلا ومرشدا لهم من خلال توفر التجربة الحكيمة والخبرة المغربلة عن تراث الماضى الذى تتناثر فى وسطه حقائق التاريخ وتتشوه أحيانا، وأهم هذه السمات التى تعتبر مثالب فى معالجة التاريخ المدرسى هى:

أولا: ان المحور الأساسى فى عرض وكتابة تاريخنا المصرى - بل والعربى - كان هو الاهتمام بالحكام لا بالمحكومين، أى بدور الفرعون، أو الملك، أو السلطان، لا بدور المجتمع بطبقاته الاجتماعية اجمالا، بما فيها القوى المنتجة من الفلاحين والعمال وجيوش الحروب والحملات وجماعات المفكرين والمثقفين والعلماء.

---

(١) اميل بباوى غالى، وآخرون، المصدر السابق، ص٦٠.

ان الحديث عن الحاكم يبدو بمثابة حديث عن ملاك ليس من سكان الأرض ولا من على شاكلتهم، حاكم يبدو كله فضائل وعبقرية ونزاهة ولا عيب فيه البته، حاكم اله أو نصف اله ليس قابل للنقد لانه لا يخطىء، ومثل هذه المعالجة تعزل الحاكم الفرد عن اطار الظروف الموضوعية التى تتخلق فيها الاحداث، وهذا يربط افكارنا عن الحاكم بعوالم غير مرئية ولا طبيعية. وهذا يحدد طريقة تشكيل الرأى لدى تلاميذ مدارسنا ولا تعودهم على احترام عقولهم.

- وكتابة التاريخ المدرسى لمصر بهذا النهج إهتم بدور الحاكم البطل والعظيم والمقدس فى التاريخ بعيدا عن الواقع الاجتماعى مما جعل تاريخنا المصرى والعربى الحديث والمعاصر - وغيرهما - عبارة عن قصص لأكثر من بطل ولأكثر من مؤلف لأكثر من مجتمع مما فتت المعالجة، وجعل التاريخ عبارة عن شذرات متقطعة نظرا لطوله، ومما جعل الباحثين والمؤلفين يقعوا فى ازمة وصل الأحداث المقطوعة التى تنعزل عن سوابقها ولا تمهد لما يلحقها من الاحداث، وبذلك افتقد التاريخ النظرة الشاملة والتطورية فى عرضه وبالتالى فى فهمه.

ان مثل هذه الدراسات المنحرفة فى الجزئيات المتباعدة وغير الشاملة تساعد على سيادة الأفق المحدود الذى تعجز معه النظرة عن مغادرة موطىء القدم احيانا يبدو عقلنا العربى اشبه برفوف المكتبات شأنها شأن حمار يحمل أسفارا، لا ينتقل الا نادرا من "التجميع" الى "التنظير" ومن "الجزئى" الى "الكلى" العالم عنده جزر منفصلة يفتقد جهازه العصبى المهيمن او قانون فهم ظواهره(١).

(١) صلاح عيسى، البرجوازية المصرية واسلوب المفاوضة، مطبعة يوم المستشفيات، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٧.

ان الدليل على ذلك ان موضوع مثل موضوع "الوحدة الوطنية المصرية" لم يدرس ولم يرسخ فى التاريخ المدرسى - والعام - وبالتالى فى عقول طلابنا بالقدر الكافى، لأن الدراسة تعتمد على السرد، فالوحدة الوطنية قد بدت فى أبهى صورها فى مصر كلما واجه البلاد خطر أو عندما أرادت مصر تحقيق هدف قومى واحد، فالوحدة الوطنية بدت فى احسن صورها فى مواجهة الاحتلال البريطانى وفى ثورة ١٩١٩، وعند تشكيل الوفد المصرى المسافر لباريس ليمثل الأمة وعرض قضيتها، وعند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وخلال العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، ولدى وقوع العدوان الاسرائيلى المدعم بالقوى الغربية ١٩٦٧، وخلال حرب الاستنزاف، وفى حرب ١٩٧٣ فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى. وعلى العكس تماما فان الفرقة قد ظهرت فى أسوأ صورها خاصة بين المسلمين والمسيحيين عقب استقرار الاحتلال البريطانى حين اتبع المعتمد البريطانى "الدون جورست" سياسة "فرق تسد" وبعد هدوء الموجة الثورية ١٩١٩، وخلال الاربعينات حيث كان الاستعمار الانجليزى مستمرا، وفى خلال هذه الفترة تكونت جماعات الاخوان المسلمين فى مواجهة سواها من قوى اليسار مهما كانت مبادئه الوطنية، وكان المفروض ان يتوحد اليمين واليسار فى مواجهة المحتل على الأقل باعتبار الاستقلال والتحرر الوطنى هدف مشترك لهما.

ثانيا: اتساقا مع دور الحاكم البطل فى التاريخ وارتباطا به اصبحت مناهج التاريخ المدرسى مهتمة بالتاريخ السياسى، فقد إهتم التاريخ المدرسى بعصور وحكام مصر من الفراعنه والاغريق والرومان والعرب المسلمين، والمماليك والعثمانيين، وعصر محمد على، وتاريخ اسرته حاكما بعد حاكم، ولا أظن ان هذا النهج فى كتابة وتقسيم التاريخ فى مقررات المدارس المصرية قد توقف بعد.

ومنذ بدايات عهد الاحتلال البريطانى لمصر - وقبله - ترسخ شكل التاريخ المدرسى فى نطاق التاريخ السياسى فقط الذى يهتم بالقشور ويترك اللباب خاصة لأن كوادر التدريس كانت من الانجليز، ولم يكن غريبا ان تتلاءم مقررات التاريخ مع مصالح الادارة والسلطة لا مع مصالح الوطن والمواطن، لقد طوع المستعمر مادة التاريخ لخدمة مصالحه، وشوه او أزال كل ما يخدم التاريخ القومى.

ولقد كانت المناهج المدرسية تعلم الطلاب تاريخ مصر الحديث ناقصا حيث لا تقترب فى معالجتها من فترة الحكم القائمة الا بكلام اعلامى ودعائى فيه قدر كبير من المبالغة وبعيد كل البعد عن الواقع المعاش. ان معالجة التاريخ تستوجب معالجة الماضى حتى قبل الثانية التى بين ظهرانينا طالما توفرت المصادر الموثوق بها، لأن دراسة التاريخ تهدف الى تحصيل الخبرات التاريخية التى تستخدم فى رسم حاضرنا ومستقبلنا. ولما كان المجتمع ملحا فى سبيل تطوره فان تأخر تحصيل خبرات ماضينا يصبح أمرا لا موجب له حتى لا نتأخر بالتالى فى حل قضايانا واحراز تقدمنا وهذا لا يتم الا من خلال وعى اجيالنا شباب العمل والانتاج اليوم وغدا.

ولم تتوقف طريقة معالجة مناهجنا المدرسية فى اهتمامها بالتاريخ السياسى الدائر حول الحكام حتى بعد الثورة، ففى الوقت الذى أدار فيه جمال عبدالناصر الحكم فى مصر مع مجموعة الضباط الاحرار، وحيث اضطرت القيادة المصرية للتوجه نحو الشرق حيث الاتحاد السوفيتى - خاصة - لكى يساعده فى بناء السد العالى، وفى إحداث حركة تنموية اقتصادية فى مصر، ولكى يدعمه بالتسليح

بالتسليح فى مواجهة تحدى الغرب وتصميمه على ارغامنا على قبول سياساته وخلال هذه الفترة توجهت مصر اتجاها اشتراكيا دون تحقيقه كاملا وكانت مناهج تاريخ مصر الحديث والمعاصر تتوجه نحو المعالجة من زاوية الابعاد الاجتماعية حيث اتسمت تلك الفترة - رغم ما فيها من عيوب موروثة - باعطاء بعض الاهتمام للجماهير فى المعالجات التاريخية، ولو ان دور الفرد ظل بارزا. على ان هذه الفترة قد شهدت واحدة من احسن فترات تاريخ مصر القومى سياسيا واقتصاديا، وهذا انعكس على كافة نواحى الثقافة والفكر والتعليم وبالتالى على مناهج التاريخ المدرسى.

وعندما وقعت حرب ١٩٦٧، لم يتغير التوجه الوطنى فى مصر أيديولوجيا وسياسيا حيث استمرت حرب الاستنزاف حتى وفاة جمال عبدالناصر ١٩٧٠، ومنذ تولى السادات بدأ التحول الفعلى فى السياسة المصرية خاصة بعد وقوع انقلاب مايو ١٩٧١، وقد انكشف النقاب عن مجمل هذا التحول بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣. ولقد كانت حرب اكتوبر عملا عسكريا بطوليا استخدم اسوأ استخدام سياسى، حيث بدلا من ان نخلص أنفسنا من الاحتلال الاسرائيلى والسيطرة الخارجية نقع فى دائرة التبعية فعقب حرب اكتوبر وجهنا لنأخذ ايديولوجية راسمالية غربية، معتمدة وغير مستقلة.

وخلال عصر السادات شاهدت، المناهج المدرسية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر عملية غربلة مستبعدة بعض ما هو قومى عربى، وجعلته قومى مصرى، وتمت ازالة ما هو معاد لنظام السوق الحر، وللولايات المتحدة الامريكية، والعبارات التى تزيد الوعى الوطنى وتؤرق القوى المدانة تاريخيا، مثل "الاستعمار" و "العدو الصهيونى"، ولم يتم تقليل مثل هذه العبارات او ازالتها فقط بل

بل انقصت الموضوعات التى تتناول، الاستعمار الجديد، والكفاح الوطنى العربى ضد اسرائيل، ولا زال الأثر الذى اوجدته فترة ما بعد حرب اكتوبر واتفاقات السلام طوق يعوق مناهجنا التاريخية المدرسية من الانطلاق والتحرر. بل ان خطط مناهج التعليم العام - فضلا عن أنها لا تأخذ بالبعد الاجتماعى فى التفسير والكتابة التاريخيين - اصبحت مكرسة لاقناع الطلاب بسياسات التفاوض والسلام مع اسرائيل، والانفتاح الاقتصادى، تلك التى تخدم مواقع قوى خارجية وداخلية، بل وتتحرك تلك المناهج لتعويد الشعب المصرى على تطبيع العلاقات مع اسرائيل، ولو ان القطاع الواسع من الشعب المصرى خاصة مثقفيه ترفض فكرة السلام بما انها تعنى التنازل او الاستسلام واذا كان مغزاها افقادنا تراثنا وتاريخنا وهويتنا القومية، ان مناهج التاريخ اصبحت بمثابة برامج اعلامية دعائية - خاصة - فى تناولها لتاريخنا السياسى المعاصر. ومثل هذه الانقلابات المنهجية على نسق الانقلابات السياسية تهز مفاهيم المعلمين والطلاب وتؤكد على ان الاتجاهات السياسية الرسمية فى مصر لا تراعى المواقف الشعبية ومفاهيم الفئة الواعية والمثقفة منهم.

ثالثا: ان واحدا من أهم الاسباب التى أدت الى أن يأخذ تاريخ مصر سماته التى اشرنا اليها يرجع الى ان معالجة التاريخ المصرى - بل والعربى - الحديث قد قام بها مؤرخون او قل كتاب اجانب فوجهوا تاريخنا وجهة معينة، ولقد سار على دربهم المؤرخون المصريون - والعرب - فحملوا مثلهم نفس وجهات النظر، وشاب تاريخ أوطاننا نفس عيوب المعالجات المبكرة. وحيث ان مقررات التاريخ المصرى اعتمدت على تلك المراجع والدراسات فان عدوى وجهات نظرها وعيوبها - بالاضافة الى الخصوصية الشرقية - قد انتقلت اليها.

لقد رفض الأجانب منذ البداية مفهوم الطبقة أو القوى الاجتماعية كمدخل لدراسة التاريخ والمجتمع - ومن ثم اتخذ التاريخ المصرى الحديث مساره القائم حول الحاكم وتاريخه السياسى - بل وأوشى بعض من هؤلاء الأجانب بأن مقولة الصراع الطبقى مقولة غير صالحة فى المجتمع الشرقى المتدين القائم على صيغة التكامل. وفى اطار هذا الادراك لا يستطيع باحث تفسير المتغيرات والثورات فى تاريخ مجتمعاتنا الا بأنها تمرد على أولياء النعم(١).

ان المحصلة الطبيعية لما أشرنا اليه من الاهتمام بدور الحاكم وطبقته التى يطلق عليها - البعض "الصفوة" تعنى تجاهل الدور التاريخى للطبقات العاملة والمنتجة وهو دور اساسى فى تطورنا، دور له اضافاته الكبرى فى الواقع المصرى - فى الماضى والحاضر - اقتصاديا وحربيا، وثقافيا وسياسيا.

لقد اولت مقررات تاريخ مصر الحديث فى المدارس اهتماما خاصة بجماعات "الصفوة" من المنتمين الى الطبقتين الارستقراطية والرأسمالية تلك التى تبنت بعض الأفكار الليبرالية - تأثرا بالفكر الليبرالى الغربى من خلال التعلم فى المدارس الأجنبية خاصة الفرنسية او بالدراسة فى الخارج - ان التاريخ المدرسى قد حابى الحاكم والسلطة والصفوة مالكى الثروة والأرض، والمشكلين للبيروقراطية العليا وأعضاء البرلمان، ووكلاء الوزراء والوزراء.. الخ. وطبيعى ان يكون ذلك على حساب تجاهل العمال الزراعيين وصغار الفلاحين وصغار الموظفين عند التعرض لتاريخ مصر الحديث والمعاصر.

---

(١) عاصم الدسوقى، رؤية الاجانب لتاريخ مصر، المواجهة، الكتاب السابع، ص ١١٤.

لقد انعكس اسلوب المعالجة التاريخية - فى التعليم العام - المتسم بالاهتمام بالحاكم الأوحد والطبقة الواحدة، والتاريخ السياسى على الاهتمام بالحدث الواحد، والمدينة الواحدة، لقد استمر التركيز على تاريخ العاصمة وقليل من المدن، واصبح تاريخ مصر هو تاريخ مدن بل يكاد يختصر فى تاريخ العاصمة وأدى هذا الى التعتيم على دور الاقاليم والقرى تلك التى تتوفر فيها قوى الانتاج الزراعية وكثير من موارد انتاجنا الصناعى.

ان مثل هذه المثالب فى كتابه المقررات التاريخية المدرسية تكمن - ايضا - فى نقص الموضوعات التى تعالج التاريخ الاقتصادى والاجتماعى، حتى يحس الطالب - الراغب فى مزيد من المعرفة - انه لا توجد قنوات اتصال معرفية بين الموضوعات التى تناقشها الدراسات التاريخية والبحوث التى تفرزها أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية وبين ما تحويه المقررات المدرسية. فلا يوجد عرض معقول لنظام الالتزام فى العصر العثمانى، او لنظام الاحتكار فى عهد محمد على، بل ويجهل الطلاب ماهية النظم الاقتصادية عامة، ونظم الملكية، وقوى وعلاقات الانتاج فى المجتمع، وبعض من النظم السياسية؟. فقد فشلت المقررات التاريخية المدرسية فى احتواء دراسات رائدة فى تاريخ مصر الحديث مثل "جذور الرأسمالية المصرية" لمحمود متولى، او "كبار ملاك الأراضى الزراعيين ودورهم فى السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٢" لعاصم الدسوقى، أو "تطور الملكية الزراعية ١٨١٣ - ١٩١٤" لعلى بركات، أو "الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢" لرؤوف عباس، او "التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ "لمحمود عبد الفضيل.. الخ، حتى يبدو أن تاريخ مصر الحقيقى شىء - رغم قصور ونقص البحث والتنظير فيه - وما يدرسه طلاب المدارس عن تاريخنا الحديث شىء آخر.

ان الأمانة والحرص التاريخيين يحتم علينا أن نشير الى أن الذين يزيفون تاريخ مصر من الساسة والمسيسين من الكتاب والمؤلفين لخدمة أهدافهم ومصالح اداراتهم لا يعملون على تشويه التاريخ فحسب وانما ايضا يضرون ضررا بليغا بمصالح الوطن والشعب المصرى.

ومن المؤكد أن مناهج التاريخ فى جميع المستويات التعليمية ستظل عاجزة عن تحقيق وظيفتها الأساسية طالما هى منعزلة عن اطارها الاجتماعى، وبعيدة عن ادراك نظمها السياسية والاقتصادية وحياة مجتمعها، وستظل نظرة التلاميذ اليها دون المكانة التى تستحقها. وستظل النظرة إليها دائما على أنها مواد من الدرجة الثانية فى قائمة المواد التى يدرسونها(١).

رابعا: اهتمت المقررات المدرسية بالكم دون الكيف، والى السرد دون التحليل والى الوصف دون إعمال العقل، والى التلقى دون المناقشة، والى التعويل على الاسباب الواحدية الجانب دون تقصى الاسباب الحقيقية والعلل الفاعلة فى تسيير الاحداث، والى اعتبار ما يقرأ من التاريخ المدرسى نهائى وقطعى، علما بانه من

(١) وزارة التربية والتعليم، كتاب المعلم، للصف الأول الاعدادى، ١٩٨١، ص١٧ وكرد فعل لسياسة التعليم عامة وشكل المقررات المدرسية خاصة التاريخ، قل الان الاقدام على دخول اقسام التاريخ والجغرافيا والاجتماع بكليتى التربية والاداب لأن الدروس الخصوصية لا تشكل مصدر دخل لخريجى هذه الاقسام الذين غالبا ما يعملون كمعلمين فى التربية والتعليم، بينما يجد خريجو الاقسام الأخرى كاللغات الأجنبية واللغة العربية والرياضيات دخلا كبيرا من خلال الدروس الخصوصية - رغم ان هذه الطريقة فى التعليم والكسب مرفوضة.

المفروض أن يكون العرض التاريخى معبرا عن وجهة نظر تسمح بمزيد من الدراسة والجدل. وبذلك اصبحت المحصلة النهائية لكل ذلك ميل المعلمين للسرد ورغبة الطلاب فى الحفظ دون الفهم لانهاء محفوظاتهم فى أوراق الامتحان لتنتهى مهمة دراسة التاريخ بالمدارس عند هذا الحد.

خامسا: لقد لوحظ أيضا ان الكتب المدرسية تعتمد على بعضها فى النقل والتأليف، فقليل من مؤلفيها الذين حاولوا وضع مادة علمية تمثل خطوة جديدة فى الفهم والوعى التاريخيين.

سادسا: كشف البحث عن تكرار واسع النطاق فى المادة العلمية التاريخية التى تقدم فى المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية(١).

ان من العيوب الظاهرة لكتب التاريخ المدرسى كثرة الاسماء والأماكن والمدن والموانىء والأحداث، وهى معلومات كثيرة لا سبيل الى هضمها الا بالاستظهار أو الحفظ وهى بذلك تبعد مجالات الجدل والمناقشة وفهم حقائق التاريخ المصرى(٢). ولما كان الأمر كذلك فقد انحصر محتوى الكتاب المدرسى ليس فى نوع التاريخ وطريقة معالجته وانما فى كمية الكلام والصفحات - كما نوهنا - والواجب على الصعيدين التاريخى والقومى ان ينقسم أى محتوى تاريخى الى:

---

(١) جوناثون. ماكلندون، المرجع السابق، ص٤١ - ٤٢.

(٢) محمد أبو الاسعاد، هذا الوزير وتجاربه الفاشلة، الأهالى ١٩٨٩/١٠/٢٩.

أ - قسم اول يمثل الأعمدة الفقرية للتاريخ المصرى الحديث والمعاصر التى يجب ان يحويها اى منهج حتى يدرك الطالب - فى الحد الأدنى - الهيكل الاساسى المكون لمقرر التاريخ المدرسى.

ب - قسم ثان يمثل القضايا التى يتغير فيها الرأى، بمعنى انه مع كل مرحلة دراسية جديدة تتطور مستويات القضايا المطروحة وتتقدم طريقة معالجتها خلافا للهيكل الاساسى لتاريخ مصر، فتجنح المناهج الى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وادوار العمال والفلاحين والموظفين، والمؤسسات الوطنية ومكانتها فى حركة التاريخ، وكلما تقدم الطالب فى المرحلة والفهم، وكلما انطرحت قضايا جديدة كلما تدرجت المناقشة من مستوى التاريخ الهيكلى والبسيط الى مستوى التاريخ الجدلى والمحاور، وتصبح طريقة دراسة التاريخ هى طريقة طرح الاشكاليات التاريخية ومحاولة الاجابة على التساؤلات الصعبة بدلا من حفظ المعلومات المتكررة.

ثبت المصادر و المراجع

[أ] المصادر الأصلية:

أولا: الخطط والمناهج والقوانين والقرارات الوزارية:

* نظارة المعارف العمومية، بروجرام المدارس الابتدائية والثانوية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة عام ١٨٩٢.
* نظارة المعارف العمومية، منهج التعليم الابتدائى طبقا للقرارات الوزارية الصادرة عامى ١٩٠٧، ١٩١٣، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٣.
* نظارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوى المصدق عليه بقرارات الوزارة ١٩٠٥، ١٩٠٨، المطبعة الاميرية، القاهرة ١٩١٣.
* قرار وزارى رقم ٢٣٣٤ فى ١٩٢٢/٦/٢٦، خطة الدراسات بمدارس البنات الابتدائية، المطبعة الاميرية، القاهرة ١٩٢٤.
* وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوى، المطبعة الاميرية، القاهرة عام ١٩٢٨.
* وزارة المعارف العمومية، خطة الوزارة للتعليم الثانوى لسنة ١٩٣٤.
* وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوى، المطبعة الاميرية، القاهرة ١٩٣٤.
* وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوى ١٩٣٥، المطبعة الاميرية، القاهرة ١٩٣٥.
* وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوى، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٤٨.
* وزارة المعارف العمومية، قانون رقم ١٠ سنة ١٩٤٩ "الخاص بتنظيم المدارس الثانوية.."
* وزارة المعارف العمومية، مناهج المواد الاجتماعية للمرحلة الاعدادية ٥٣ ـ ١٩٥٤، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤.

* وزارة التربية والتعليم، مجموعة مناهج التعليم بالمرحلة الاعدادية، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٧.
* وزارة التربية والتعليم، مناهج المرحلة الابتدائية، ادارة البحوث الفنية، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٨.
* وزارة التربية والتعليم، مناهج المرحلة الاعدادية العامة، مطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٥٩.
* وزارة التربية والتعليم، أهداف وتوجهات ومناهج المواد الاجتماعية، المرحلة الثانوية، مطبعة وزارة التربية والتعليم ١٩٦٦.
* وزارة التربية والتعليم، المناهج المعدلة للمرحلة الاعدادية، المطابع الاميرية ١٩٧٠.
* وزارة التربية والتعليم، المناهج المعدلة بين دول ميثاق طرابلس للمرحلة الاعدادية، مطابع الاهرام ١٩٧١.
* وزارة التربية والتعليم، مناهج المرحلة الثانوية ١٩٧٨ - ١٩٧٩، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٨.

ثانيا: المقررات المدرسية لوزارة المعارف العمومية (التربية والتعليم بعد عام ١٩٥٢):

* ابراهيم نمير سيف الدين، د. عبدالحميد البطريق، محمد واصف حمص، مصطفى احمد الشهابى، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى، وزارة التربية والتعليم، الاقليم الجنوبى، الصف الثالث الاعدادى، القاهرة ١٩٦٠.

* أحمد عزت عبدالكريم، أبو الفتوح رضوان، تاريخ الوطن العربى فى العصر الحديث للصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩.

* احمد عزت عبدالكريم، عبد الحميد البطريق، ابو الفتوح رضوان، محمد أحمد الغنام، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، للصف الثالث الثانوى، دار وهدان للطباعة، القاهرة ١٩٦٩.
* نفس المقرر، طبعة ١٩٧٥.
* نفس المقرر، طبعة ١٩٨٠، معدلة بواسطة احمد عزت عبدالكريم.

* نفس المقرر، طبعة ١٩٨٨ .

* أحمد عبدالرحيم مصطفى، محمد رشدى الجندى، محمد ابراهيم الصيحى، فوزى بخيت حسين، تاريخ العرب الحديث، للصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الاميرية ١٩٦٣.

* السيد عزمى، كتاب البهجة العباسية فى تاريخ مصر والأمة العربية، المطابع الأميرية بمصر، نظارة المعارف العمومية، سنة ١٩١١.

* أميل بباوى غالى، أحمد حمزة سليمان، رشدى مجلع الحكيم، مراجعة السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، للصف الثالث الاعدادى، القاهرة ١٩٨٠، ١٩٨١، وطبعة ١٩٨٥.

* حسين بشير محمود وآخرون، الدراسات الاجتماعية "وطنى مصر" الجزء الأول، للصف الرابع من التعليم الاساسى، وزارة التربية والتعليم سنة ٨٩/ ١٩٩٠.

* سمير عبد الباسط ابراهيم، تاريخ مصر والعالم القديم، للصف الأول الثانوى، وزارة التربية والتعليم، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٨٧.

* طه حسين، عبدالسلام هارون، على البجاوى، ابراهيم الابيارى، فصول مختارة من كتب التاريخ من أواسط القرن السابع الى العصر الحديث، الجزء الثالث، السنة الثالثة الثانوية، وزارة التربية والتعليم دار الطباعة الحديثة، القاهرة ٥٤ - ١٩٥٥ (مقرر قومى).

* عبدالرؤوف نصر، محمد ابراهيم الصيحى، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى، للصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الاميرية، القاهرة ١٩٧٠.

* عبدالعزيز سليمان نوار، وبرنس أحمد رضوان، تاريخ مصر الجديث للصف السادس الابتدائى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الاميرية القاهرة ١٩٨٨.

* عبدالعزيز سليمان نوار، وبرنس أحمد رضوان، تاريخ مصر الحديث، للصف الخامس الابتدائى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الأميرية القاهرة ١٩٨٩/١٩٩٠.

* عبدالفتاح على عرفه، وآخرون، كتاب المعلم فى تدريس المواد الاجتماعة للصف الأول الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨١.

* عمر الاسكندرى، وسليم حسن، مراجعة الكبتن، أ.ج، سفونج وزارة المعارف العمومية، بالمستوى الثانوى، تاريخ مصر من الفتح العثمانى (الى قبيل الوقت الحاضر)، مطبعة المعارف بالفجالة، مصر ١٩١٦.

* فؤاد محمد الشنور وآخرون، الدراسات الاجتماعية، مصر والوطن العربى، الجزء الثانى، للصف الثامن من مرحلة التعليم الأساسى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ٨٧/١٩٨٨.

* فؤاد محمد الشندى، وابراهيم الدسوقى محمد حسنين، مراجعة عبدالعزيز سليمان نوار، وأحمد حسين اللقانى، الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسى (الثالث الاعدادى)، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ٨٩/١٩٩٠.

* كامل عياد، عبدالغنى باجقنى، كتاب التاريخ لصف الشهادة الابتدائية وفق برامج وزارة المعارف العمومية، المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٧.

* محمد الهادى عفيفى، محمد واصف حسن، وديع لطفى، احمد النادرى، الوطن العربى وعلاقاته الخارجية، للصف الثالث الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٦٣.

* محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة للمدارس الثانوية، مقرر السنة الثالثة، وزارة المعارف العمومية، المطبعة الاميرية القاهرة ١٩٣٤.

* محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، طبعة خاصة بالمدارس العالية، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٤.

* محمد صبرى، تاريخ مصر الحديث، المدارس الثانوية، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٢٧، (ط ٢).

* محمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى فهمى الدقميرى، وزارة المعارف العمومية، معالم تاريخ مصر الحديث، للسنة الرابعة الابتدائية (السادسة الأولية)، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٩. (الطبعة الأولى ١٩٣٧).

* محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ الاقليم المصرى الحديث للصف الرابع الاعدادى، وزارة التربية والتعليم، الاقليم الجنوبى، القاهرة ١٩٥٩.

* محمد عبدالرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الرابعة الثانوية، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٨.

* هند اسكندر عمون، تاريخ مصر، وزارة المعارف العمومية، مطبعة المعارف بالفجالة، القاهرة ١٩٢٣.

ثالثا: وثائق أخرى"

* ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٦٩ (اشراف احمد عزت عبدالكريم).

رابعا: مذكرات شخصية منشورة:

* محمد نجيب، مذكرات، كنت رئيسا لمصر، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٤.

[ب] الدوريات:

* مجلة الفكر الناصرى، نوفمبر ١٩٨٨، العدد الأول.
* السيد يسين، مصر للمصريين (المقدمة) مائة عام على الثورة العرابية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة ١٩٨١.
* الاهالى ١٩٨٥/١/٩.
* محسن عوض، سيد البحراوى، اربع سنوات على التطبيع الثقافى بين مصر - واسرائيل، المواجهة، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، العدد الأول، يونيو ١٩٨٣.

* عبدالباسط عبدالمعطى، التعليم وتزييف وعى التلاميذ، لطيفة الزيات، عرض لكتاب محسن عوض، مصر واسرائيل.. خمس سنوات على التطبيع، المواجهة، العدد السادس، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٦.

* عبدالخالق لاشين، حول مناهج كتابة تاريخ الحركة الوطنية فى مصر، عاصم الدسوقى، رؤية الأجانب لتاريخ مصر، قاسم عبده قاسم، حطين، الذكرى الثمانمائة والزمن الردىء، المواجهة، العدد السابع، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٨.

[جـ] البحوث والدراسات والمؤلفات :

* أحمد بهاء الدين، وتحطمت الأسطورة عند الظهر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٤.
* احمد حسين اللقانى، اتجاهات فى تدريس التاريخ، عالم الكتب، طبعة ثانية، القاهرة ١٩٨٩.

* أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو (٢) دار الموقف العربى، بدون تاريخ.
* أحمد حمروش، مجتمع عبدالناصر (٣) دار الموقف العربى، بدون تاريخ.
* احمد عبدالرحيم مصطفى، مصر والمسالة المصرية، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٥.
* أحمد عبد الرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣.
* أحمد عبد الرحيم مصطفى، مقدمة كتاب محمد على الكبير لمؤلفه محمد شفيق غربال، دار الهلال، اكتوبر ١٩٨٦.
* آرثر ادوارد جولد شميت (الابن)، الحزب الوطنى المصرى، مصطفى كامل، محمد فريد، ترجمة فؤاد دواره، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٣.
* السيد يسين، مصر للمصرين، مائة عام على الثورة العرابية، مجموعة من المؤرخين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة ١٩٨١.
* السيد زهرة، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار الموقف العربى، القاهرة ١٩٨٤.
* انور عبدالملك، نهضة مصر، تكوين الفكر والايديولوجية فى نهضة مصر الوطنية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.
* توفيق الطويل، التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى، تاريخ المصريين رقم (٢١)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨.
* حسام حازم، اسرار حرب اكتوبر، كتابات معاصرة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٤.
* جوناثون. س. ماكلندون، تدريس المواد الاجتماعية، ترجمة يوسف خليل يوسف، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، دار القلم، بالقاهرة، نيويورك ١٩٦٤.

* رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.
* رفعت السعيد، الاساس الاجتماعي للثورة العرابية، مطبعة سجل العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٦٦.
* رفعت سيد أحمد، اختراق العقل المصري، الطبعة الثانية، التوني للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.
* زكي البحيري، السودان تحت الحكم الانجليزي ٢٤ - ١٩٣٦، ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٢ (غير منشورة).
* سعيد اسماعيل علي، محنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، ١٩٨٤ (رقم ٤).
* سعيد اسماعيل علي، انهم يخربون التعليم، كتاب الأهالي، ١٩٨٦ (رقم ٩).
* سلامة موسى، جيوبنا وجيوب الأجانب، مطبعة المجلة الجديدة، القاهرة بدون تاريخ.
* سمير أمين، ازمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
* سيد ابراهيم الجيار، تاريخ التعليم الحديث في مصر، وأبعاده الثقافية، الطبعة الثانية، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٧٧.
* صبحي وحيدة، في اصول المسالة المصرية، طبعة ثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة بدون تاريخ.
* صلاح عيسى البرجوازية المصرية واسلوب المفاوضة، مطبعة يوم المستشفيات، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٠.
* طاهر عبدالحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، دار الفكر للدراسات والتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦.
* عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.
* عاصم الدسوقي، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨١.

* عبدالخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤، دار المعارف القاهرة ١٩٧٠.
* عبدالخالق لاشين، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة سنة ١٩٧٥.
* عبدالرحمن الرافعى، مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، طبعة اولى، القاهرة ١٩٣٩.
* عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية، النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٢.
* عبدالرحيم عبدالرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى، ط ٢، القاهرة ١٩٨٦.
* عبدالعزيز الشناوى، عمر مكرم، بطل المقاومة الشعبية، اعلام العرب (٦٧)، القاهرة ١٩٦٧.
* عبدالعزيز على، الثائر الصامت، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.
* عبداللطيف فؤاد ابراهيم، سعد مرسى احمد، المواد الاجتماعية وتدريسها الناجح، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٤.
* عبدالمجيد تراب زمزمى، الحرب العراقية الايرانية، الاسلام والقوميات، الوكالة العالمية للتوزيع ١٩٨٥.
* عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن التاسع عشر، دار المعارف، المطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٥.
* على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثره على الحركة السياسية دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.
* على محمد شلبى، المصريون والجندية فى القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٨.
* عياد بباوى خليل، تدريس العلوم بمدارس المرحلة الثانوية، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩.
* غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، كتاب الأهالى رقم ١٥، سبتمبر ١٩٨٧.

* فاروق ابو زيد، أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية، مطبعة مدبولى، القاهرة، بدون تاريخ.
* فتحى عبدالفتاح، القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ - ١٩٧٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.
* فؤاد المرسى، العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣-١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ١٩٧٧.
* فؤاد مرسى، هذا هو الانفتاح الاقتصادى، دار الثقافة الجديدة، طبعة ثانية، القاهرة ١٩٨٤.
* فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة ١٩٥٨.
* كريستوفر هيرولد (ج) بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.
* محسن عوض،مصر واسرائيل.. خمس‌سنوات من التطبيع، المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٤.
* محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع فى كامب ديفيد، كتاب الأهالى، رقم (١٢) القاهرة ١٩٨٧..
* محمد العزب موسى، وحدة تاريخ مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢.
* محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، الطبعة الأولى، الاهرام، القاهرة ١٩٨٦.
* محمود عبدالفضيل، التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى، ٥٢ - ١٩٧٠، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
* مرسى أحمد ابراهيم، اغتيال السردار السيرلى ستاك وآثاره على الحركة الوطنية فى مصر والسودان حتى عام ١٩٣٦، دكتوراه غير منشورة، بجامعة الزقازيق ١٩٨٦.

* نبيل عبدالحميد (اشراف)، شهداء ثورة ١٩١٩، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.
* نبيه بيومى عبدالله، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦، دار الطباعة للجامعات، القاهرة ١٩٨٩.
* نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبدالناصر، ط ١، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧.
* هيلين ريفلن، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى الحسينى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
* يوسف خليل يوسف، القومية ودور التربية فى تحقيقها، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، سنة ١٩٦٢.
* يونان لبيب، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الأحتلال البريطانى، ١٨٨٢ - ١٩١٤، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠.
* يونان لبيب، رؤوف عباس حامد، عبدالعظيم رمضان، أوربا فى عصر الرأسمالية دار الثقافة العربية، ١٩٨٣.

فهرس الكتاب

